



المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة
(اليونسكو)

استطلاعات ومسوح الرأى العام
وترشيد القرار
إزاء القضايا المجتمعية

الدكتورة ناهد صالح

الدكتورة نجوى خليل

القاهرة
٢٠٠٣



المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية



اللجنة الوطنية للتربيـة والعلوم والثقافة
(اليونسكو)

استطلاعات ومسوح الرأى العام
وترشيد القرار
إزاء القضايا المجتمعية

الدكتورة ناهـد صالـح   الدكتورة نجوى خليل

القاهرة
٢٠٠٣

اهداءات ٢٠٠٤

أ.د / نجوى الفوال

مدير مركز البحوث الاجتماعية و الجنائية

القاهرة

المحتويـــات

مقدمة

تأتى قضية العلاقة بين البحث العلمى الاجتماعى والسياسات الاجتماعية فى مقدمة قضايا البحث العلمى الاجتماعى بعامة واستطلاعات ومسوح الرأى والرأى العام بخاصة ، وذلك على مستوى كل من الدول المتقدمة ، التى قطعت شوطا طويلا فى عملية الاستفادة من نتاج البحث العلمى فى ترشيد سياساتها واتخاذ قراراتها ، وأيضا على مستوى الدول النامية التى بدأت تخطو خطواتها الأولى فى هذا الطريق .

وقد أعطى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية اهتماماخاصا لهذه القضية منذ إنشائه وطوال مسيرته التى قاربت أن تكمل الخمسين عاما . وقد تجسد هذا الاهتمام بدءا من بناء الهيكل التنظيمى للمركز ، ومرورا بطبيعة القضايا والموضوعات التى يتصدى لبحثها ووضع توصياته بشأن مواجهتها ، وانتهاء باتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق التفاعل بين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى وواضعى السياسات وصانعى القرار ، وذلك التزاما من جانبه بدوره فى تقديم المعلومات العلمية الموضوعية والدقيقة التى تساعد فى ترشيد عمليات وضع السياسات وصنع القرار .

وقد كان من الطبيعى أن يكون مجال استطلاعات الرأى العام من أولى المجالات التى عكست هذا الاهتمام ، والتى حققت التفاعل بين العمل العلمى والعمل السياسى . فاستطلاعات الرأى العام هى الوسيلة العلمية التى تقدم لصانع القرار صورة دقيقة عن أولويات مشكلات المواطنين وقضاياهم ، وعن

آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم ، وتطرح احتياجاتهم ومطامحهم وتطلعاتهم ، وتعكس رضاءهم أو عدم رضائهم .

وفى الوقت ذاته ، فإن استطلاعات الرأى تسلط الضوء على آراء النخبة ، وذوى الخبرة والتخصص فى القضايا التى يزمع وضع سياسة بشأنها ، أو اتخاذ قرار حيالها ، مما يوسع من مدى الخبرات المتخصصة ويزيد فى عمق الرؤى المتنوعة المطروحة أمام واضعى السياسات وصانعى القرارات .

وقد رأينا أن تضم هذه الدراسة قسمين :

خصص القسم الأول لتناول علاقة استطلاعات الرأى العام بصنع القرار من خلال الأدبيات التى تناولت هذا الموضوع ، وقد تتبعنا هذه العلاقة منذ البدايات الأولى لطرح قضية استطلاعات الرأى العام فى علاقتها بالسياسات ، ثم تناولنا الاتجاهات السائدة إزاء تحديد علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، والتى عكست عدة اتجاهات تتراوح مابين الاستجابة الإيجابية التى تتحمس تماما لهذه العلاقة ، والاستجابة الحذرة تجاهها . ثم انتقلنا إلى تناول كيفية تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، مبرزين أهمية ديمقراطية النظام السياسى ، والدور الإيجابى الذى يجب على مؤسسات قياس الرأى العام القيام به ، ثم مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى فى دعم هذه العلاقة .

أما القسم الثانى من هذه الدراسة فقد خصصناه لعرض بعض من استطلاعات الرأى التى تناولت قضايا سياسية واجتماعية كانت مثار اهتمام على مستوى واضعى السياسات ، وعلى مستوى وسائل الاتصال الجماهيرى ، ومن ثم على مستوى الجمهور العام ، سواء استطلاعات للرأى تناولت تشريعات وقوانين مزمع إصدارها ، أو استطلاعات للرأى عالجت قضايا سياسية كانت

مطروحة للنقاش ، ولاتزال تشكل اهتماما حتى اليوم مثل : قضية الحوار الوطنى، وقضية الممارسة الحزبية ، وقضية العلاقة بين المالك والمستأجر ... إلخ .

وهى جميعها استطلاعات للرأى قدمت معلومات علمية دقيقة - استنادا إلى آراء الخبراء والمتخصصين فى القضية التى تناولها الاستطلاع ، أو إلى آراء الجمهور العام ، أو إلى آراء كل من المتخصصين والخبراء والجمهور العام - أثرت الحوار حول القضايا التى تناولها الاستطلاع ، وساعدت على ترشيد عملية صنع القرار .

وينتهى هذا القسم باستطلاع للرأى يمثل نموذجا للتفاعل بين استطلاعات الرأى وعملية صنع القرار منذ بدء هذه العملية وحتى اتخاذ القرار .

وقد جاءت خاتمة الدراسة معبرة عن تصورنا لكيفية تفعيل دور استطلاعات الرأى العام فى ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار إزاء القضايا الاجتماعية . وقد راعينا أن يستند هذا التصور إلى كل من الخبرة المستمدة من الأدبيات التى تناولت علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، والتجارب والخبرات التى مر بها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى هذا المجال .

نجوى خليل

رئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام

القسم الأول

استطلاعات الرأى العام وصنع القرار*

(المدارس الفكرية والمحددات)

مقدمــة

يستلزم التناول العلمى لقضية العلاقة بين استطلاعات الرأى العام وعملية صنع القرار أن نعود بها إلى البدايات الأولى لاستطلاعات وقياسات الرأى العام - الذى يعد النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين البداية العلمية لها - وأن نبحث هذه القضية فى إطار أكثر اتساعا وشمولا ، بحيث يحتويها فى بعدها السياسى ، وبالتحديد فى علاقة السلطة بالرأى العام ، هذه العلاقة التى تنطلق من مقولتين متضادتين : الأولى تذهب إلى أن "الرأى العام يقود ولا يقاد" ، والثانية ترى أن "الرأى العام يقاد ولا يقود" ، وبين هاتين المقولتين تتراوح كافة المواقف والرؤى التى تتناول قضية استطلاعات الرأى العام فى علاقتها بالديمقراطية بعامة ، وبعملية رسم السياسات وصنع القرار بخاصة .

أولا : البدايات الأولى لطرح قضية استطلاعات الرأى العام فى علاقتها بالسياسات

يمكن الرجوع بالجذور الأولى لطرح هذه القضية إلى قرون عدة قبل ظهور

* كتبت هذا الجزء الدكتورة ناهد صالح ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

استطلاعات الرأى والرأى العام ، إلى الفلاسفة والمفكرين - خاصة منذ عصر التنوير - فى تصوراتهم لنظم الحكم ، وفى مفهومهم ووصفهم للحكم الديموقراطى ، وفى تأكيدهم لأهمية استناد الحكومات إلى الرأى العام ، فى رأى بعضهم ، وفى تحذير البعض الآخر من خطورة اعتماد الحكومات على الرأى العام ، بخصائصه المعروفة من تقلب وسطحية وعدم اتساق ، فضلا عن إمكانية التحكم فيه أو التلاعب به ... إلخ ، وتأثير ذلك على العملية الديمقراطية ، بما فى ذلك عملية صنع السياسات واتخاذ القرار .

استمر الجدل حول علاقة الرأى العام بنظم الحكم وبالديمقراطية - على وجه التحديد - من جانب الفلاسفة والمفكرين ورجال وعلماء السياسة ، طوال القرون الماضية [1] ، وما لبث أن زادت حدته وتعددت أبعاده - منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين - بعد أن نجحت استطلاعات الرأى العام فى أن تشق طريقها ، فى المجال العلمى وفى المجال السياسى معا ، كأداة علمية وكوسيلة سياسية لرصد الرأى العام ، تكشف عن مواقفه واتجاهاته واحتياجاته وتفضيلاته وطموحاته ورغباته ، وتقدم هذه الأمور كلها كوقائع علمية ، لتحل محل الأفكار المجردة عن الرأى العام والتكهنات التى لا يمكن الركون إليها عن مواقفه واتجاهاته . وبهذا انتقل الجدل - منذ ذلك التاريخ - إلى مستوى أكثر تحديدا ، ليناقش نظريا العلاقة بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، وليجرى عمليا العديد من البحوث التى تساعد على تحديد هذه العلاقة ، وتحديد مدى ونوع استجابة الديمقراطيات لنتائج استطلاعات الرأى العام .

جاءت البداية الحقة لتفجير قضية العلاقة بين استطلاعات الرأى العام والديمقراطية من جانب چورچ جالوب George Callup فى عام ١٩٤٠ بالتحديد ، من خلال كتابه الذى اتخذ عنوانا له "نبض الديمقراطية : استطلاعات

الرأى العام وكيف تعمل" . فالرأى العام هو نبض الديمقراطية ، هذا القول الذى اقتنع به ، ودافع عنه ، وروج له چورج جالوب طوال حياته فقياس الرأى العام هو بمثابة استفتاء مستمر عن سياسات الحكومة ، وهو تعبير صادق عن الإرادة الشعبية ، وهو الوسيلة التى تتيح للأغلبية الصامتة أن تعبر عن آرائها وأن تطرح أولوياتها . فقياس الرأى العام يتيح وصول آراء المواطنين العاديين إلى السلطة السياسية ، هذه الآراء التى طالما عملت التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح والجماعات الضاغطة على حجبها، وطالما تمسكت المؤسسات النيابية بدورها فى النيابة عن الشعب الذى انتخبها ، بتأكيد مسئوليتها عن مصالح الجماهير ، والتى تعجز – فى تصورها – استطلاعات الرأى العام عن الكشف عنها أو تحديدها[٢] .

ولاشك أن موقف جالوب هذا جاء متأثرا بفكرة الديمقراطية المباشرة ، فهو يرى أن المشكلة التى تواجه الديمقراطية فى الديمقراطيات النيابية هى كيف تجعل ممثلى الشعب يستجيبون – بشكل سليم – لما يريده الجمهور ، وهو يرى أنه بدون التعبير المباشر للرأى العام فى الديمقراطيات النيابية فإن حكومات هذه الديمقراطيات تنحدر إلى حكومات تحكم بواسطة النخبة لا بواسطة الرأى العام .

وفى هذا يذهب جالوب إلى أن نتائج استطلاعات الرأى يمكن اعتبارها "تكليفا من الشعب" يجب أن ينفذه قادة الدولة ؛ لأن هذه النتائج تعبر عما يريده الناس : أى تشريع يفضلونه ، وأى الاتجاهات السياسية يرغبون فى أن تتبعها الدولة ، على حد قوله [٣] .

وقد جاءت آراء جالوب متسقة مع نظرية الديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية الشعوبية populist democratic ، ومع إحدى المقولات التى تستند

إليها وهى "صوت لكل مواطن" ، أو "صوت واحد للشخص الواحد" "One Person One Vote" . فاستطلاعات الرأى حققت - فى رأيه - ما سبق أن دعا إليه جيمس بريس James Bryce عام ١٨٨٩ فى كتابه عن الكومنولث الأمريكى ، وهو ما أسماه الحكم بواسطة الرأى العام ، هذا الحكم الذى يتحقق متى أمكن معرفة إرادة الأغلبية ، والتحقق منها فى كافة الأوقات .

وإذا كان جيمس بريس - فى أواخر القرن التاسع عشر - قد رأى أن إبداع وسائل أو آليات لقياس الإرادة الشعبية أو إرادة الأغلبية يبدو أمرا من المستحيل تحقيقه ، فقد جاءت استطلاعات الرأى العام - بعدما يزيد على النصف قرن - لتقدم هذه الوسائل والآليات ، ولتتيح إمكانية الحكم بواسطة الرأى العام ، على حد قول چورچ جالوب . فاستطلاعات الرأى العام - وفقا لرأى جالوب - تقدم أداة سريعة وفعالة للمشرعين والمربيين والخبراء والمحررين وأيضا للمواطنين العاديين ، فى طول البلاد وعرضها ، يمكن أن يحصلوا من خلالها على مقاييس يعتمد عليها لقياس نبض الديمقراطية [٤] .

وإذ يربط جالوب بين الديمقراطية واستطلاعات الرأى العام ، يؤكد أنه مادمنا قد اخترنا أسلوبا للحياة يقوم على أخذ آراء عدد كبير من الناس عند وضع السياسات أو صياغتها ، فإنه يجب أن نستمع إلى ما يقوله هؤلاء الناس أنفسهم ، فالرأى العام يكون فى خدمة الديمقراطية ، فقط إذا أمكن سماعه[٥] .

وفى نفس اتجاه جالوب الذى يرى علاقة إيجابية بين الديمقراطية والاستجابة لاستطلاعات الرأى فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، شهدت أربعينيات القرن العشرين العديد من المؤيدين لوجهة النظر هذه . فيذهب بول شيرنجتن Paul T. Cherington - فى مقال له نشر عام ١٩٤٠ بعنوان "استطلاعات الرأى كصوت للديمقراطية" - إلى تأكيد أهمية استطلاعات الرأى ،

التى تعبر عن الجمهور بقطاعاته وبفئاته المتنوعة ، بالنسبة للديمقراطية ، والتى بفضلها لم يعد الأمر قاصرا على طرح رؤى أو وجهات نظر عدد محدود أو ضئيل من المواطنين [٦].

وفى نفس العام أكد أيجن ميير Eugene Meyer أن استطلاعات الرأى تمد صانعى القرارات السياسية بمعلومات دقيقة عن تفضيلات المواطنين ، ومن ثم فإنها تساعد القادة السياسيين على مقاومة الضغوط التى تمارسها جماعات محدودة لتبنى أجندتها الخاصة فى ادعائها أنها تعبر عن الجماهير العريضة [٧].

كذلك نجد عالم الاجتماع الشهير صامويل ستوفر Samuel Stouffer يعلن صراحة "أن استطلاعات الرأى تمثل أفيد أداة للديمقراطية تم ابتكارها حتى الآن" [٨].

وفى مقابل هذا الاتجاه الذى يعلى من شأن استطلاعات الرأى ، على أساس أنها أداة موضوعية موثوق بها يمكن الركون إليها فى تحديد إرادة الناس، ومن ثم فهى أداة لا غنى عنها لرسم السياسات وصنع القرار واتخاذه ، نجد اتجاها معارضا قويا يتصدى له ، حيث شهدت نفس حقبة الأربعينيات معارضة قوية من جانب بعض علماء السياسة وعلماء الاجتماع لما طرحه چورچ جالوب بشأن ما يجب أن تكون عليه علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسة ، وبعملية صنع القرار واتخاذه ، ورفضت تماما الدور المسيطر لهذه الاستطلاعات على القرار السياسى .

من أهم الكتابات الرافضة لآراء چورچ جالوب هذه كتابات عالم السياسة ليندسى روچرز Lindsay Rogers ، والتى ضمن أهمها فى كتابه الذى نشر عام ١٩٤٩ بعنوان "The Pollesters" ، وأيضا الكتابات العديدة لعالم الاجتماع هيربرت بلومر Herbert Blumer فى فترة الأربعينيات ، والتى خصصها لهذا الموضوع [٩] .

ودون الدخول فى مضامين الخلاف بين هذين الاتجاهين – حيث سنتناولها فيما بعد من خلال عرضنا للمدارس الفكرية التى تشكلت حول علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسة – فإن هذا الخلاف يخفى تحته خلافا أساسيا فى القيم السياسية التى تعبر عن تصور محدد لدور الرأى العام فى الديمقراطيات النيابية ، وخلافا جوهريا فى مفاهيم الرأى العام ، وفى كيفية تشكله ، وفى نوعية القوى التى تتحكم فيه .

ففى حين نجد جالوب يؤمن بالحكمة الجماعية للناس العاديين ، ولا يثق كثيرا بالمثقفين والخبراء السياسيين ، ويرى أن المشكلة التى تواجه الديمقراطية فى الديمقراطيات النيابية هى كيف نجعل ممثلى الشعب يستجيبون – بشكل سليم – لما يرغب فيه الجمهور أو يريده ، نجد روجرز يستند إلى تصور إدموند بيرك Edmund Burke فى القرن الثامن عشر لدور الديمقراطيات النيابية ، فيؤكد أن ما نحتاجه هو قادة سياسيون قادرون على أن يرتفعوا فوق المصالح الخاصة الضيقة لممثليهم ، وتقلب وعواطف وجهل الجمهور بعامة ، فنحن نريد نوابا لا تحركهم مجرد رغبتهم فى أن ينتخبهم الجمهور أو أن يعيد انتخابهم ، مؤكدا أن ما نطلبه من قادتنا السياسين هو المسئولية تجاه مصالح الجمهور "الحقة" لا الاستجابة الفورية التى تتم بدون تفكير للمصالح الضيقة للذين انتخبوهم ، فوضع السياسات العامة – وفقا لرؤيته – يجب أن يتم خلال عمليات متأنية وتشاور مع أصحاب الخبرة ، أما الاستناد إلى آراء جمهور ليست لديه معلومات، أو جمهور غير مهتم ، لمعرفة أى السياسات يجب اتباعها فهى تعد ممارسة عبثية [١٠] .

ولم يقتصر الهجوم على الاتجاه الذى يمثله جالوب – والذى يدعو إلى سيطرة استطلاعات الرأى العام على عملية وضع السياسات واتخاذ القرار –

على علماء السياسة ، بل نجد الكثير من علماء علم الاجتماع يتصدون له ، ويأتى فى مقدمتهم هيربرت بلومر ، الذى يرفض بشكل قاطع فى مقاله عن : "الرأى العام واستطلاعات الرأى العام" مفهوم الرأى العام الذى تتبناه استطلاعات الرأى العام ، وبالتالى منهجية هذه الاستطلاعات ، ويحذر بشدة من اعتبار الرأى العام مرادفا لما تقيسه استطلاعات الرأى العام ، ويطرح تعريفا محددا لمكونات مفهوم الرأى العام ، وللعمليات التى يتم بمقتضاها تشكيله [١١] .

وعموما فقد حفلت حقبة الأربعينيات – على وجه الخصوص – بالعديد من الكتابات التى اجتهدت فى وضع علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسة وصنع القرار واتخاذه فى سياق أكثر اتساعا ، يتناول قضية الرأى العام والديمقراطية . وفى هذا السياق طرحت قضايا عدة تصب جميعها فى تحديد علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، بدءا من الجدارة والكفاءة العلمية لاستطلاعات الرأى العام ، مرورا بخصائص الرأى العام وخطورة الاستناد إليه فى وضع السياسات وصنع القرار واتخاذه ، وانتهاء بالتحذير من عمليات تزييف الرأى العام ، والتلاعب أو التحكم فيه ، لخدمة مصالح لا تتفق أو تتوافق مع مصالح الجمهور العام .

ثانيا : الاتجاهات السائدة فى تحديد علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات

رغم مرور ما يقرب من السبعة عقود على بدء ظهور استطلاعات الرأى العام العلمية ، وما صاحب بدء مسيرتها من زخم فى الكتابات والمناقشات والمجادلات النظرية التى تكاد تكون متبلورة حول طرفين متناقضين : طرف ينحاز انحيازا سافرا لاستطلاعات الرأى العام ، ويرى فيها أداة لا غنى عنها لواضعى

السياسات ومتخذى القرار ، إن لم تكن هى الأداة الأساسية التى تجعل الحكم حكم ديمقراطى حقيقى ، وطرف يتعسف فى نظرته إلى استطلاعات الرأى العام ويرفضها كأداة معبرة عن الرأى العام ، ويحذر الساسة ومتخذى القرار من الاعتماد عليها ، بل وينعتها بأنها أداة مدمرة للديمقراطية . ولا يزال الموقف اليوم على ما كان عليه من انقسام فى الآراء إزاء العلاقة بين استطلاعات الرأى العام ووضع السياسات وصنع القرار أو اتخاذه ، وإن كان قد تجاوز الاكتفاء بالرؤى النظرية إلى الاعتماد على البحوث العلمية فى دعم هذه الآراء أو تفنيدها . وبهذا ارتقت مناقشة هذه القضية من مستوى المناقشة النظرية التى لا تستند إلى أى حقائق علمية إلى تلك التى تدعم وجهة نظرها وموقفها بما أسفرت عنه نتائج البحوث العلمية التى تناولت استجابة السياسات لاستطلاعات الرأى العام . هذه البحوث التى انطلقت بدورها من الأنساق الفكرية التى شهدها عقد الأربعينيات حول مفهوم الديمقراطية ، وبالتالى علاقة الديمقراطية بالرأى العام ، والتى تمتد بجذورها إلى عصر التنوير ، بل وإلى الفلسفة اليونانية القديمة . وعموما ، فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاث مدارس فكرية ، أو ثلاثة اتجاهات رئيسية ، تصب فيها اليوم كافة الآراء التى تتناول العلاقة بين استطلاعات الرأى العام وصنع القرار : اتجاه يرى أن هناك استجابة واسعة المدى من جانب السياسات لاستطلاعات الرأى العام ، واتجاه آخر يرى أن هذه الاستجابة استجابة ضئيلة أو محدودة ، واتجاه ثالث يرى أن مدى استجابة السياسات يتوقف على عدد معين من العوامل التى ترتبط بنوع القضية التى يزمع وضع سياسة أو اتخاذ قرار بشأن مواجهتها(١٢) ، وسنتناول هذه الاتجاهات بشئ من التفصيل .

١ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة واسعة المدى

لا يكتفى هذا الاتجاه بالمرتكزات النظرية التى ترى أن استجابة السياسات لاحتياجات الجماهير ورغباتها وتفضيلاتها هى أحد المتطلبات الأساسية والجوهرية للنظم الديمقراطية ، وبالتالى فإن الاستجابة لنتائج استطلاعات الرأى العام من جانب صانعى السياسات ومتخذى القرار تعد أمرا ضروريا فى هذه النظم ، وإنما استند هذا الاتجاه فى تأييد وجهة نظره هذه إلى البحوث والدراسات التى حاولت الربط بين نتائج استطلاعات الرأى وبين المخرجات السياسية ، كذلك اهتم أصحاب هذا الاتجاه بالاستشهاد بتغلغل استطلاعات الرأى العام فى كافة المؤسسات السياسية ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد . فعلى سبيل المثال ، هناك جهاز للرأى العام بالبيت الأبيض منوط به إجراء استطلاعات للرأى – سرية وخاصة – تحت السيطرة المباشرة والكاملة للبيت الأبيض ، وهناك استطلاعات الرأى التى تجرى لحساب الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح ، وأعضاء الكونجرس الأمريكى ، بجانب تلك التى تجريها وسائل الإعلام لحسابها أيضا ، بحيث أصبح من الصعب اليوم وجود أية قضية تخص الحياة السياسية الأمريكية لم تتناولها استطلاعات الرأى ، الأمر الذى يصعب بدوره من عدم استجابة القادة السياسيين لهذا الكم الهائل من المعلومات ، أو بالأحرى تجاهل مواقف الرأى العام واتجاهاته [١٣] .

وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الذى يذهب إلى وجود علاقة إيجابية بين استطلاعات الرأى العام والسياسات على نتائج البحوث التى أسفرت نتائجها عن تأكيد هذه العلاقة .

فمن أهم البحوث التى أجريت بهدف معرفة إلى أى مدى تستجيب السياسات لنتائج استطلاعات الرأى العام البحوث التى أدخلت البعد التاريخى

للكشف عن هذه العلاقة من خلال تحليل السلاسل الزمنية time-series analyses ، أى تحليل العلاقة على مدى زمنى (بمعنى أنه إذا كان الرأى العام تم قياسه فى الزمن "ز" فإن علاقته بمخرجات السياسة تقاس فى الزمن "ز + ١") . وفى هذا الاتجاه جاءت الدراسات التى حاولت الربط بين المزاج العام public mood والسياسات ، والتى تنطلق من افتراض مفاده : أنه فى حين أن المواطنين قد لا تكون لديهم وجهة نظر مبنية على معلومات كافية فى الكثير من المسائل الخلافية الخاصة بالسياسات ، فإنه يوجد مع ذلك مزاج أيديولوچى ideological mood يتغير عبر الزمن ، هذا المزاج العام تدركه النخب السياسية تماما . لذلك فإنه عندما يتسم المزاج العام بأنه مزاج ليبرالى - وهو ما كان عليه الوضع فى الستينيات - نجد مخرجات السياسات تتجه وجهة ليبرالية ، والعكس صحيح ، فحيث اتسم المزاج العام فى بداية الثمانينيات بالمحافظة اتجهت مخرجات السياسات وجهة محافظة [١٤] .

وفى هذا السياق ، ومن منظور أكثر تحديدا، اهتمت بعض البحوث بتحديد مدى ارتباط نتائج استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، بالنسبة للعديد من القضايا وعلى فترات زمنية ممتدة . من هذه البحوث البحث القيم الذى أجراه ألان مونرو Alan Monroe عن "الرأى العام والسياسة العامة : ١٩٨٠ - ١٩٩٣" والذى حاول من خلاله تحديد إلى أى مدى اتفقت قرارات الحكومة الأمريكية مع تفضيلات الجمهور . وقد اعتمد فى هذا البحث على نتائج المسوح القومية للرأى ، حيث قارن بين الرأى العام كما تكشف عنه مسوح الرأى هذه ، وما انتهت إليه السياسات فعلا ، فيما يزيد على خمسمائة قضية أو مسألة خاصة بالسياسات ، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٣ . وقد أوضح هذا البحث اتفاق السياسات مع تفضيلات غالبية الرأى العام فى ٥٥٪ من القضايا ، وارتفعت

هذه النسبة إلى ٦٧٪ بالنسبة للموضوعات الخاصة بالسياسة الخارجية ، كما أوضح البحث أيضا أنه بالنسبة للقضايا التى يعتبرها الجمهور قضايا هامة يزداد التوافق بين الرأى العام – كما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام إزاء هذه القضايا– والسياسات التى تصدت لها أو عالجتها [١٥] .

وبجانب البحوث التى اهتمت بالبعد التاريخى أو الزمنى فى دراسة تأثير استطلاعات الرأى العام على السياسات واتخاذ القرار ، والتى تتناول مجالات عدة لهذه السياسات ، أجريت بحوث اهتمت بتحليل عملية صنع السياسات بكافة تفاصيلها المعقدة ، فى مجالات محدودة ، بالنسبة لعلاقتها باستطلاعات الرأى العام ، واعتمد فيها على أسلوب دراسة الحالة .

وقد استعرض بول بيرستين Paul Burstein عشرين دراسة حالة أجريت خلال العقدين الماضيين ، تناولت أثر استطلاعات الرأى العام على السياسات ، انتهى من دراستها إلى أن جميع الحالات – باستثناء حالة واحدة فقط – أكدت وجود علاقة قوية بين موقف الرأى العام ، كما أسفرت عنه استطلاعات الرأى ، بالنسبة لسياسة ما وبين مخرجات هذه السياسة [١٦] .

وقد حظى مجال السياسة الخارجية باهتمام كبير من جانب الدراسات والبحوث التى حاولت الكشف عن مدى تأثير استطلاعات الرأى العام ، بما تكشف عنه من مواقف الرأى العام واتجاهاته ، على السياسة الخارجية .

ومن أهم الدراسات فى هذا المجال الدراسة التحليلية التى قام بها رونالد هينكلى Ronald Hinckley عن استطلاعات الرأى العام وقضايا الأمن القومى ، والتى اهتم فيها بتحليل التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية والعسكرية والرأى العام ، معتمدا فى ذلك على البحوث التى تناولت هذه العلاقة فى عدة مجالات ، منها ما يتعلق بالاتحاد السوفييتى السابق ، وأمريكا الوسطى،

والإرهاب ، وأزمة الشرق الأوسط ، وغيرها من المجالات التى حظيت باهتمام الرأى العام الأمريكى (١٧) .

ويكاد يكون هناك إجماع بين البحوث والدراسات التى تناولت تأثير الرأى العام فى السياسات الخارجية على أن مواقف الرأى العام لها تأثير قوى ومتزايد على السياسة الخارجية ، وإن كان البعض يحذر من أن الاتفاق بين مواقف الرأى العام وبين السياسات الخارجية قد يرجع إلى احتمال أن اتجاهات الرأى العام قد تكون متفقة أصلا مع اتجاهات النخبة ومن ثم مع اتجاهات صانعى السياسات الخارجية ، وبهذا يكون تأثير الرأى العام هنا على السياسات تأثيرا غير حقيقى أو زائفا . كذلك أوضحت بعض الدراسات كيف تم توجيه الرأى العام ، من جانب النخبة السياسية ، بل ومن جانب البيت الأبيض الأمريكى بالتحديد ، والتحكم فيه بالنسبة للسياسة الأمريكية الخارجية (١٨) .

وعموما ، فإن علاقة استطلاعات الرأى العام وتأثيرها الإيجابى على السياسة الخارجية من جهة ، وتأثير واضعى السياسات ومتخذى القرار على الرأى العام وصياغته وتوجيهه بالنسبة للقرار السياسى المتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومى من جهة أخرى ، استحوذت على اهتمام كل من السياسيين والمتخصصين فى الرأى العام ، واتخذت هذه العلاقة كنموذج تطرح من خلاله كافة سلبيات وإيجابيات هذه العلاقة .

لم يقف أصحاب هذا الاتجاه الذى يرى ضرورة أن تكون هناك استجابة إيجابية وواسعة المدى من السياسات لاستطلاعات الرأى العام عند حد الاستشهاد بالبحوث العلمية التى تدعم وجهة نظرهم ، وإنما قام البعض منهم باتخاذ خطوات فعلية فى تطوير منهجية استطلاعات الرأى ، من خلال برامج بحثية صممت بحيث تحقق التفاعل بين متخذى القرار من جهة ، والقائمين

باستطلاعات الرأى العام من جهة أخرى ، ومن أهم هذه البرامج المشروع البحثى المعروف باسم The Public Interest Polling Project ، والذى يهدف إلى تحقيق المشاركة الفعلية للجمهور بالنسبة للسياسات والقضايا التى تتعلق بمصالحه ، وسنتناول هذا المشروع بشئ من التفصيل فيما بعد عند تناولنا للدور الذى يقوم به المتخصصون فى الرأى العام لدعم الصلة بين السياسات واستطلاعات الرأى العام(١٩) .

٢ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة ضعيفة

تستند المنطلقات الفكرية لهذا الاتجاه إلى عدة افتراضات : بعضها يتعلق بعملية صنع السياسات واتخاذ القرار ، ونظرة القادة السياسيين إلى أهمية الرأى العام ، والبعض الآخر يتعلق بخصائص الرأى العام ، أو بعملية تشكيل الرأى العام والتحكم فيه أو التلاعب به .

فعلى خلاف الاتجاه السابق الذى يرى أن استجابة السياسات لتفضيلات الرأى العام واحتياجاته ومطالبه ، كما تكشف عنها استطلاعات الرأى العام ، تشكل إحدى الدعائم الأساسية للنظم الديمقراطية ، بما فى ذلك الديمقراطيات النيابية ، وتأكيدهم أن هناك ميلا من جانب المسئولين نحو هذه الاستجابة ، أو على الأقل العمل على تضييق الفجوة بين ما تطرحه السياسات وما يفضله الجمهور العام ، حرصا من جانب هؤلاء على استمرار شعبيتهم أو على انتخابهم أو إعادة انتخابهم ، فإن أصحاب هذا الاتجاه - على العكس من ذلك تماما- يرون أنه لا يوجد التزام من جانب القادة السياسيين ، الذين تم انتخابهم فى الديمقراطيات ، تجاه الرأى العام ، فقد انتخبهم الجمهور ليمثلوه ، وهذا يعطيهم الحق فى صنع السياسات وفى اتخاذ القرار دون الرجوع إلى ناخبيهم ، فضلا عن ذلك ، فهم يرون أن القادة السياسيين لا يحفلون بالاستجابة لمطالب الرأى

العام بقدر خضوعهم لتأثير وضغوط جماعات المصالح والنشطاء ، ولمصالح الحزب والمنظمات ، فضلا عن سياساتهم وتفضيلاتهم الخاصة [٢٠] .

ويدعم أصحاب هذا الاتجاه موقفهم بما يشاع من أن التفضيلات السياسية لغالبية المواطنين تتميز بالسطحية ، حيث لا تستند إلى اتجاهات ، أو تبنى على معرفة أو معلومات ، وهى غالبا ما تكون متناقضة وهشة وسريعة التقلب . وحذر أصحاب هذا الاتجاه من تضليل استطلاعات الرأى العام ، التى تتناول موضوعات لا يوجد رأى عام تجاهها ، بينما تعطى هذه الاستطلاعات انطباعا مخالفا لذلك ، كما قللوا من أهمية استطلاعات الرأى بعامة ، استنادا إلى أن هذه الاستطلاعات لا تعبر عن الرأى العام الحقيقى ، وأن ما تكشف عنه هو رأى عام زائف ، حيث تم التأثير عليه والتلاعب به والتحكم فيه وتوجيهه إلى قنوات معينة من جانب مؤسسات وقوى سياسية واقتصادية وجماعات مصالح ؛ بهدف مساندة سياساتها أو دعم أجندة أولوياتها[٢١] .

فالرأى العام – وفقا لوجهة النظر هذه – يحافظ على شكل الديمقراطية وإن كان يهدم جوهرها . وقد أولى العديد من أصحاب هذا الاتجاه هذه النقطة بالذات الكثير من اهتمامهم مؤكدين مقولة "إن الرأى العام يقاد ولا يقود" .

وكما استند أصحاب الاتجاه السابق – الذى يعلى من تأثير استطلاعات الرأى العام على السياسات وعمليات اتخاذ القرار – إلى البحوث والدراسات التى تدعم وجهة نظرهم هذه ، استشهد أصحاب الاتجاه الذى يهون من هذا التأثير بالعديد من البحوث والدراسات أيضا .

ومن هذه البحوث تلك التى أجريت على عينات من الساسة والمسئولين عن وضع السياسات ؛ بهدف تحديد المصادر التى يعتمدون عليها فى رسم سياساتهم ، باعتبار أن هذه المصادر تعبر – من وجهة نظرهم – عن الرأى

العام . وقد أوضحت هذه البحوث أن استطلاعات الرأى العام ليست من بين هذه المصادر ، حيث شكك هؤلاء فى نتائجها . ومن البحوث الحديثة ، والمتميزة فى منهجيتها ، التى أكدت ضعف تأثير استطلاعات الرأى العام على السياسة العامة ، وبالتحديد على العملية التشريعية ، البحث الذى شارك فى إجرائه بول بيرستين Paul Burstein وشون بولدرى Shawn Bauldry وبول فروس Paul Froese ، والذى يقوم أساسا على رصد تأثير نتائج استطلاعات الرأى العام على العملية التشريعية فى الكونجرس الأمريكى ، وقد اعتمد فى ذلك على عينة عشوائية منتظمة من المشروعات التى قدمت فى دورة الكونجرس لعام ١٩٨٩- ١٩٩٠ ، وبلغ حجم العينة ستين مشروعا. وقام الباحثون بتتبع دقيق لتأثير الرأى العام على كل مشروع من هذه المشروعات ، منذ بدء طرح المشروع حتى المرحلة الأخيرة له ، سواء بصدور القانون أو باستبعاد المشروع من أجندة الكونجرس . وأهم مابينه هذا البحث أن استجابة الكونجرس الأمريكى كانت دائما استجابة إيجابية فى صالح المشروعات المطروحة ، سواء كان هناك رأى عام إزاءها أم لم يوجد ، فأعضاء الكونجرس كانوا يتصرفون بحرية وإيجابية تجاه المشروعات المطروحة بصفة عامة . ولكن البحث كشف أيضا أن الكونجرس نادرا ما تصرف بشكل مباشر بصورة لاتتفق مع الرأى العام ، وقد حدث ذلك فى ٥٪ فقط من المشروعات الخاصة بالسياسات المطروحة إبان الفترة التى شملها البحث [٢٢] .

وفى هذا الإطار ، وبجانب البحوث التى حاولت الكشف عن مدى تأثير استطلاعات الرأى العام على السياسات ، والتى أوضحت ضعف هذا التأثير ، استشهد أصحاب هذا الاتجاه أيضا بالبحوث التى تؤكد تقلب الرأى العام ، ومنها البحوث التى اعتمدت على عينات دائمة ، حيث توجه نفس الأسئلة لنفس أفراد العينة على فترات زمنية متتالية ، وقد أوضحت هذه البحوث من تحليلها

لمدى الاتساق فى إجابات أفراد العينة ، أن عدم الاتساق هو النمط السائد ، والذى فسره البعض بأن هذه الآراء لا تستند إلى اتجاهات لدى الأفراد ، بينما أرجعه البعض الآخر إلى عيوب فى عملية استطلاع الرأى فى حد ذاتها ، مثل غموض الأسئلة المطروحة ، أو إلى الطبيعة المركبة للقضايا محل استطلاع الرأى ، أو إلى تغير الآراء عبر الزمن [٢٣] .

وعموما فأيا كانت الأسباب ، تظل حقيقة عدم اتساق الآراء وتقلبها سببا جوهريا لدى أصحاب هذا الاتجاه لتبرير موقف واضعى السياسات ومتخذى القرارات الذين يرفضون الانقياد للرأى العام ، أو لا يعطون الكثير من الاهتمام لما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام .

٣ - استجابة السياسات للرأى العام استجابة مشروطة

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من مدخل توافقى يستند إلى دراسة العلاقة بين الرأى العام والسياسة فى إطار التباينات المؤسسية والتاريخية المقارنة . فاهتمام السياسات بما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام ، أو عدم اهتمامها به ، يتوقف على عدد من العوامل الخاصة بكل قضية سياسية أو قضية خلافية على حدة .

وقد استند أصحاب هذا الاتجاه – فى تدعيم وجهة نظرهم – إلى ما أسفر عنه العديد من البحوث ، فمثلا أكدت نتائج استطلاع للرأى أجرى على عينة من أعضاء الكونجرس الأمريكى أن مدى تأثرهم فى سياساتهم وآرائهم بالرأى العام يتوقف على ماهية القضية محل اتخاذ القرار[٢٤] .

وأوضحت دراسات أخرى أن الاستجابة للرأى العام تكون استجابة محدودة بالنسبة للسياسات التى تساندها جماعات مصالح قوية ، أو السياسات التى اكتسبت قدرا من الاستقرار على المدى الزمنى الطويل ، أو السياسات التى

يصعب تغييرها ، أو تلك التى تترتب على الاستجابة لرغبات الرأى العام أو تفضيلاته تكلفة مالية عالية ، فضلا عن السياسات أو القرارات التى ينقسم الرأى العام إزاءها . وعلى العكس من ذلك فإن استجابة السياسات للرأى العام تكون أكبر فى المجالات ، أو بالنسبة للقضايا ، التى لها أهميتها لدى الجمهور العام ، وأيضا بالنسبة للسياسات المستحدثة والأقل استقرارا والتى لا يمثل الأخذ بها تكلفة مالية مرتفعة . كذلك تكون فرص استجابة واضعى السياسات ومتخذى القرار للرأى العام أكبر متى كان الجمهور الذى تم استطلاع رأيه جمهورا واعيا بالنسبة للقضية محل اتخاذ القرار ، أو إذا كانت تسانده حركات اجتماعية شعبية تمثل ضغطا على الحكومات فى مجال لا يشكل أهمية بالنسبة لجماعات المصالح والجماعات الضاغطة [٢٥] .

وإذا كان من المسلم به أن الاستجابة الإيجابية للرأى العام ترتبط بالنظم الديمقراطية ، فإن طبيعة النظام الديمقراطى ، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة فيه ، تؤثر بدورها على مدى وعمق استجابة السياسات للرأى العام ، ومدى الأهمية التى تحظى بها استطلاعات الرأى العام كأداة لرصد مواقف الرأى العام واتجاهاته . وفى هذا السياق أجريت بحوث حديثة ، يأتى فى مقدمتها البحث القيم الذى أجراه ستيوارت سوروكا Stuart Soroka وكريستوفر ولزين Christopher Wlezien ، وقد اهتم هذا البحث ببحث ديناميات علاقة الرأى العام بالسياسة من خلال المقارنة بين الإنفاق العام فى المملكة المتحدة فى أربعة مجالات هى : الدفاع ، والصحة ، والتعليم ، والمواصلات ، على مدى زمنى يمتد من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٥ ، بموقف الرأى العام من الإنفاق على هذه المجالات ، وأيضا مقارنة نتائج البحوث التى أجريت عن نفس هذا الموضوع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بما توصل إليه الباحثان من بحثهما هذا ، واللذان

هدفا من وراء إجرائه إلى معرفة ما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الرأى العام والسياسات - سواء من حيث مدى استجابة السياسات للرأى العام أو مدى استجابة الرأى العام للسياسات - تتنوع بتنوع النظام السياسى الديمقراطى ، وبتنوع الثقافة السياسية . وقد انتهى هذا البحث إلى تأكيد ذلك ، حيث كانت استجابة السياسات للرأى العام أقل وضوحا وأكثر عمومية بالنسبة لموضوع الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية فى المملكة المتحدة البريطانية منها فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦) .

هذه الاتجاهات الثلاثة التى يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة تجاه علاقة الرأى العام بصنع السياسات واتخاذ القرار ، والتى اجتهدت بتدعيم وجهة نظرها بما أسفرت عنه نتائج البحوث والدراسات ، انبثقت منها مدارس فكرية اهتمت ببحث ما وراء التوافق الظاهرى بين السياسات والرأى العام .

تأتى فى مقدمة هذه المدارس الفكرية المدرسة التى سماها البعض باسم مدرسة الاتفاق الزائف the counterfeit consensus school of thought ، والتى ترى أن الاتفاق بين الرأى العام والسياسات اتفاق زائف ، حيث لا ينبثق هذا الاتفاق عن رأى عام حر أو مستقل استقلالا حقيقيا ، وإنما هو نتاج لعملية التحكم والتلاعب بالرأى العام the manipulation process ، وأصحاب هذه المدرسة يذهبون إلى أنه فى الدول الأنجلوأمريكية يعد الرأى العام - إلى حد كبير - من صنع النخب الحاكمة التى تسيطر على وسائل وأساليب تشكيل الرأى العام وصياغته .

وفى مقابل هذه المدرسة الفكرية التى تعطى صورة محبطة عن علاقة الرأى العام بالسياسات ، وتقلل من قيمة الرأى العام ، وبالتالى تشكك فى إحدى آليات العملية الديمقراطية ، تأتى مدرسة فكرية ثانية مؤكدة ما تطلق عليه الصلة

الديمقراطية بين الرأى العام والسياسات ، والتى سماها البعض باسم the dem-ocratic linkage school of thought ، وهى على خلاف المدرسة الفكرية السابقة ، ترفض تماما وجهة النظر التى تقول بسيطرة النخبة على صياغة الرأى العام . وتقوم هذه المدرسة على أساس رؤية تعددية لتوزيع القوى السياسية فى السياسات الأنجلوأمريكية ، وتنظر إلى الرأى العام باعتباره مستقلا وقادرا فى الوقت ذاته على أن يتأثر بالسياسات ويؤثر فيها ، عن طريق الصلات المتعددة بين الرأى العام وصانعى السياسات المتفتحين والمستعدين لتلقى آراء الجماهير ، ونتيجة لهذا ، فإنه يحدث الاتفاق بين الرأى العام والسياسات فى الكثير من الحالات ، ويفسر ذلك على أنه دليل على المدخلات الديمقراطية فى عملية صنع السياسات واتخاذ القرار [٢٧] .

وفى مقابل هاتين المدرستين الفكريتين اللتين تفسر كل منهما التوافق بين الرأى العام والسياسات تفسيرا مختلفا تماما : الأولى تحط من خصائص الرأى العام بحيث يسهل تشكيله وتوجيهه والتحكم فيه أو التلاعب به ، والثانية تعلى من الرأى العام فتراه قادرا على الحكم على السياسات وعلى تحديد اختياراته ، تأتى مدرسة فكرية ثالثة تقع فى موقع متوسط بين هاتين المدرستين ، فبينما تعترف بتأثير نخبة رجال الأعمال على عملية صنع السياسات الأنجلو أمريكية ، فهى تنظر إلى الرأى العام الجماهيرى كمزيج معقد يعكس تنوعا للقوى والمؤسسات السياسية والاقتصادية ، وكنتيجة لهذا، فإن تفضيلات الجماهير قد تختلف ، وعادة ما تختلف ، عما ترغب فيه النخبة المسيطرة بالنسبة للعديد من القضايا، ومن ثم فهم يرون أنه فى إطار سيطرة النخبة على النظام السياسى فإن السياسة العامة قد تظل تسير فى اتجاه معارض لما يرغب فيه الجمهور العام فى غالبية الحالات ، فالرأى العام ، أو الرأى الجماهيرى ، عندما يختلف عن رأى

النخبة فهو عادة لا يحصل من السياسات على اختياراته السياسية ، وبهذا يفترض أصحاب هذه المدرسة وجود عدم اتساق جوهرى بين الرأى العام والسياسات ، وهذا الوضع يمثل فى رأيهم إحباطا للعملية الديمقراطية ، ولهذا أطلق البعض على هذه المدرسة الفكرية اسم the democratic frustration school of thought [٢٨].

وقد تم اختبار الأفكار التى تمثلها كل مدرسة فكرية من هذه المدارس بالبحوث العلمية التى اجتهدت فى بحث العلاقة بين الرأى العام والسياسة ، وتحديد موقع الدولة على متصل الديمقراطية والنخبوية بناء على هذه العلاقة. ومن أول وأهم البحوث التى اهتمت باختبار ما تذهب إليه كل مدرسة فكرية من هذه المدارس بشأن هذه العلاقة – على مستوى يتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية ، ليشمل بجانبها كلا من كندا والمملكة المتحدة – البحث الذى أجراه چول بروكس Joel Brooks ، والذى بحث فيه العلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة من حيث مدى عدم الاتساق بينهما ، فى إطار عدة متغيرات منها : مدى مركزية السلطة ، ونوع القضية ، والنسبة التى تمثلها أغلبية الرأى العام ، هل هى أغلبية ضعيفة أم أغلبية ساحقة ... إلخ . وعموما فقد انتهى هذا البحث إلى أنه فى النظم السياسية الأنجلوأمريكية تخذل السياسات الرأى العام فى غالبية الحالات ، وفسر وجود اتفاق عال بين السياسات والرأى العام فى بعض الحالات بأنه يرجع إلى الجهود الناجمة من جانب النخب الحاكمة ، وغير الحاكمة ، لبناء رأى جماهيرى يتفق وتفضيلاتها ، والنتيجة هى اتفاق زائف بين السياسات والرأى العام . كما أن عدم الاتفاق – فى الكثير من الحالات التى تم تحليلها فى هذه الدراسة – يقدم الدليل على الفشل فى قولبة الرأى العام بحيث تصبح له نفس توجهات أو قيم النخبة . وإذا كانت هذه الدراسة قد أوضحت فشل أفكار

المدرستين الفكريتين الأولى والثانية فى تفسير علاقة السياسات بالرأى العام ، فقد رجحت التصورات الفكرية للمدرسة الثالثة التى ترى أن هذه العلاقة تمثل إحباطا بالنسبة لتصور العلاقة بين السياسات والرأى العام فى النظم الديمقراطية . ومع ذلك فإن نتائج هذه الدراسة - على حد قول بروكس - تظل فى حاجة إلى اختبارها بالمزيد من البحوث العلمية التى تمتد لتشمل عدة دول ، ولا تقتصر على الدول الأنجلوأمريكية ، والتى لاشك ستكشف عن مدى تأثير المحددات الأساسية لعلاقة السياسات واتخاذ القرار باستطلاعات الرأى العام ، وكيفية تحقيق التفاعل بينهما ، بحيث تسهم استطلاعات الرأى العام - بشكل إيجابى - فى عملية وضع السياسات واتخاذ القرار ، وبالتالى - تخدم بشكل مباشر - العملية الديمقراطية [٢٩] .

ثالثا : تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام

أيا كانت اختلافات المدارس الفكرية فى تصورها لطبيعة ولمدى علاقة استطلاعات الرأى العام بصنع السياسات واتخاذ القرار ، تظل حقيقة أن استطلاعات الرأى العام أصبحت أحد معالم الحياة السياسية الديمقراطية ، وأحد مصادر المعلومات التى تعتمد عليها النظم الديمقراطية فى صنع سياساتها واتخاذ قرارتها . وتظل أيضا مسألة كيفية الاستفادة من استطلاعات الرأى العام محكومة بأمور عدة ، بعضها يرجع إلى طبيعة النظام السياسى ومدى رسوخ قيم الديمقراطية فى مؤسساته ، وخاصة مؤسساته السياسية ، ومن ثم المكانة التى يشغلها الرأى العام ، أو الاهتمام الذى يحظى به من القادة السياسيين ، والبعض الآخر يتعلق بخصائص الرأى العام وبعمليات قياسه ، وبإمكانية تطوير هذه القياسات بحيث تفيد صانعى السياسات ومتخذى القرار ، والبعض الأخير يختص بالدور الفاعل

الذى تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو يمكن أن تقوم به ، سواء بالنسبة لإثارة الجدل حول القضايا التى تهم الجمهور العام ، والسياسات التى يزمع وضعها ، والقرارات التى ستتخذ أو اتخذت بشأنها ، أو بالنسبة لمواقف الجمهور العام واحتياجاته ومطالبة بشأن هذه السياسات - كما تكشف عنها استطلاعات الرأى والرأى العام - ووضعها فى بؤرة الجدل العام ، بحيث يمكن القول إن تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، بما يحدث نوعا من التناغم بين اتجاهات ومواقف الرأى العام ، والاستجابة الإيجابية من جانب السياسات لهذه الاتجاهات والمواقف ، يتوقف على محددات ثلاثة : مدى ديمقراطية النظام السياسى ، ومدى إيجابية مؤسسات قياس الرأى العام وكفاءتها ، ومدى فاعلية وسائل الاتصال الجماهيرى فى قيامها بمسئوليتها، وسنتناول فيما يلى كلا من هذه النقاط .

١ - ديمقراطية النظام السياسى

استطلاعات الرأى العام هى نتاج النظام الديمقراطى ، فقد نشأت استطلاعات الرأى العام ، وتطورت ، وانتشرت ، ووضعت منهجياتها، وتحددت المبادئ الأخلاقية المنظمة لها ، ونجحت فى أن تثبت وجودها كأحد معالم النظام الديمقراطى ، وكواحدة من أهم دعائمه فى الدول الديمقراطية .

وفى إطار حرص النظام السياسى الديمقراطى على الديمقراطية ، يأتى حرصه على الاستفادة مما تكشف عنه نتائج استطلاعات الرأى العام فى وضع سياساته واتخاذ قراراته ، سواء استفاد منها بشكل مباشر ، بحيث تأتى هذه السياسات والقرارات ملبية لاحتياجات ولرغبات ولمطالب الرأى العام ، أو استفاد منها بشكل غير مباشر ، حيث يعمد إلى تغيير أو تعديل اتجاهات ومواقف الرأى العام والتأثير عليه بحيث يصبح مؤيدا لسياساته ولقراراته ، وكلا الموقفين يعكس

إدراك النظام الديمقراطى لأهمية مساندة الرأى العام لسياساته وقراراته ، بصرف النظر عن اختلاف توجهات كل منهما .

أما فى حالة الدول ذات النظم السياسية الشمولية أو التسلطية ، فإن طبيعة هذه النظم لاتوجد البيئة السياسية التى ترحب بوجود رأى عام ، وبالتالى بوجود استطلاعات للرأى العام . وهذه الدول تكتفى – عادة – بأجهزتها الاستخبارية لمعرفة اتجاهات الرأى العام ، وهى أجهزة لا تعتمد فى ذلك على الأساليب العلمية لقياس الرأى العام . ومن هنا فإنه يمكن القول إنه فى ظل النظم الشمولية أو التسلطية – حيث لا توجد مؤسسات علمية لقياس الرأى العام – تصبح قضية العلاقة بين السياسات واتخاذ القرار واستطلاعات الرأى العام قضية غائبة تماما[٣٠] .

إذا كنا قد ذهبنا إلى أنه فى ظل النظام السياسى الديمقراطى تحظى استطلاعات الرأى العام باهتمام واضعى السياسات صانعى القرار ؛ لما تكشفه هذه الاستطلاعات من مواقف الرأى العام المؤيدة لهذه السياسات أو الرافضة لها ، أو غير المهتمة بها ، وأنه فى النظم التسلطية والشمولية ، حيث تغيب عن الساحة السياسية استطلاعات الرأى العام ، تغيب بالتالى قضية العلاقة بين السياسات واتخاذ القرار ، واستطلاعات الرأى العام ، فإنه فى الدول التى تقع على المتصل بين القطب الذى تمثله النظم الديمقراطية والقطب الآخر الذى تمثله النظم التسلطية – وغالبيتها من الدول النامية – نجد أنه كلما ابتعد النظام السياسى فى هذه الدول عن قطب النظم الشمولية أو النظم التسلطية ، واقترب من قطب النظم الديمقراطية أو اتجه إليه ، زاد اهتمامه بالرأى العام ، وبالتالى باستطلاعات الرأى العام ، وبالاستفادة بنتائجها ، خاصة تلك التى تدعم سياساته ومواقفه وقراراته [٣١] .

إلا أنه يلاحظ أن غالبية هذه الدول لا تمثل قيم الديمقراطية قيما راسخة في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية ، ومن هنا فهي لا تأخذ نتائج استطلاعات الرأى العام التى تعبر عن مواقف الجمهور العام واتجاهاته بالجدية التى تؤخذ بها هذه النتائج فى الدول الديمقراطية ، ولا أدل على ذلك من اعتماد الكثير من هذه الدول على الأجهزة الاستخبارية وأجهزة المعلومات متى أرادت معرفة مواقف الرأى العام أو اتجاهاته إزاء سياساتها أو قراراتها ، وندرة مؤسسات قياس الرأى العام بها ، بحيث يمكننا القول إن وجود مؤسسات علمية لاستطلاعات الرأى العام فى الدولة النامية يعد أحد المؤشرات التى يعتد بها للدلالة على اهتمام النظام السياسى بمعرفة مواقف الرأى العام واتجاهاته ، كما تعد الاستجابة لهذه المواقف والاتجاهات بما ينعكس على السياسات والقرارات بحيث تتوافق معها مؤشرا آخر يعبر عن مدى الوعى بالدور الذى تقوم به استطلاعات الرأى العام فى دعم العملية الديمقراطية [٣٢] .

هنا لابد من أن نحذر من أن استجابة الدولة النامية – التى سارت خطوات ، أو بدأت خطواتها فى طريق الديمقراطية ، لاستطلاعات الرأى العام فى رسم سياساتها واتخاذ قراراتها– لا تعد ضمانا فى حد ذاتها لوصف سياساتها أو قراراتها بالديمقراطية ، حيث إن طبيعة المناخ الثقافى السياسى ، والمستوى العلمى لمؤسسات قياس الرأى العام ، وللقائمين باستطلاعات الرأى العام وقياساته ، وحرصهم على الموضوعية وعدم التحيز أو الانحياز لفكر سياسى أو مصالح خاصة ، تظل من أهم المسائل الحاسمة فى تدعيم استطلاعات الرأى العام ومساهمتها فى الممارسة الديمقراطية أو فى تهديد هذه الممارسة أو تشويهها ، وهذا ينقلنا إلى إلقاء الضوء على دور مؤسسات قياس الرأى العام فى تحقيق التفاعل بين السياسات والرأى العام .

٢ - الدور الإيجابي لمؤسسات قياس الرأى العام

رغم مضى ما يزيد على النصف قرن على نشأة مؤسسات قياس الرأى العام فى الدول الديمقراطية ، فلا تزال قضية كفاءة المشتغلين باستطلاعات الرأى العام ، وكفاءة أساليبهم المنهجية فى قياسه ، تشغل حيزا هاما فى الأدبيات التى تتناول استطلاعات الرأى العام فى هذه الدول .

وقد تزايد الاهتمام بهذه القضية فى إطار تصاعد الجدل والنقاش - منذ تسعينيات القرن العشرين - حول علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات واتخاذ القرار ، واتجاه العديد من البحوث نحو تحديد هذه العلاقة بالكشف عن مدى وطبيعة استجابة واضعى السياسات ومتخذى القرار لنتائج استطلاعات الرأى العام ، وتفسير العوامل المساعدة أو المعوقة ، أو بقول أدق ، المحددة لهذه الاستجابة .

وفى هذا السياق طرحت مسألة قدرة الجمهور العام على إبداء الرأى وطرح البدائل والاختيار بين السياسات من جهة ، وكفاءة ومسئولية العاملين فى مجال استطلاعات الرأى العام وكفاءة أساليبهم المنهجية ومصداقيتها فى قياس الرأى العام من جهة أخرى .

وقد استحوذت مسألة معرفة الجمهور واهتمامه بالقضايا التى تتناولها السياسات ، ومن ثم مدى قدرته على الاختيار بين البدائل المطروحة ، على اهتمام كل من الداعين لضرورة اعتماد السياسات على استطلاعات الرأى العام ، أو على الأقل وضعها فى حسبانها ، والرافضين لذلك تماما ، بل والمحذرين فى الوقت ذاته من خطورة الاعتماد عليها ، حيث يمثل ذلك تهديدا للعملية الديمقراطية بدلا من تعزيزها على حد قولهم [٣٣] .

وما يعنينا بالنسبة لهذه المسألة التى طرحت منذ بدء استطلاعات الرأى

العام العلمية – فى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين – ولا تزال تطرح حتى اليوم ، ونحن فى بدايات القرن الحادى والعشرين هى الجهود التى بذلها المتخصصون فى استطلاعات الرأى العام ، والمقتنعون تماما بدورها الإيجابى فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، فى تطوير الأساليب المنهجية لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث تعمل هذه الأساليب نفسها على توفير المعلومات الكافية التى تساعد الجمهور على تكوين رأى يساعد على الاختيار بين بدائل السياسات .

ولعل من أهم الأساليب المنهجية التى وجهت لتحقيق هذه الغاية هو نوع استطلاعات الرأى التى عرفت باسم Deliberative Polls ، وهى استطلاعات الرأى التى تجمع بين مسوح الرأى وبين أسلوب المناقشة الجماعية ، بحيث تتيح هذه الاستطلاعات أن يأتى رأى الجمهور المستطلع رأيه مستندا إلى معلومات وبناء على ترو فى إبدائه .

وهذا النوع من استطلاعات الرأى يعد أسلوبا بحثيا استفاد بطريقة مبتكرة من ميزات كل من الأساليب الكيفية مثل المناقشة الجماعية ، والأساليب الكمية التى تعتمد عليها المسوح ومسوح الرأى واستطلاعاته، وبالطبع فإن هذا الأسلوب المبتكر فى استطلاعات الرأى وجد المتحمسين له والمعارضين لاستخدامه . ولكن نظرا لحداثة استخدامه فلا تزال محاولات تقييمه منهجيا فى بداياتها الأولى[٣٤] .

وفى نفس هذا الاتجاه الذى يجتهد فى إبداع أو تطوير أو إدخال تعديلات على الأساليب التقليدية لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث تصبح أداة يعتمد عليها فى وضع السياسات واتخاذ القرار ، جاءت استطلاعات الرأى التى عرفت باسم Public Interest Polling (PIP) ، وهى نوع من استطلاعات الرأى السياسية التى ظهرت حديثا منذ عام ١٩٩٨ فقط ، ويعرف هذا النوع من

استطلاعات الرأى بأنه "بحث مسحى يستخدم أفضل الأساليب لتحديد ما يريده الجمهور لأجل الحكم الرشيد . فهى استطلاعات تتناول الاهتمامات العامة لدى الجمهور ، أو اهتمامات الجمهور العام التى تحظى بالأغلبية ، بالنسبة للسياسات ولاتخاذ قرار بشأنها على وجه التحديد[٣٥] .

وقد جاء إبداع هذا النوع من استطلاعات الرأى نتيجة لجهد علمى متميز ، لمدة عشر سنوات ، فى مشروع بحثى أشرف عليه ألان كاى Alan F. Kay عرف باسم "القضايا التى يتكلم فيها الأمريكيون" Americans Talk Issues (ATI)" ، والذى اكتشف من خلاله أسباب عدم ثقة الشعب فى الحكومات ، والانفصال بين الجمهور من جهة والقادة ووسائل الاتصال الإخبارية من جهة أخرى ، وبناء على خبرة آلان كاى فى هذا المشروع استطاع أن يطور فى الأسلوب التقليدى لاستطلاع الرأى بهدف التغلب على أسباب عدم الثقة والانفصال هذه ، وليحقق المساهمة الفاعلة للجمهور العام فى السياسات ، بحيث لا تصبح هذه السياسات تعبيرا عن المصلحة الخاصة أو الاهتمام الخاص special interest . ويرى كاى ضرورة أن يحل هذا النوع من الاستطلاعات السياسية محل النوع السائد من استطلاعات الرأى حاليا ، ويطلق عليه special interest polling ، والذى سيؤدى استمراره إلى تهديد النظام من الداخل ، بينما ستدعم استطلاعات الرأى المبنية على اهتمام الجمهور العام ، النظام الديمقراطى على حد قوله [٣٦] .

ولعل أهم ما يميز منهجية هذا النوع المطروح حديثا لاستطلاعات الرأى هو الاستفادة من معلومات وخبرة من فى يدهم وضع السياسات واتخاذ القرار ، وأصحاب المواقف المعارضة فى المراحل الهامة من استطلاع الرأى ، وإدخال تكنيكات أو اساليب طرح الأسئلة المتفاعلة Interactive questioning

probing questions ، techniques والاهتمام بالأسئلة التى تحث المستجيب على الاستمرار فى الإجابة ؛ للحد من الإجابات "بلا أعرف" ، وأهم من ذلك اتباع الأساليب التى تتيح للمستجيب إمكانية تعديل إجاباته السابقة نتيجة لزيادة معلوماته بتقدم الاستبار، وإطلاعه على النتائج المترتبة على اختياراته بالاستعانة ببرامج تسجيل الإجابات ، مع إتاحة خلفية وافية ومحايدة من المعلومات مع الأسئلة المطروحة عليه ؛ حتى تأتى الإجابات مستندة إلى معلومات كافية (٣٧) .

وكان من الطبيعى مع إدراك ارتباط هذا النوع من استطلاعات الرأى بالسياسات مباشرة ، أن يولى اهتمام خاص لموضوعية وأمانة وعلمية وأخلاقيات القائمين بها ، وبأهمية الالتزام بمعايير وقواعد معينة عند استخدام استطلاعات الرأى هذه (٣٨) .

ما نود أن نؤكده – بناء على ما سبق – أن جهودا إيجابية بذلها ويبذلها المتخصصون فى قياس الرأى العام لتحقيق التفاعل ، أو على الأقل التواصل بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، هذه الجهود لم تقتصر على الكتابات والتحليلات النظرية التى تناولت هذا الموضوع ، ولكن تجاوزت ذلك إلى القيام بإبداع أنواع معينة من استطلاعات الرأى ، تتميز بأساليب منهجية تساعد على أن تأتى اختيارات الجمهور العام بين بدائل السياسات مستندة إلى معلومات موضوعية وكافية ، فى الوقت ذاته تكون معبرة تماما عن الاهتمامات والمصالح الحقيقية للجمهور العام .

هذا ولم يقف اهتمام المتخصصين فى الرأى العام عند حد التطوير فى منهجية استطلاعات الرأى العام ، بحيث يمكن الركون إليها كأحد المدخلات الأساسية فى عملية صنع السياسات ، بل خطوا خطوة أخرى للتأكد من الموضوعية والدقة فى استشهاد النخب السياسية بنتائج هذه الاستطلاعات فى

مناقشاتهم ومداولاتهم الخاصة بالسياسات أو بالتشريعات ، وهو اهتمام حديث ، رغم أن النخب السياسية فى الدول الديمقراطية درجت على الاستشهاد بنتائج استطلاعات الرأى العام لعدة عقود متى أرادت تدعيم وجهة نظرها ، أو دحض وجهة النظر الأخرى . وسنكتفى بأن نشير هنا إلى البحث الرائد فى هذا الموضوع ، والذى قام به مجموعة من المهتمين بتفعيل علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات ، حيث قاموا باستخدام تحليل المضمون لرصد كيفية استشهاد النخب السياسية - ممثلة فى البيت الأبيض والكونجرس الأمريكى - بنتائج استطلاعات الرأى العام ، عند مداولاتهم ومناقشاتهم وفى جلسات الاستماع أيضا بشأن إحدى السياسات وهى سياسة الضمان الاجتماعى ، وذلك لفترة زمنية امتدت لسبع سنوات (١٩٩٣-١٩٩٩) . وقد كشف البحث - بشكل عام - عن عدم الدقة وعدم الموضوعية التى اتسم بها الاستشهاد بنتائج استطلاعات الرأى فى كثير من الأحوال ، الأمر الذى دعا إلى تأكيد مسئولية المتخصصين فى الرأى العام عن متابعة كيفية استشهاد النخب السياسية بنتائج استطلاعات الرأى العام فى مناقشاتهم ، بل أكثر من ذلك إلى ضرورة المشاركة بخبراتهم العلمية للتأثير فى هذا النقاش[٣٩] .

وكما أدرك المتخصصون فى قياس الرأى العام مسئوليتهم عن إساءة استخدام المؤسسات السياسية لنتائج استطلاعات الرأى العام ، أدركوا أيضا أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرى فى تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، وأهمية أن تصبح هذه الوسائل معبرة عن المصالح والاهتمامات العامة ، أو بقول آخر المصالح والاهتمامات التى عبر عنها غالبية الجمهور العام ، وخطورة اهتمامها فقط بالتعبير عن المصالح والاهتمامات الخاصة ، أو مصالح النخبة . وفى هذا الإطار ظهر مفهوم Public interest

journalism ، أى الصحافة المعنية بمصالح الجمهور العام ، فى مقابل مفهوم Private interest journalism ، أى الصحافة المهتمة بمصالح الخاصة [٤٠] .

وهذا ينقلنا إلى تناول مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى بعامة فى تحقيق الصلة والتفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى العام ، ودور المتخصصين فى قياس الرأى العام فى متابعة وتقييم ودعم دورها فى هذا الخصوص .

٣ -مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى

تقوم وسائل الاتصال الجماهيرى بدور أساسى فى تحقيق الصلة بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، وتهيئة مجال التفاعل بينهما ، ومن هنا يمكن اعتبارها المحدد الثالث فى علاقة استطلاعات الرأى العام بالسياسات . ويتحدد الدور الأساسى لوسائل الاتصال الجماهيرى فى إطار دورها فى صياغة الرأى العام ومسئوليتها عن التعبير عنه من جهة ، وفى حدود متطلبات وضعها كسلطة رابعة تأتى متابعة السياسات وإبداء الرأى فيها وإثارة النقاش والجدل بشأنها ضمن أولويات اهتماماتها من جهة أخرى .

فوسائل الاتصال الجماهيرى تقوم بدورها فى التعبير عن اهتمامات الرأى العام ، والمساهمة فى بلورته وصياغته ، فضلا عن إيصال صوت الأغلبية الصامته إلى صانعى السياسات ومتخذى القرار ، وذلك بدءا من تحديد أولويات القضايا التى يهتم بها الجمهور العام ، ومرورا بطرح القضايا للنقاش والجدل العام public debate ، وانتهاء بنشر استطلاعات الرأى العام التى توضح موقف الرأى العام من القضية التى يزمع وضع سياسة أو اتخاذ قرار بشأنها ، بما يتيح لواضعى السياسات ومتخذى القرار معرفة فى ماذا يفكر الجمهور العام ، وبماذا يهتم ، وماذا يريد ، وماهى اختياراته ، وماذا يريد من حكومته ، وماهى استجاباته لسياساتها وقراراتها[٤١] .

ولعل من أهم أدوار وسائل الاتصال الجماهيرى هذه فى تفعيل العلاقة بين الرأى العام والسياسات هو دورها الأساسى فى خلق أو إيجاد الجمهور الذى لديه معلومات informed public ، بل أكثر من ذلك تقوم بدور أساسى فى خلق أو إيجاد الجمهور المهتم attentive public ، وبهذا تسهم فى دحض أهم حجة يستند إليها لإغفال واضعى السياسات ومتخذى القرار لما يريده الرأى العام ، سواء بقولهم إنه لايوجد رأى عام بالنسبة للقضية أو السياسة المطروحة أو القرار الذى سيتخذ بشأنها ، أو بأن الجمهور العام غير مهتم ، أو ليست لديه حتى المعلومات الكافية التى تمكنه من إبداء رأيه ، فضلا عن تفضيلاته واختياراته بين البدائل المطروحة [٤٢] .

وفى إطار إدراك المتخصصين فى الرأى العام لأهمية الأدوار التى تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرى وتأثيراتها على الرأى العام ، وفى ضوء ما كشفت عنه بحوثهم وبحوث المتخصصين فى وسائل الاتصال الجماهيرى أيضا عن هذا التأثير ، جاء الكثير من الكتابات التى تنبه إلى خطورة التحيز فى أداء هذه الأدوار على العملية الديمقراطية ، بدءا من فرض أجندة أولويات لا تعبر عن أولويات الجمهور العام ، ومرورا بالتحيز لوجهات نظر معينة دون الأخرى عند طرح القضية أو السياسة للنقاش أو الجدل العام ، وانتهاء بنشر أو إذاعة نتائج استطلاعات الرأى العام بشكل مبتسر أو منقوص دون التزام بالقواعد الأخلاقية المنظمة لنشر وسائل الاتصال الجماهيرى لاستطلاعات الرأى العام ، بحيث لم يكن إيرفنج كرسبى Irving Crespi مغاليا عندما اعتبر دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى عملية استطلاعات الرأى العام ، وفى تبنى الجدل العام ، ودور حاسم وفعال ، إما أن يؤدى إلى إسهام استطلاعات الرأى العام فى تحقيق ديمقراطية الحكم ، وإما أن يؤدى إلى الإساءة إلى استطلاعات الرأى العام

باعتبارها ضارة بحكم طبيعتها، وبكونها تقوض الديمقراطية بدلا من أن تعززها[٤٣] .

وقد أدى الوعي بخطورة الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى هذا والضرر الذى قد يترتب عليه ، وأيضا بدورها الحيوى فى تحقيق الصلة والتفاعل بين السياسات والرأى العام ، إلى أن يولى المتخصصون فى بحوث الاتصال الجماهيرى والمتخصصون فى الرأى العام اهتمامهم بتدعيم ومتابعة هذا الدور ، ظهر ذلك فى كتاباتهم وبحوثهم بشكل جاد منذ دعا فيليب ميير Philip Meyer فى عام ١٩٧٣ إلى ما أسماه بالصحافة الدقيقة Percision Journalism [٤٤] ، وهى الصحافة التى تعتمد على استطلاعات الرأى العام ، كما ظهر أيضا فى دعوة أعرق وأكبر رابطة علمية لبحوث الرأى العام ، وهى الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) ، إلى الاهتمام برصد وتقييم ما تنشره الصحافة من استطلاعات للرأى العام فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالسياسات ، وفى هذا الصدد طرحت الدعوة إلى أن تبدأ الرابطة عملية رصد منتظم لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيرى لاستطلاعات الرأى ولبيانات ولنتائج هذه الاستطلاعات فى الجدل العام بشأن السياسات العامة القومية والتشريعات ، ومتابعة جودة أو نوعية هذه الاستطلاعات من الناحية المنهجية ، إدراكا من الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام لخطورة الاستشهاد باستطلاعات رأى عام معيبة أو متحيزة ، فى مناقشات تتناول عملية صنع السياسات واتخاذ القرار ، وتأتى هذه الدعوة متفقة تماما مع أهم الأغراض التى أنشئت الرابطة من أجلها ، وهو "تعزيز الاستخدام السليم لبحوث الرأى العام كأداة فاعلة لوضع سياسة ديمقراطية"[٤٥].

ومن هنا أيضا جاء الحرص من جانب الروابط العلمية لبحوث الرأى العام على الاهتمام بعقد برامج تدريبية للمشتغلين بالعمل الصحفى على وجه

الخصوص ، ليصبحوا أكثر دراية وقدرة على التمييز بين استطلاعات الرأى العام الجيدة واستطلاعات الرأى العام الرديئة ، أى تنمية الرؤية النقدية لديهم استنادا إلى أسس علمية وأخلاقية ، فضلا عن تدريبهم على كيفية الاستفادة من نتائج استطلاعات الرأى ، فى إثارة الجدل العام حول القضايا القومية ، التى يزمع وضع سياسات أو اتخاذ قرارات بشأنها[٤٦] .

الخلاصة

تبين لنا من العرض السابق أن نشأة استطلاعات الرأى العام جاءت فى سياق نظم ديمقراطية رأت فى استطلاعات الرأى العام أداة فاعلة فى المساعدة على تحقيق التوافق بين السياسات والرأى العام ، وفى جعل الحكومات أكثر استجابة لما يريده الرأى العام ، هذه الاستجابة تأخذ عادة أحد منحيين : إما الاستجابة المباشرة بحيث يحدث تقارب بين السياسات وبين ما يريده الرأى العام بشأنها ، وإما استجابة غير مباشرة تعمل على تشكيل أو تغيير مواقف الرأى العام بما يتفق مع السياسات والقرارات التى تعلن الحكومات أنها تحقق الصالح العام . ومع الاختلاف الواضح فى توجهات كل من هذين المنحيين ، فإن كليهما يعترف صراحة بأهمية الرأى العام فى دعم السياسات والتشريعات والقرارات ، وأن استطلاعات الرأى العام أداة لا غنى عنها فى النظم الديمقراطية .

ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون الاتجاه الغالب فى هذه النظم هو تأكيد أهمية أن تصبح استطلاعات الرأى العام أحد المداخل الرئيسية لوضع السياسات ، وهذا ماعززته أيضا نتائج غالبية البحوث التى درست العلاقة بين الرأى العام - كما تكشف عنه استطلاعات الرأى العام - والسياسات واتخاذ القرار .

وسواء فى الدول الديمقراطية أو فى الدول النامية ، فإن تحقيق هذه العلاقة بشكل فعال يتوقف على ثلاثة عوامل : الأول مدى ديمقراطية النظام السياسى، والثانى مدى فاعلية مؤسسات قياس الرأى العام فى جعل استطلاعات الرأى العام مدخلا أساسيا من مدخلات عملية وضع السياسات ، والعامل الأخير هو مدى وعى وسائل الاتصال الجماهيرى بأهمية وبكيفية الاستفادة من استطلاعات الرأى العام فى ممارسة دورها فى التعبير عن الرأى العام ، وفى تفعيل وضعها كسلطة رابعة تحرص على استجابة السياسات للرأى العام أو على تحقيق التقارب بينهما .

ولعل فى تناولنا لبعض استطلاعات الرأى التى أجراها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ما يوضح كيف أدى تفاعل هذه العوامل الثلاثة إلى الاستفادة من استطلاعات الرأى العام فى عملية وضع السياسات ، أو إدخال التعديلات على الجانب التشريعى فى هذه السياسات على وجه التحديد .

المراجع والهوامش

١ - صالح ، ناهد . (٢٠٠٢) . "الديمقراطية جوهر مفهوم الرأى العام : نظرة تاريخية". *المجلة الاجتماعية القومية* ، ٣٩، ٣ ، ص ص ٧٧-١٠٨.

Worcester, Robert. (1993). "Reflections on Public Opinion and Public Policy". Paper presented at WAPOR Conference, September 1993; 1-24.

٢ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes. (1940). *The Pulse of Democracy: The Public Opinion Polls and How it Works.* New York: Simon and Shuster.

Gallup, George. (1966). "Polls and the Political Process: Past, Present, and Future". *Public Opinion Quarterly*, 29: 544-549.

٣ - Gallup, George, and Rae, Saul Forbes, op. cit., p. 18.

Crespi, Irving. (1989). *Public Opinion Polls and Democracy. Boulder*: Westview Press. p. 3.

٤ – Gallup, George, and Saul Forbes, op.cit., p. 30.

٥ – Ibid., p. 14.

٦ – Manza, Jeff, and, Cook, Fay Lomax. (2001). "Policy Responsiveness to Public Opinion: The State of the Debate". http:/www. northwestern. edu/ iprt, htmt, publications/ papers, wpo106, pdf:1-43.

٧ – Ibid.

٨ – Ibid.

٩ – Blumer, Herbert. (1953) "The Mass, The Public, and Public Opinion." In Bernard Berelson, and Morris Janowitz (eds.) *Reader in Public Opinion and Communication*. Illinois: The Free Press. pp: 43-49.

Blumer, Herbert. (1953) , "Public Opinion and Public Opinion Polling". In Bernard Berelson and Morris Janowitz (eds.) .op.cit.: 494-602.

١٠ – نشير هنا إلى الخطاب الشهير الذى ألقاه إيدموند بيرك Edmund Burke على الناخبين فى بريستول فى ٣ نوفمبر ١٧٧٤ ، والذى أكد فيه أن على النائب أن يعتمد على أحكامه لا على آراء من انتخبوه ، بل ويذهب إلى أن الناخب الذى يضحى بأحكامه أو بحكمته فى مقابل الأخذ بآراء الناخبين لا يخدمهم ولكنه يخونهم .

Bogart, Leo . (1972). *Silent Politices: Polls and the Awarness of Public Opinion*. New York : Wiley-Interscience. p. 47.

Crespi, Irving. op. cit., p. 4.

١١ – Blumer, Herbert. (1953). "Public Opinion and Public Opinion Polling. op. cit.

١٢ – Manza, Jeff, and Cook Fay lomax., op. cit.

١٣ – لمزيد من التفصيل انظر المؤلف القيم لديفيد مور David W. Moore الذى تناول فيه دور مستطلعى الرأى الذين أسماهم Super Pollesters ، حيث كان لنتائج استطلاعات الرأى التى أجروها دور كبير فى التأثير على صانعى القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تناول دورهم هذا فى البيت الأبيض بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى الأحزاب السياسية ، خاصة الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى ، دون إغفال لدورهم فى الصحافة .

Moore, David W.(1992). *The Super Pollsters: How They Measure and Manipulate Public Opinion in America*. New York: Four Walls Eight Windows.

Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax., op. cit.

١٤ – Ibid.

١٥ – Monro, Alan D.(1998). "Public Opinion and Public Policy 1980-1993". *Public Opinion Quarterley*, 62. 6-28.

١٦ – Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax, op.cit.

١٧ – Hinckley, Ronald H. (1992). *People, Polls, and Policy Makers: American Public Opinion and National Security*. New York: Maxwell Macmillan International.

١٨ – Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax., op.cit.

١٩ – Kay, Alan F. (1998). *Locating Consensus for Democracy: A Ten Year U.S. Experiment* St. Augustine, Florida: Americans Talk Issues. pp.132-150.

٢٠ – Crespi, Irving. op,cit., pp.3-5.

Lanza, Jeff, and Cook, Fray Lomax, op.cit.

٢١ – يعد كتاب بنجامين جينسبرج Benjamin Ginsberg من أهم المؤلفات التي عالجت هذه النقطة برؤية تاريخية وعلمية ، ولايزال يعد من أهم المراجع رغم مضى سبعة عشر عاما على صدوره .

Ginsberg, Benjamin. (1986). *The Captive Public: How Mass Opinion Promotes State Power*. New York : Basic Books.

٢٢ – من أهم البحوث التى أكدت ضعف العلاقة بين السياسات والرأى العام البحث الذى أجراه چول بروكس Joel Brooks فى ألمانيا حيث قام بدراسة ١٥٠ حالة خاصة بالسياسات ، خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات ، والتى انتهى منها إلى عدم الاتساق بين الرأى العام والسياسة العامة فى الكثير من الحالات . انظر :

Joel E. Brooks. (1990). The Opinion-Policy Nexus in Germany. *Public Opinion Quarterly*. 54: 508- 529.

Burstein, Paul, Bauldry, Shawn, and Froese Paul. (2000). "Public Opinion and Congressional Support for Policy Change." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 2000: 1-31.

Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax. op. cit.

٢٣ – لمزيد من التفصيل عن النقد الموجه إلى مدخل التطابق Congruence approach بين استطلاعات الرأى العام والسياسات ، والذى يرفضه أصحاب هذا الاتجاه ، ومدخل الاتساق Consistency Approach انظر:

Monroe, Alan D., op. cit.

٢٤ – Manza, Jeff, and Cook, Fay Lomax. op. cit.

٢٥ – أوضح أحد البحوث الذى أجرى فى ألمانيا الاتحادية عن مدى استجابة المجلس التشريع Bundestag للرأى العام فى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٩٠ ، بالاعتماد على سلسلة زمنية من استطلاعات الرأى (٩٤ استطلاعا للرأى) وأكثر من ثلاثة آلاف وثيقة ، أن الاستجابة من

المجلس للرأى العام تكون أقوى بالنسبة للسياسات التى تدعم الوضع القائم ، وعلى العكس من ذلك تكون استجابة المجلس التشريعى أقل إذا كان الرأى العام يطالب بتغيير السياسات .

انظر :

Brettschneider, Frank. (1996). "Public Opinion and Parlementary Action: Responsiveness of the German Bundestag in Comparative Perspective", *International Journal of Public Opinion Research*. 8.3: 292-311.

٢٦ - Soroka, Stuart N., and Wlezien Christopher. (2002). "Opinion- Policy Dynamics: Public Preferences and Public Expenditure in the United Kigdom" : Paper Presented at the *Elections, Public Opinion and Parties Annual* Conference. Salford, UK: September 13 -15. 2002: 1-31.

٢٧ - Brooks, Joel E. (1985).Democratic Frustration in the Anglo-American Polities: A Quantification of Inconsistency Between Mass Public Opinion and Public Policy. "*Western Political Quarterly*. 38:250-261.

٢٨ - Ibid.

٢٩ - Ibid.

٣٠ - صالح ، ناهد . (١٩٩٣) . *قياس الرأى العام . الماضى والحاضر والمستقبل* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢٠٣ -٢٠٧ .

٣١ - المرجع السابق ، انظر الجزء الثانى من الكتاب الذى خصص لتناول تاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفييتى السابق ، منذ الثورة البلشفية وحتى مابعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، ص ص ١٠٥-٢٠٠ .

٣٢ - Rohme, Nils. (1993). "The State of the Art of Public Opinion Polling Worldwide: Some Main Findings From a Study Conducted in 1992". Paper Presented at ESOMAR/ WAPOR Day, Copenhagen Sebtember 16 th 1993 .

انظر أيضا صالح ، ناهد . *قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :١٠٥-٢٠٠ .

٣٣ - Weissberg, Robert. (2001). "Why Policymakers Should Ignore Public Opinion Polls;" *Policy Analysis*. No. 402. May 29: 1-16 .

٣٤ - Merkle, M. Daniel. (1996). "The National Issues Convention Deliberative Poll". *Public Opinion Quarterly* . 60. 4: 588-619.

٣٥ - Kay, Alan F.(1998). *Locating Consensus for Democracy*. op. cit., p. 8.

٣٦ - Ibid., pp. 10-12.

٣٧ - لمزيد من التفصيل عن منهجية هذا النوع من استطلاعات الرأى العام ، انظر الفصل الثانى من المرجع السابق وعنوان الفصل Launching the Games Pollesters Play .

٣٨ - Ibid., pp. 375-379.

٣٩ - Cook, Fay Loma, Barabas, Jason, and Page, Benjamin. (2002). Invoking Public Opinion Policy: Elites and Social Security. *Public Opinion Quarterly*. 66. 235-264.

٤٠ - Kay, Alan F., op.cit. p.379.

٤١ - صالح ، ناهد ، "الصحافة وقياس الرأى العام : الديمقراطية - الأخلاقيات" . (٢٠٠٢) . *المجلة الاجتماعية القومية* . ٣٩، ١، ص ص ٩١-١١٨ .

Carey, James W. (1995)."The Press, *Public Opinion and the Public Discourse*". In Theodore L. Glasser, and Charles T. Salmen (eds). *Public Opinion and the Communication of Consent*. New York : The Gulford Press: 373-402.

٤٢ - Worcester, Robert. op.cit.

٤٣ - Crespi, Irving. op.cit. p.93.

٤٤ - Meyer, Philip.(1973). *Precision Journalism*. Bloomington: Indiana University Press.

٤٥ - Colasto, Diane.(1997). "A Proposal for a New Role and New Voice for AAPOR" *Public Opinion Quarterly*. 61: 523-530.

٤٦ - صالح ، ناهد .(٢٠٠٢) "الصحافة وقياس الرأى العام : الديمقراطية - الأخلاقيات" ، مرجع سبق ذكره .

Traugott, Michael.(2000). "Improving the Reporting of Polls". Paper Presented at WAPOR Siminar on Quality Criteria in Survey Research, Cadanabbia, Italy. June 29; July1: 1-27.

٤٧ - Traugott, Michael.(2000). "Polling in the Publics Interest". *Public Opinion Quarterly*, 64: 374-384.

القسم الثانى

استطلاعات الرأى العام وصنع القرار *

(من تقديم المعلومات إلى تحقيق التفاعل)

يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض الأمثلة البارزة لاستفادة واضعى السياسات ومتخذى القرار والمشرعين من استطلاعات الرأى التى أجراها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وهى كلها تجارب يجب وضعها فى الحسبان عند تناول الوضع الراهن لقياسات الرأى العام فى مصر . فقد نجح بعضها فى تقديم المعلومات العلمية التى تساعد صانع القرار فى اتخاذ قراره . ونجح بعضها الآخر فى تحقيق التفاعل بين البحث العلمى الاجتماعى وصانع القرار منذ أول خطوة حتى صدور القرار ، وخاصة بالنسبة للسياسات التشريعية .

ومن هنا يتحقق الهدف الأساسى من دراستنا فى عرض وتحليل هذه النماذج ، ثم استخلاص الآليات التى يمكن بناء عليها تحقيق أفضل استفادة من استطلاعات الرأى العام فى ترشيد عملية صنع القرار التى تتناول القضايا المجتمعية .

* كتبت هذا القسم الدكتورة نجوى خليل ، أستاذ الإعلام ، ورئيس قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أولا : استطلاع للرأى عن الجامعة المفتوحة

اهتم قسم بحوث وقياسات الرأى العام بإجراء سلسلة من الاستطلاعات فى إطار المشروع المتكامل لدراسة التعليم المفتوح الذى تبنته السياسة التعليمية كمنحى جديد لتطوير التعليم الجامعى فى مصر .

وقبل التطبيق الفعلى للتعليم الجامعى المفتوح ، قدر فريق الاستطلاع أهمية اللقاء بوزير التعليم ، بحضور أعضاء الاستطلاع من الباحثين والمجلس العلمى لقسم بحوث وقياسات الرأى العام . وقد أثير فى هذا اللقاء تساؤلات شتى ، تضمنت :

مبررات إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر وأهدافها ، وتصور وزير التعليم للجامعة المفتوحة ، والمناخ الذى نشأت فيه الفكرة ، والأوضاع التى ينبغى توافرها قبل البدء فى إنشائها ، والخطوات التنفيذية التى اتبعت فى طريق إنشائها .

وتبين أن هناك ضرورة لمواكبة مصر للتغيرات التكنولوچية الحديثة ، وأن وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى – كالتليفزيون – تعد وسيلة غير مستغلة فى مجتمعنا . وقد طلب وزير التعليم الاهتمام بموضوع البرامج التعليمية فى التليفزيون وتقييمها، قبل دراسة فكرة إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر .

وفى هذا الإطار قمنا باستطلاعين للرأى : أولهما، وهو استطلاع رأى طلاب الشهادة الثانوية (العامة والفنية) ومدرسيها حول البرامج التعليمية فى التليفزيون .

وثانيهما ، وهو استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج .

الاستطلاع الأول : الجامعة المفتوحة . التقرير الأول . استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التليفزيون *

١- اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

تقديرا لأهمية الدراسة التقييمية للبرامج التعليمية فى التليفزيون بحكم أنها من الوسائل المهمة والمعتمد عليها فى "التعليم المفتوح" و "التعليم عن بعد"، يأتى اهتمامنا باستطلاع رأى طلبة الشهادة الثانوية العامة والفنية ومدرسيها حول البرامج التعليمية المقدمة لهم فى التليفزيون .

ومن ثم ، يمكن تحديد مدى فاعلية التليفزيون كواحد من الوسائل الأساسية فى نقل المواد التعليمية المتعلقة بالتعليم النظامى المدرسى ، وتحديد مؤشرات أساسية ينبغى أن يسلط الضوء عليها عند البدء فى الاعتماد على التليفزيون كوسيلة من وسائل التعليم المفتوح .

ويهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على مدى فاعلية التليفزيون كوسيلة أساسية فى نقل المواد التعليمية من وجهة نظر الطالب والمدرس . فمن ناحية ، يعنى الاستطلاع بقياس مدى إقبال الطلاب على هذه البرامج ومدى اعتمادهم عليها إلى جانب التعليم المدرسى ، والمصادر المختلفة التى يعتمدون عليها للحصول على المعارف التعليمية المدرسية ، والمقترحات التى يطرحونها لتطوير هذه البرامج التعليمية . ومن ناحية أخرى ، يعنى الاستطلاع بكشف آراء عينة من المدرسين فى مختلف التخصصات حول الدروس التى يعرضها التليفزيون لطلاب الشهادة الثانوية (العامة والفنية) ومدى رضائهم عن مستوى هذه البرامج، وتحديد الاحتياجات التى يراها المربى لاكتمال دور هذه البرامج التعليمية .

* خليل ، نجوى حسين (١٩٩٠) ، الجامعة المفتوحة ، التقريرالأول . استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التليفزيون ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيارها)

اكتفى الاستطلاع بالقاهرة الكبرى (القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية) كمجال لاختيار عينته ، على أساس أنها تتضمن جميع أنواع مدارس التعليم الثانوى العام والفنى .

واعتمادا على الحصر للمناطق التعليمية بالقاهرة الكبرى ، وهى : شمال القاهرة ، وشبرا ، وشرق القاهرة ، والوايلى ، والزيتون ، ومصر الجديدة ، ووسط القاهرة ، وعابدين ، وغرب القاهرة، وجنوب القاهرة ، ومصر القديمة ، وحلوان ، والجيزة ، والقليوبية .

بالإضافة إلى الاعتماد على بيان من وزارة التعليم بأعداد طلاب السنة النهائية من مدارس التعليم الثانوى العام والفنى بأنواعه (العام/علمى علوم ورياضة وأدبى ، والفنى/التجارى والصناعى والزراعى) فى هذه المناطق التعليمية. تم إعداد قائمة بأعداد الطلاب (بنسبة ٢٪) فى مختلف الإدارات والمناطق التعليمية ، متبعين فى ذلك أسلوب العينة الحصصية ، مع مراعاة الأعداد المطلوبة من حيث تمثيل المدارس الحكومية ، والخاصة ، واللغات ، ونوع الانتظام الدراسى (نظامى ومنازل) ، ونوع المبحوث (ذكور ، وإناث) .

وقد بلغ حجم العينة الفعلية للاستطلاع (١٠٦٦) طالبا وطالبة .

أما فيما يتعلق بعينة المدرسين ، فقد تم مراعاة أن تمثل مدرسى جميع المواد الدراسية فى الثانوية العامة (علمى علوم ورياضة ، وأدبى) وفى الثانوية التجارية والصناعية والزراعية . وأن يكون المدرسون المطبق عليهم الاستخبار يدرسون فى المدارس نفسها التى اختيرت كعينة لاستطلاع رأى الطلاب . مع تسليم قائمة بتصنيفات المواد المقررة للباحثين الميدانيين بهدف التطبيق على مدرسى مختلف المواد فى المدارس نفسها التى تم التطبيق الميدانى على طلابها

فى القاهرة الكبرى ، وقد بلغ حجم العينة الفعلية ٢٢٣ مدرسا .

٣ - نتائج الاستطلاع

يمكن – على ضوء نتائج هذا الاستطلاع – التعميم والوصول إلى دلالات عامة فى إطار توجه السياسة التعليمية فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، نحو استخدام التليفزيون ووسائل "الاتصال عن بعد" فى مجال "التعليم المفتوح" فى مصر .

علما بأنه حتى ولو اختلفت طبيعة المواد الدراسية والجمهور المستهدف إلا أن الوسيلة متماثلة ، وهى التليفزيون وبرامجه لتوصيل المعلومات الدراسية لجمهورها.

- تم التحقق من فعالية استخدام التليفزيون وبرامجه التعليمية التى ترتبط بمقررات التعليم المدرسى النظامى ولا تتعرض للمقرر الدراسى بأكمله . فقد ثبتت إيجابيته على مستوى العديد من المحاور ، منها : اهتمام الطلاب بمشاهدة هذه البرامج ، ومتابعة بعض المواد عبر التليفزيون باستمرار ، وذلك على مستوى طلاب شهادة الثانوية العامة والتجارية والزراعية ، وبقدر أقل بالنسبة لطلاب شهادة الثانوية الصناعية . إلى جانب حرصهم على مشاهدتها فى الغالب ثلاث مرات أسبوعيا (الثانوية العامة والتجارية)، وأربع مرات (الثانوية الزراعية) ، وأقل من ثلاث مرات (الثانوية الصناعية). ومتابعتهم إياها منذ بدء العام الدراسى أساسا. وأيضا حرص مدرسى المواد المختلفة بأنواع الشهادات الثانوية المتعددة على مشاهدة البرامج المتعلقة بالمواد التى يقومون بتدريسها فى المدارس التى شملتها الدراسة . وأن المدرسين يرون البرامج التعليمية مفيدة للطلاب وينصحونهم بمشاهدتها، ويرون أيضا أن الطلاب الذين يتابعون البرامج هم أفضل من غير المتابعين من حيث تفاعلهم

وتجاوبهم مع مدرس الفصل .

وأظهرت نتائج الاستطلاع أيضا أن أسباب الإقبال على برامج التليفزيون التعليمية ترجع إلى ميزات تتعلق ببرامج التليفزيون التعليمية أساسا كوسيلة تعليمية مثل : إتاحة فرصة للمراجعة ، وتوقع أسئلة تأتى مثيلاتها فى الامتحان، والشرح الوافى وطريقة العرض الجيدة والاعتماد على وسائل للإيضاح مما من شأنه أن يثبت المعلومات لدى الطلاب .

أما أسباب عدم مشاهدتهم لهذه البرامج ، فهى ترجع أساسا للظروف المحيطة بالطلاب ، أى أنها أسباب خارجة عن البرامج التعليمية.

كما أبرزت النتائج أن الطلاب الذين يشاهدون هذه البرامج يقومون بمناقشة مضمونها أساسا مع زملاء الدراسة ومدرسى المادة فى المدرسة، مما من شأنه أن يزيد من التفاعل التعليمى بين الطلاب والمدرسة .وهذا بدوره يعكس أهمية الاعتماد على وسائل التعليم عن بعد كالتليفزيون ، ولكن فى إطار توافر لقاءات للدارسين مع أطراف المجتمع المدرسى من زملاء ومدرسين . وبالتالى يكون الطالب أكثر فهما لدروسه وإثراء لمعلوماته ، وليس مجرد الأقدر حفظا وتلقينا .

تمثلت نواحى النقص فى برامج التليفزيون التعليمية ، والتى تحد من فعالية استخدامه وقيمته ودوره التعليمى فى : عدم تخصيص برامج لمواد أساسية ومهمة فى التعليم الفنى أساسا، وأن الشرح غير مكتمل لجوانب المقرر التعليمى للمادة الواحدة ، وعدم وجود ترجمة للغات الأجنبية فى كافة أنواع التعليم . أما المدرسون ، فقد حددوها فى عدم وجود تفاعل بين الطلاب ومدرسى التليفزيون ، وأن هذه البرامج التعليمية لا تشرح المواد التى يدرسونها فى الفصل المدرسى شرحا ملائما .

إن الطلاب يلجئون إلى وسائل وطرق تعليمية متعددة لاكتساب وتثبيت المعلومات الدراسية واجتياز الامتحان بدرجات مرتفعة ، منها وسائل تعتمد على الاتصال المباشر (الطالب والمدرس فى مكان واحد) ، وأخرى تعتمد على الاتصال عن بعد . وهذا يتفق مع السبل الحديثة لتطوير التعليم ومواجهة مشكلاته المتزايدة كما وكيفا . فمن حيث الكم ، يتيح استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى مجال التعليم إلى جانب التعليم المدرسى فرصة نشر التعليم على أوسع نطاق. ومن حيث الكيف ، تساهم أساليب التكنولوچيا الحديثة فى تبسيط المعلومات للطالب ، باستخدام وسائل وأشكال وطرق إيضاحية مرئية ومسموعة .

تبين أن كل مايهم الطلاب عند الاستعانة بوسيلة تعليمية دون الأخرى هو : الشرح المختصر والمفيد والمنظم ، وتوافر الوسيلة فى كل وقت يحتاجها الطالب فيه ، وتضمنها أسئلة وتطبيقات وتمارين وأمثلة لأسئلة الامتحانات، والمراجعة بغرض فهم المادة وتثبيت المعلومات . وهذا يدعو إلى المناداة بأهمية تكثيف البرامج التعليمية فى التليفزيون ، وزيادة وقتها ، واختيار الأكفاء من مدرسى التليفزيون ، كجزء من خطة محاربة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية .

أظهرت نتائج الاستطلاع أن الطلاب يرون أن كافة المواد التعليمية المقدمة بالتليفزيون تستلزم التفاعل المباشر بين الطالب والمدرس ، وفى مقدمتها المواد الدراسية التى تتضمن عمليات رياضية أو حججا ميتافيزيقية أو موضوعات عملية ، مما يستلزم الإقناع والإيضاح والمناقشة وتبادل الفكر والحوار بين شخصين متفاعلين تفاعلا مباشرا ، كالمواد الرياضية والطبيعية والفلسفية والمحاسبة والرياضة المالية والمحاسبة الحكومية والمقاييسات ووقاية النبات . وهذه النتيجة أظهرت أهمية إعطاء دور لوسائل التعليم عن بعد ودور آخر للاتصال المباشر فى مجال التعليم . وبخاصة أن التليفزيون فى مصر يصعب عليه فى هذا

الوقت استخدام التقدم التكنولوچي الذى يمكن الطالب من الحوار المباشر مع المدرس التليفزيونى .

تفضيل غالبية المدرسين للبرامج التعليمية على الدروس الخصوصية أساسا ؛ وذلك يرجع فى رأيهم إلى أن البرامج التعليمية بالتليفزيون أوفر للطالب اقتصاديا من الدروس الخصوصية . إلى جانب أسباب أخرى فى رأى المدرسين تعكس ميزات البرامج ، ومنها: العرض الجيد والمفيد ، والوقت المناسب ، وكفاءة المدرس التليفزيونى . أما الأقلية من المدرسين - التى فضلت الدروس الخصوصية على البرامج التعليمية بالتليفزيون - فقد أرجعت رأيها هذا على أساس توافر التفاعل المباشر بين الطالب والمدرس الخصوصى ، وافتقاد التليفزيون لهذه الميزة .

تم تحديد احتياجات جماهير البرامج التعليمية (الطلاب والمدرسين) ورغباتهم . وهذا بدوره يساعد - فى حالة مراعاتها- على اكتمال هذه الوسيلة التعليمية المهمة ، وبخاصة مع ازدياد المشكلات التى تجابه التعليم كميا وكيفيا . تمثل الاحتياج الأول فى ضرورة زيادة مساحة البرامج التعليمية فى خريطة برامج التليفزيون ، ذلك لتخصيص برامج للمواد الأساسية بالتعليم التجارى والصناعى والزراعى ، ولزيادة وقت كافة برامج المواد التعليمية بالتعليم العام والفنى .

مع عدم إغفال مقترحات أخرى تعتبر مهمة ويسهل تحقيقها بالتنسيق بين المسئولين بوزارتى الإعلام والتعليم وبين الفنيين بالتليفزيون والمتخصصين فى مجال التعليم ، وهى : إيجاد وسيلة اتصال بين الطلاب والتليفزيون لتحقيق مزايا الاتصال المباشر ، وحسن اختيار مدرس التليفزيون ، وترجمة اللغات الأجنبية ، والالتزام بمقرر الوزارة ، وحسن جدولة البرامج ، وتحسين وسائل الإيضاح

وطريقة العرض .

أما المقترحات التى ذكرها المدرسون ، فقد تمثلت فى : ضرورة عرض البرامج فى وقت مناسب ، وزيادة مدة البرامج التعليمية ، وتحسين طريقة العرض، وإيجاد طرق للتفاعل بين الطالب والمدرس بالتليفزيون ، والاعتماد على وسائل إيضاح شيقة وحديثة وعملية ومبسطة .

وقد أوصى فريق الاستطلاع بأهمية المزاوجة بين استخدام تكنولوچيا التليفزيون كأداة مساعدة للتعليم المدرسى النظامى مع تحديد دوره ، والاتصال المباشر فى المدارس بين الطالب والمدرس فى الفصل ، مع حصره فى المناقشة والتوضيح والحوار فيما يغمض على الطلاب من مقررات .

ولعل هذا التنسيق يساعد على تجاوز فترة الانتقال من الاتجاه التقليدى فى التعليم المعتمد على أن يحاضر المدرس ويستمع الطلاب ، أى التلقين والحفظ، إلى الاتجاه الحديث المعتمد على الفهم والتشارك بين الطلاب والمدرس .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

يمكننا القول إن تحرى رغبات جماهير المتلقين واحتياجاتهم ، مع أخذها فى الاعتبار عند وضع السياسة التى تسير عليها وسيلة الإعلام ، يجعل البرامج أكثر فاعلية فى إحداث التأثير المطلوب . لذا فقد حرصنا على تقديم موجز لتقرير الاستطلاع ونشره فى المجلة الاجتماعية القومية التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وكذلك نشره فى مطبوعات المركز كتقرير نهائى للاستطلاع قبل البدء فى إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، علما بأن البرامج التعليمية التى ركز عليها الاستطلاع ليست هى برامج الجامعة المفتوحة ، وأن الجمهور المستهدف للاستطلاع ليس هو ذاته جمهور الجامعة المفتوحة . إلا أن نتائج الاستطلاع قد طرحت مؤشرات أساسية يمكن أن تفيد فى مجال التعليم

المفتوح . ومن ثم يتبين فوائد وعيوب هذه الصورة التعليمية الحديثة ، وجدوى التدريس عن طريق التليفزيون . وبالتالى اختبار إمكانات وسيلة جماهيرية – كالتليفزيون – للاعتماد الأساسى عليها فى بث برامج الجامعة المفتوحة . علما بأن الجامعة المفتوحة تعتمد على البرامج التليفزيونية كوسيط أساسى مع وسائط أخرى ، كما اتضح من تقرير اللجنة التى شكلها المجلس الأعلى للجامعات فى مايو عام ١٩٨٧، بغرض دراسة إمكانية إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر والدراسات والآراء التى أثيرت حول الفكرة . وقد قدم هذا التقرير فى دراسة إلى المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليو من العام نفسه .

الاستطلاع الثانى : الجامعة المفتوحة . استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج *

أدرك فريق استطلاع الرأى الخاص بالجامعة المفتوحة بالقسم أهمية تقييم صورة أخرى من صور التعليم عن بعد وتجربة مصغرة للتعليم الجامعى المفتوح ، وهى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى للمستوى الجامعى .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

تمثلت رؤية واضحة لدى القيادات التعليمية والتربوية تعكس أهمية الاعتماد فى نشر التعليم على أساليب التعليم عن بعد ، وضرورة إنماء القدرة على التعليم الذاتى ومواصلة التعليم والتدريب مدى الحياة . ترجمت هذه الرؤية عن نفسها فى الإصرار على بدء تطبيق نظام التعليم الجامعى المفتوح فى مصر منذ إعلانها ضمن السياسة التعليمية المتبناة لتطوير نظام التعليم فى مصر فى الثمانينيات ، مستندة فى دعواها إلى أن هناك نماذج مختلفة من التعليم المفتوح عرفتها مصر، هى : نظام الانتساب حيث لاينتظم الدارس فى الجامعة ، والبرامج التعليمية فى التليفزيون والراديو كنوع من أنواع التعليم عن بعد ، وبرنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى الذى اعتبر جامعة مفتوحة مصغرة دون تعليم دراسى منتظم ، حيث يعتمد فى وسائل التدريس على المطبوعات والبث التليفزيونى والإذاعى واللقاءات بمراكز التجمع بين الدارسين والأساتذة . وهى الوسائل نفسها التى يعتمد عليها مشروع الجامعة المفتوحة المقترح .

ورأى أصحاب هذا الرأى أن هذا البرنامج من شأنه تأهيل أكثر من مائة وخمسين ألف معلم دون حاجة إلى تفرغ أو ترك مواقع العمل . وأن أول دفعات

* خليل ، نجوى ، وطه ، هند (١٩٩١) ، الجامعة المفتوحة ، التقريرالثانى . استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج ، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

هذا البرنامج قد تخرجت فى عام ١٩٨٧، وحصلت على البكالوريوس فى التعليم الابتدائى من كلية التربية بجامعة عين شمس . وأقرها المجلس الأعلى للجامعات فى العام نفسه . وصار هذا البرنامج يغطى كليات التربية فى القاهرة والإسكندرية والأقاليم ، وازدادت أعداد الدارسين الملتحقين به ، وفتح فرصة التعليم المفتوح لمجموعات من المدرسين وتدريبهم وتأهيلهم ، إلى جانب الإسهام فى الارتقاء بالمكانة الاجتماعية لمعلمى المرحلة الابتدائية.

وفى الوقت نفسه ، برزت رؤية أخرى تعكس عيوب هذا البرنامج من حيث عدم وجود معيار سليم للتقويم ، أو لسير الامتحانات ، حيث تشيع حالات الغش وحالات تكرار الامتحانات . وأن فلسفة التعليم الذاتى مفقودة ، حيث غلب على اللقاءات العلمية بين الدارسين والأساتذة قدر من التعليم المباشر بأسلوب المحاضرة . وأن المادة العلمية المطبوعة لم تراع أن الدارس يعتمد على ذاته فى استيعابها .

وفى إطار الرأى والرأى الآخر ، وفى إطار الاهتمام بدراسة كافة جوانب التعليم المفتوح بأشكاله وتطبيقاته ، رأى قسم بحوث وقياسات الرأى العام أهمية استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى لتقييم صورة من صور التعليم عن بعد ، وتحديد مزاياه وعيوبه من أجل رفع فاعليته .
وتتمثل أغراض هذا الاستطلاع فى النقاط التالية :

- تحديد رؤية الجماعة المستهدفة من المشروع الأساسى إزاء البرنامج من حيث إيجابياته وسلبياته وكيفية تطويره .
- معرفة أولويات الوسائل التعليمية المستخدمة فى البرنامج من حيث مدى اعتماد الدارس عليها وفاعليتها فى توصيل المواد العلمية للدارسين .
- كشف أهداف الدارس نفسه من الالتحاق بهذا البرنامج ووعيه بالأهداف

العامة التى وضع من أجلها البرنامج .

- مدى استفادة الدارس من البرنامج فى أدائه لعمله فعليا من وجهة نظر الدارسين أنفسهم .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيارها)

على الرغم من أن برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى يغطى كليات التربية فى جامعات : عين شمس ، وحلوان ، والإسكندرية ، والمنصورة ، والزقازيق ، ودمياط ، وطنطا ، وأسيوط ، وقنا، وأسوان . فإن فريق الاستطلاع قد وقع اختياره على عينة من الدارسين المسجلين فى كلية التربية بجامعتى عين شمس والمنصورة . ويرجع هذا الاختيار إلى أن جامعة عين شمس هى الجامعة الأولى فى تطبيق برنامج التأهيل لمعلمى مرحلة التعليم الابتدائى ، وتخرجت منها دفعات حصلت بموجبه على بكالوريوس الدراسات التربوية منذ عام ١٩٨٧ ، وبلغ عدد المراكز التابعة لها ١٧ مركزا . كما أن كلية التربية بجامعة المنصورة واحدة من أقدم الكليات التربوية على مستوى الأقاليم التى بدأت فى تطبيق برنامج التأهيل منذ العام الجامعى ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وتتعدد بها المراكز أيضا .

ومن واقع البيانات الرسمية لعدد الدارسين المسجلين ببرنامج التأهيل فى جامعتى عين شمس والمنصورة ، استخدم فريق الاستطلاع أسلوب العينة متعددة المراحل ، حيث يقسم المجتمع فى المرحلة الأولى إلى طبقات هى : المستوى الأول، والمستوى الثانى ، والمستوى الثالث ، والمستوى الرابع . ثم تنقسم كل طبقة إلى مراكز تمثل المدارس التى يلتقى بها الدارسون مع الأساتذة ، ثم طبقة أخرى تنقسم إلى : عام ، وأدبى ، وعلمى . ثم تحديد نسبة كل فئة من فئات مجتمع الدراسة تبعا للمراحل والطبقات المذكورة ، بحيث يبلغ حجم العينة المطلوبة ١٠٪،

أى ١٣٩٢ دارسا من إجمالى عدد الدارسين المسجلين فى البرنامج بجامعة عين شمس والذى يبلغ ١٣٩١٩ دارسا. بينما يبلغ حجم العينة المطلوبة للدارسين المسجلين فى البرنامج بجامعة المنصورة ٢٠٪ من حجم العينة الكلية أى ٥٥٤ دارسا من إجمالى الدارسين والذى يبلغ ٢٧٦٦ دارسا . على أن يكون الاختيار فى المرحلة الأخيرة بطريقة عمدية كى تتوافر فى العينة إناث وذكور ، نظرا لصعوبة الحصول على عدد الإناث والذكور المسجلين فى البيانات الرسمية .

وقد بلغت العينة الفعلية التى تم التطبيق عليها ١٢٣٢ دارسا بجامعة عين شمس ، و ٥٥٤ دارسا بجامعة المنصورة . ونفيد هنا بأن التمثيل على مستوى إجمالى المستويات قد جاء بأعداد تتقارب مع الأعداد المطلوبة للدارسين . إلا أن التمثيل على مستوى المراكز قد تفاوت ؛ وذلك يرجع إلى الصعوبات العملية فى الميدان .

٣- نتائج الاستطلاع

من واقع استطلاع رأى الدارسين فى برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج ، يتضح عدد من الاتجاهات العامة التى تفيد فى مجال تقويم برامج التأهيل للمعلمين من ناحية ، وفى مجال النظر إلى مستقبل التعليم المفتوح فى مصر من ناحية أخرى ، وهو ماتبينه النقاط التالية :

- إدراك معظم الدارسين حقيقة الأهداف التى وضع من أجلها البرنامج ، وخاصة من يتابع منهم البرنامج بجامعة عين شمس . كما تبين أن هناك تشابها كبيرا بين إدراك الدارسين لمعظم أهداف البرنامج وبين الأهداف الشخصية التى كانوا يرغبون فى تحقيقها عندما التحقوا بهذا البرنامج .
- إن الغالبية العظمى من الدارسين يعتقدون أن هناك جوانب إيجابية فى

البرنامج ، أهمها :

رفع المستوى الثقافى ، ورفع المستوى المهنى للمعلم ، والحصول على مؤهل جامعى ، وإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات بين الدارسين ، وارتفاع مستوى المواد التعليمية التى تدرس . وجدير بالذكر أن هذه الإيجابيات تمثل بالفعل أهم الأهداف الرئيسية التى وضع من أجلها البرنامج .

- إن البرنامج به بعض الجوانب السلبية ، وإن كانت بنسبة أقل من اعتقاد الدارسين بتوافر الجوانب الإيجابية فى البرنامج . وأهم هذه السلبيات هى: ارتفاع المصروفات بالنسبة لدخل المدرس ، وعدم الحصول على نفع مادى أو وظيفى بعد اجتياز البرنامج بنجاح ، والتعارض بين وقت البرنامج والتدريس فى المدرسة ، وبعد مراكز اللقاءات عن أماكن العمل ، وعدم انتظام الأساتذة والدارسين فى حضور اللقاءات . وهذه السلبيات ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين ، وبعدم تفرغ الدارسين للبرنامج .
- أهم الصعوبات التى يواجهها الدارسون تمثلت فى : ارتفاع مصروفات الالتحاق فى البرنامج ، والتعارض بين وقت البرنامج والتدريس فى المدرسة ، وبعد مراكز اللقاءات عن أماكن العمل .
- إن الوسائل التعليمية المستخدمة فى البرنامج والتى يعتمد عليها الدارسون أساسا هى :

الكتب ، ثم برنامج التأهيل بالتليفزيون ، والمناقشات مع الزملاء واللقاءات العلمية فى المراكز ، ثم برنامج التأهيل الإذاعى والندوات ووسائل الإيضاح.

- إن معظم الدارسين يشاهدون برنامج التأهيل فى التليفزيون . وقد ازدادت نسبة الدارسين الذين يشاهدونه فى عينة المنصورة عنها فى عينة عين شمس . وتبين أن الغالبية من الدارسين يرون أن مدة البرنامج بالتليفزيون لاتلائمهم،

وكذا توقيت البث ، وبخاصة فى عينة عين شمس . بينما ارتفعت نسبة الذين أفادوا بأن مضمون البرنامج فى التليفزيون يلائمهم .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف العينة الكلية لايعرفون أن برنامج التأهيل يذاع عبر الإذاعة . وأن غالبية من يعرفون لايستمعون إليه ؛ لأن المدة الزمنية للبرنامج وتوقيت البث غير ملائم لهم . وظهر أيضا أن الغالبية العظمى من الدارسين ترى أنه لايوجد انتظام عام فى حضور اللقاءات . أما بالنسبة لأهم وسيلة تعليمية يعتمد عليها الدارس فهى الكتب، وذلك أرجعه الدارسون إلى أن مضمون الكتب المقررة يلائمهم وأن أسلوب العرض جيد ، إلا أن عدد الكتب كثير ، كما يتم استلامها فى وقت متأخر .

- تبين أن لبرنامج التأهيل فاعلية فى رفع مستوى أداء الدارسين فى عملهم كمعلمين بمرحلة التعليم الابتدائى .
- على الرغم من ارتفاع نسبة الدارسين فى البرنامج الذين يعرفون باقتراح إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، فإن نسبة الذين لم يسمعوا عنها ليست منخفضة أيضا ، مما يستوجب الإعلام الكافى عنها قبل إنشائها .
- اتضح توافر مقترحات لدى الدارسين فى البرنامج بهدف تطوير البرنامج ، وهى :

خفض المصروفات ، والحصول على نفع مادى ومعنوى ، وعدم معارضة مواعيد البرنامج لوقت العمل ، وتوافر الكتب مبكرا ، وتوزيع المراكز على الإدارات التعليمية ، ثم التفرغ الدراسى ، وحذف المواد غير الضرورية ، وانتظام الأساتذة فى حضور اللقاءات ، وزيادة عدد ساعات الإرسال عبر التليفزيون ، ثم انتظام الدارسين فى حضور اللقاءات ، والاهتمام بالكتب وأسلوب العرض فيها ، وتوافر أساتذة أكفاء ، وتطوير وسائل التدريس ،

وزيادة عدد ساعات الإرسال الإذاعى ، وتغيير نظام الامتحانات .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

إن تأمل نتائج هذا الاستطلاع يعكس لواضعى السياسات ومتخذى القرار متطلبات ينبغى أن توضع فى الحسبان بهدف تحقيق ناتج فعال يمثله خريجو هذا الشكل التعليمى الحديث ، بما يضمن فاعلية مستقبل التعليم المفتوح فى مصر قبل التوجه بخطوات واسعة فى تنفيذه . فقد بدا واضحا ضرورة إنماء القدرة على التعليم الذاتى .

كما تتضح ضرورة وضع برامج التعليم المفتوح فى مجالات يمكن أن تفيد الدارسين والمجتمع ، إلى جانب ضرورة الاتفاق على مفهوم التعليم المفتوح قبل تحقيقه ، وأهمية الإعلام عنه للحد من الخلط الشائع بين التعليم المفتوح وغيره من أنواع التعليم المطروحة فى مصر فى المرحلة الأخيرة ، من الثمانينيات وبداية التسعينيات . وقد تم توزيع التقرير النهائى وموجز بالنتائج للجهات المعنية بموضوع الاستطلاع بعامة والجامعة المفتوحة بخاصة .

ثانيا : استطلاع للرأى عن الأحزاب والممارسة الحزبية

اهتم قسم بحوث وقياسات الرأى بإجراء أكثر من استطلاع للرأى فى القضايا السياسية التى تهم المجتمع المصرى ، ومن أكثر القضايا السياسية التى تصاعد الاهتمام بها في بدء حقبة التسعينيات من القرن العشرين هى قضية الديمقراطية ومستقبلها فى مصر ، سواء ما تعلق بالحريات الأساسية ، أو الممارسة الحزبية ، أو المشاركة السياسية . وقد لوحظ أن هناك ندرة شديدة فى البحوث الميدانية التى تسعى لتقويم الممارسة الحزبية بأبعادها المختلفة . لذا فقد اهتم فريق البحث بإجراء استطلاعين فى هذا السياق :

أولهما : استطلاع رأى عينة من النخبة في الأحزاب والممارسة الحزبية .

ثانيهما : استطلاع رأى عينة من الجمهور فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

الاستطلاع الأول : استطلاع رأى عينة من النخبة فى الأحزاب والممارسة الحزبية*

١ - اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

يمثل هذا الاستطلاع الجزء الأول من استطلاع الرأى الذى يجريه القسم عن الأحزاب والممارسة الحزبية . ويكتسب موضوع هذا الاستطلاع أهميته لعدة اعتبارات :

- إنه اختير بعد مرور فترة خمسة عشر عاما على تطبيق التعددية الحزبية .
- إن التحول نحو التعددية السياسية لم يرتبط بزيادة المشاركة السياسية ، رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى . ويدفع ذلك إلى التساؤل عن الأسباب التى تفسر هذه الظاهرة .

* قنديل ، أمانى (١٩٩١) ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الأول ، استطلاع رأى عينة من النخبة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

- إن حقبة التسعينيات قد شهدت مناقشات متصاعدة لتقييم الإنجاز الديمقراطى .

وهى كلها اعتبارات تعطى أهمية خاصة لاستطلاع الرأى فى الأحزاب والممارسة الحزبية . ويسعى هذا الاستطلاع إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

أولها : التعرف على واقع المشاركة السياسية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ترتبط بالمشاركة من وجهة نظر عينة النخبة المختارة .

ثانيها : تقويم هذه العينة المختارة للأحزاب السياسية من حيث : برامجها والقضايا التى تتبناها ، والآليات التى تستند إليها، ومدى اتفاق الممارسات الحزبية مع الديمقراطية ، وعلاقة الأحزاب بأجهزة الدولة من جانب والإطار الدستورى والقانونى الذى يحدد نشاطها من جانب آخر .

ثالثها : رؤية عينة النخبة لمستقبل الحياة فى مصر ، وتتضمن إمكانية وصول الأحزاب المعارضة للحكم ، وإجراء بعض التغيرات الدستورية والقانونية (خاصة قانون الأحزاب) ، ونسبة تمثيل العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ، وتبنى الأحزاب لمجموعة من الآليات التى تحقق لها مزيدا من الفاعلية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيارها)

توجه هذا الاستطلاع إلى عينة من النخبة المختارة من المهتمين بالعمل السياسى والنقابى ، وأساتذة الجامعات ورجال الدين ، وقيادات إعلامية بالصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وأجهزة الثقافة . وهم بحكم ارتفاع مستوى تعليمهم والمواقع القيادية التى يشغلونها يفترض تكامل رؤيتهم للقضية المثارة مع إمكانية تأثيرهم

المباشر وغير المباشر على العملية السياسية .

بلغ حجم العينة الكلية ٤٨٨ فردا موزعين على الفئات التالية : رجال الدين ٢٧ فردا ، وأساتذة الجامعات ٩٦ فردا ، وقيادات بأجهزة الثقافة والإعلام ٦٥ فردا ، وأعضاء مراكز بحثية قومية ٤٤ فردا ، وصحفيون وكتاب فى الصحف القومية ٨٢ فردا ، صحفيون وكتاب فى الصحف الحزبية ٤٨ فردا ، وأعضاء نقابات مهنية ٨٢ فردا ، وقيادات فى الأحزاب السياسية ٤٤ فردا .

وقامت هيئة الاستطلاع بوضع مواصفات معينة يتم الاختيار على ضوئها بطريقة عمدية ، وفى حالات معينة حددت أسماء شخصيات بعينها لاستطلاع رأيها ، آخذين فى الاعتبار تمثيل المرأة – بقدر الإمكان – ضمن الفئات المختارة، وتمثيل المسيحين استنادا إلى أن المشاركة السياسية وتقويم السياسات الحزبية قد يستند إلى اعتبارات دينية ، وقد تم التطبيق الميدانى للاستطلاع فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٠ .

٣ - نتائج الاستطلاع

تمثل نتائج الاستطلاع خطوة مهمة فى سلسلة الدراسات الميدانية التى تهتم بالمشاركة السياسية وتقييم الحياة الحزبية فى مصر . ويمكن إيجاز النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى فى النقاط الآتية :

- إن غالبية النخبة (٨٠٫٣٪) ترى أن المواطن المصرى لا يهتم بمتابعة الحياة الحزبية ، وتبرر موقفه بانشغاله بهمومه الاقتصادية والاجتماعية ، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن للثقة فى قيادات العمل السياسى ، وهى نفسها تبريرات نخبة الاستطلاع لموقفها السلبى من العمل الحزبى ، فغالبية العينة (٧٦٪) لا تنتمى إلى أى حزب سياسى .
- ما يقرب من (٤٥٪) من العينة لم يسبق لها أن شاركت بالتصويت فى

الانتخابات النيابية . وتبرر هذا بعدة مبررات ، منها : ضعف الثقة فى نزاهة العملية الانتخابية ، وعدم الاهتمام باستخراج بطاقة انتخابية ، وإدراكا لمحدودية تأثيرها .

- حوالى ٨٪ فقط من أفراد العينة سبق لهم الترشيح فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية ، مما يعكس محدودية المشاركة الإيجابية وضعف الميل فى العمل السياسى .

كما تبين أن جانبا من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم يتكرر ظهورهم فى المجالس ، مما يعكش انخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة . إلى جانب انخفاض نسبة مشاركة المرأة ، فحوالى ٢٦٪ فقط من الإناث ضمن العينة قد سبق لهن التصويت (تبلغ نسبة تصويت الذكور الضعف) . ولم تزد نسبة مشاركتها بالترشيح على ٤ر١٪ .

- كشف النتائج عن درجة أكبر من الإيجابية بالنسبة للمشاركة فى العمل النقابى ، فحوالى ٣١٪ من العينة سبق لهم الترشيح فى الانتخابات النقابية ، وبلغت نسبة المشاركة بالتصويت حوالى ٦٢٪ من إجمالى العينة . كما أظهرت النتائج ، ازدياد عضوية الأحزاب تدريجيا كلما انتقلنا من فئة عمرية أقل إلى فئة عمرية أكبر . كما أبرزت النتائج أن هناك علاقة بين العضوية الحزبية والنشاط النقابى ، بالإضافة إلى محدودية مشاركة أعضاء الأحزاب فى عملية صنع القرار داخل الأحزاب التى ينتمون إليها .

- ركزت العينة فى استجاباتهم على أهمية أسلوب حل الخلافات داخل كل حزب عن طريق ديمقراطى (٦١٪) ، بينما اتجه حوالى ٥٩٪ إلى إعطاء الحوار الديمقراطى بين الأحزاب بعضها البعض المكانة الأولى ، وذكر ٣ر٥٣٪ أن يكون اتخاذ القرار بالأغلبية .

- إن الغالبية العظمى من العينة (٨٧٪ تقريبا) رأت أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة لكل القوى والتيارات السياسية . وأشار نصف العينة إلى أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجا قوميا ينبغى أن تتاح لها حرية التمثيل .
- أكثر من نصف العينة يقرأ الصحف الحزبية بانتظام (٥٥٪) وأوضحت نتائج الاستطلاع أن جريدة الوفد ثم الأهالى ثم الشعب تمثل المراتب الثلاثة الأولى فى الاتساق بين مبادىء وأفكار الحزب من جانب ، وما تنشره صحفها الحزبية من جانب آخر .
- رفضت نسبة مرتفعة من عينة النخبة (٦٨,١٪) قرار مقاطعة معظم أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ . والمثير للاهتمام أن غالبية فئة القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب الممثلين بالعينة (٦٠٪ منهم) رفضوا المقاطعة . وأرجعوا ذلك لغياب الممارسة الديمقراطية داخل معظم الأحزاب وطبيعة السلطة الفوقية لقيادة الأحزاب . بينما وافق أكثر من نصف أعضاء النقابات المهنية (٥٢,٤٪) على قرار المقاطعة .
- أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ ، وتفاعل القيادات الحزبية مع مشاكل الجماهير .
- تمثلت اقتراحات العينة فى إطار رفع مستوى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات النيابية فى : تحقيق إشراف القضاء على الانتخابات ، والعمل على زيادة وعى المواطن بهدف مشاركة أكبر فى الحياة السياسية .

١١ - رأى معظم أفراد العينة (٧٢٪) أنه ليس هناك إمكانية لوصول أحزاب المعارضة للحكم . وطرحوا مبررات اتجهت نحو الإطار الدستورى والقانونى للحياة الحزبية فى مصر ، والقيود المفروضة على أحزاب

المعارضة ، وانتقاد علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية للدولة التى تكسبه مزيدا من السلطة والنفوذ ، وطبيعة المعارضة ذاتها التى لا تعبر عن القاعدة العريضة من الجماهير .

- وجاءت نتائج الاستطلاع مؤكدة اتجاه الغالبية العظمى (٨٩٫٦٪) من العينة الكلية نحو المطالبة بتعديل الدستور ؛ لكي يتفق مع ما يفرضه نظام تعدد الأحزاب .
- تأييد غالبية العينة للنظام الفردى (٧٧٫٩٪) كنظام انتخابى أفضل .
- كشفت النتائج عن معارضة غالبية أفراد عينة النخبة (٧١٫٥٪) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة .
- اتسمت النتائج – بشكل عام – بقدر كبير من الاتساق والاستجابات الواضحة وغير المتناقضة . وبرز قدر كبير من الحرص على دعم مسار الديمقراطية ، والحفاظ على الإنجاز الذى تحققه .

٤ - اتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

أدركت هيئة الاستطلاع أن قياسات الرأى العام لا تقدم فقط رصدا لمعالم لحظة زمنية محددة ، وإنما هى إحدى قنوات المشاركة فى المجتمعات الديمقراطية ، وأن صانع القرار ينبغى أن يضع نتائجها فى حسبانه . وقد أشاروا فى التقرير الأول إلى أن توجيه الاستطلاع إلى عينة من الجمهور العام ، بجانب عينة النخبة، من شأنه إتاحة الفرصة للتعرف على موقف الجمهور العام من الأحزاب والممارسة الحزبية ، المزيد من الآراء ، ومن ثم إضافة إمكانية أكبر لإثراء النتائج .

وقد سعى قسم بحوث وقياسات الرأى العام إلى تقديم عدد من نسخ التقرير النهائى لهذا الاستطلاع إلى أعضاء مجلس الشعب ، وتم إيداع عدد منها

فى مكتبة مجلس الشعب لإتاحة فرصة الاطلاع عليه لأكبر عدد يهتم بهذه القضية .

الاستطلاع الثانى : استطلاع رأى عينة من الجمهور العام فى الأحزاب والممارسة الحزبية *

يمثل هذا الاستطلاع الجزء الثانى من استطلاع الرأى الذى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام عن الأحزاب والممارسة الحزبية . ويهتم هذا الاستطلاع بقياس رأى عينة من الجمهور ، بحيث يكمل الجزءان الأول والثانى دورهما فى إطار الاستكشاف العام للقضايا والمسائل المرتبطة بالموضوع . وبالرغم من وحدة الموضوع فى كلا الاستطلاعين ، فأن تناوله تم بصورة مختلفة . وذلك يرجع إلى أن الاستطلاع الأول طبق على النخبة ، التى تهتم بالقضية المثارة ، وتعى أبعادها الدستورية والقانونية ، وتتعرض بصورة كبيرة لوسائل الإعلام المختلفة . وبالتالى فإن القضايا التى تناولها الاستطلاع الخاص بها كانت أكثر شمولا وعمقا بالنسبة لكافة جوانب موضوع الأحزاب والممارسة الحزبية . وهو ما لا يتسنى بالقدر نفسه للجمهور العام الذى تستغرقة القضايا اليومية الحياتية ، بالإضافة إلى أن الغالبية منه تقع فى إسار الأمية ، مما قد يجعله غير متابع أو متفهم لبعض جوانب الموضوع .

* العامرى ، سلوى (١٩٩٣) ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الثانى ، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

يسعى هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأى المواطن العادى وموقفه من نظام التعدد الحزبى ، مراعيا الأخذ فى الاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية :

البعد الأول : هو بعد المعرفة ، ويقصد به استكشاف معلومات المواطن وحجمها فيما يتعلق بموضوع الأحزاب والممارسة الحزبية . على سبيل المثال ، معرفته بأسماء الأحزاب ، والصحف الصادرة عنها ، ومصادر معلوماته .

البعد الثانى : ويتعلق بالمشاركة السياسية للمواطن ، وذلك من خلال أربعة مستويات ، لعل أولها مجرد الاهتمام بالحياة السياسية ، ثم المشاركة بالتصويت فى الانتخابات ، فالمشاركة من خلال الترشيح للعضوية فى أية انتخابات ، وأخيرا المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والمجالس النيابية .

البعد الثالث : خاص بتقييم فاعلية الأحزاب من حيث ما تقدمه للغالبية ، وما يجب عليها أن تقوم به ، والمشاكل التى يجب أن تسعى لحلها ، وأيضا تقييم دور مجلسى الشعب والشورى ، وذلك من جهة نظر المواطن المصرى .

وإن كان هذا الاستطلاع ، لم يتناول كل المسائل المرتبطة بالأحزاب والممارسة الحزبية ، إلا أنه يلقى الضوء على جانب منها ، ويساهم فى طرحها طرحا أفضل . ولعل ما يضاعف من أهمية هذا الاستطلاع هو أنه الأول الذى يتوجه بالدراسة الميدانية لعينة من الجمهور العام فى كل من الريف والحضر ، ومن الإناث والذكور ، ومن المتعلمين والأميين ، ليستطلع رأيهم فى القضايا المثارة حول الأحزاب والمشاركة السياسية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيار ها)

اختيرت العينة بحيث تكون ممثلة للمواطنين المصريين . وقد اعتمد فى ذلك على

العينة الأم التى قام بإعدادها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، وتم تحديث بياناتها فى عام ١٩٨٩ .

واعتمادا على هذه العينة ، تم سحب العينة المستخدمة على عدة مراحل :

أ - تحديد المحافظات المختارة من إجمالى محافظات الجمهورية ، وقد تم اختيارها على أساس جغرافى ، وهى : محافظتا القاهرة والإسكندرية (مدن حضرية) ، ومحافظة الغربية (حضر وريف من الوجه البحرى) ، والجيزة ، وبنى سويف (حضر وريف الوجه القبلى) .

ب - تحديد الشياخات والقرى داخل المحافظات محل الدراسة . وروعى فى اختيارها أن تمثل نسبة التعليم المستويات الثلاثة (تعليم مرتفع ، ومتوسط، ومنخفض) . وتم اختيار ٢٢ شياخة من المدن و١٢ قرية من الريف . واختيرت ٤ قرى من كل محافظة : اثنتان منها تقعان بالقرب من العمران، تبعا لقربها أو بعدها عن خطوط السكك الحديدية.

جـ - تحديد وحدة المعاينة النهائية بالأسرة المعيشية ، وقد تم اختيار ٤٠ أسرة معيشية داخل كل شياخة أو قرية مختارة ، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة فى اختيار الأسر من بيانات العينة الأم .

د - اختيار مفردات العينة من داخل الأسرة المعيشية ممن تزيد أعمارهم على ١٨ سنة .

وقد بلغ حجم العينة التى تم تطبيق استطلاع الرأى عليها ١٣٧٨فردا ، وبلغت نسبة سكان الريف منهم ٣ر٤٠٪ ، وتتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة إلى ما بعد السبعين ، و٩ر٦٨٪ من هؤلاء فى الرحلة العمرية من ٢٠ سنة حتى أقل من ٥٠ سنة . ويشكل الذكور نسبة ٨ر٥٤٪ فى مقابل الإناث ٢ر٤٥٪ ، والمسلمون ٩٤٪ فى مقابل ٦٪ من المسيحيين .

أما مستواهم التعليمى فهو منخفض ، حيث تصل نسبة الأمية بينهم إلى ٤١٫٥٪ ، ونسبة من يقرأ ويكتب إلى ٧٫٣٪ ، بينما لاتتعدى نسبة الجامعيين ١٤٫٩٪ .

كما أن نصف العينة يقع خارج دائرة العمل ، فهو يتكون من ربات بيوت وطلبة وعاطلين بلا عمل وعلى المعاش ، والنصف الآخر يمثل سائر المهن الموجودة فى المجتمع بدرجات متفاوتة .

٣- نتائج الاستطلاع

نتج عن هذا الاستطلاع رصد لواقع الحياة الحزبية والممارسة السياسية كما يدركها المواطن ، وهى فى سياق معلومات الجمهور عن الأحزاب :

- إن ٣٣٪ من أفراد العينة لايعرفون ماهى الأحزاب ، وتتشكل معظم هذه النسبة من الأميين والمتعلمين تعليما بسيطا . كما أن نسبة الإناث ممن لايعرفن بوجود أحزاب تزيد كثيرا عن نسبة الذكور ، ونسبة من يعلمون بوجود أحزاب من عينة المحافظات الحضرية تفوق كثيرا نظراءهم من المحافظات الأخرى .
- جاء على رأس الأحزاب التى يعرفها الجمهور : الحزب الوطنى (٩٥٪) ، ثم حزب الوفد (٧٨٫٧٪) ، ثم حزب العمل (٥٣٪) ، فحزب التجمع (٣٧٫٤٪) ، والأحرار (٣٣٫٤٪) . أما أحزاب : الأمة ، والخضر ، ومصر الفتاة ، والاتحادى فلا يعرفها سوى أعداد قليلة من الجمهور .
- اقتصرت معرف الجمهور ببرامج الأحزاب على ٤٠٪ فقط ممن يعرفون أساسا بوجود أحزاب (ونسبتهم ٦٧٪ من العينة الكلية) .
- ارتفاع نسبة من يعرفون بأن الأحزاب تصدر صحفا خاصة بها ، فبلغت

٨٣٪، وقد احتلت صحيفة الوفد المركز الأول (٧ر٥٢٪) ، والفارق بينها وبين الصحف التالية فى الترتيب كبير للغاية . وبصفة عامة وضح أن انتشار قراءة الصحف الحزبية جميعها – عدا جريدة الوفد – ضعيف للغاية .

- تبين أيضا أن ربع أفراد العينة (٧ر٢٥٪) لايعلمون ماهو مجلس الشورى ولم يسمعوا به . كما ظهر انخفاض مستوى معلومات الجمهور فى مجال الأحزاب بصفة عامة ، حيث لايخلو سؤال تقريبا من أسئلة الاستبار من ارتفاع نسبة الإجابة عليه "بلا أعرف" . وهذا بدوره يشير إلى الجهل بالموضوع أو عدم الحسم فيه بالموافقة أو المعارضة .

وبالتالى تشير النتائج إلى قصور فى مستوى معلومات الجمهور العام وإلى تفشى الأمية السياسية والأمية الأبجدية أيضا . وقد أوصى تقرير الاستطلاع بضرورة قيام وسائل الإعلام – وبخاصة التليفزيون – بإثارة وعى الجمهور وتعريفه بالأمور السياسية للبلاد بأسلوب مبسط يلائم النسبة الغالبة فى المجتمع، وإعادة النظر فى محتوى برامج التعليم الرسمى .

وخلص التقرير فى سياق معلومات الجمهور عن الأحزاب ولاالممارسة الحزبية إلى استنتاج مؤداه غياب الأحزاب كفاعل فى الساحة السياسية . فلا يكاد الجمهور يشعر بوجودها ، ولا يتأثر بها .

- أما فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالمشاركة السياسية ، فقد أبرز الاستطلاع اعتقاد أقل من نصف أفراد العينة (٨ر٤٤٪) أن الناس فى مصر بصفة عامة يهتمون بالسياسة . أما أسباب عزوف الناس عن الاهتمام بها فذلك ينحصر – بصفة أساسية – فى الانشغال بكسب العيش ، وعدم وجود وقت فراغ لأمور ترفيهية . كما ارتفعت نسبة الذين أجابوا بأنهم لايتابعون أخبار الأحزاب ، فبلغت ٨ر٦٤٪ . وأسبابا ذلك هى الأسباب السابقة نفسها . وهذا

يعكس عدم الاهتمام وعدم الفهم وفقدان الشعور بالجدوى ، وكلها مفاهيم تفسر وتدعم السلوك السياسى غير المشارك .

- أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن أقل من ثلث العينة هو الذى لديه بطاقة انتخابية ، وأنه لاتوجد فروق واضحة بين استخراج بطاقة انتخابية وبين بعض المتغيرات كالسن والتعليم . أما بالنسبة لمتغير النوع ، فقد اتضح قلة نسبة الإناث ممن لديهن بطاقة مقارنة بالذكور . وتبين أيضا أن الأسباب التى حالت دون استخراج بطاقة انتخاب قد أرجعها أفراد العينة إلى : عدم الصدق فى نزاهة الانتخابات ، وعدم جدوى العملية الانتخابية ككل .

واتضح أن نسبة التصويت فى أية انتخابات سابقة وليس فى الانتخابات العامة فقط تزداد لدى كبار السن . كما لوحظ أن من بين أعلى نسب المشاركة بالتصويت كانت بين الأميين وهى نتيجة تتعارض مع المقولة السائدة بأن المشاركة، فى الانتخابات ترتبط بارتفاع مستوى التعليم . كما أظهرت النتائج انخفاض نسبة من سبق لهم ترشيح أنفسهم فى أية انتخابات سابقة .

- ورغم أن النتائج – بصفة عامة – تشير إلى ضعف المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والمجالس النيابية ، فإن ما ذكر بالنسبة للمشاركة من خلال الترشيح بخصوص ضرورة توافر مقومات مادية وشخصية للفرد ينطبق أيضا على هذا المستوى من المشاركة . وتعكس نتائج الاستطلاع أن العملية السياسية حكر على فئة محدود أو نخبة من المثقفين ومحترفى السياسة . وهذا يوجب ضرورة إعادة النظر فى بعض السياسات ، كتعديل قانون الأحزاب – مثلا– حتى لايحد ولايقيد من المشاركة . وأيضا الاهتمام بالتنشئة السياسية والسياسات التعليمية . وكل هذا يشكل مناخ الثقافة السياسية السائدة .

وقد استخلص الاستطلاع نتيجة مؤداها أن التعليم يؤدى إلى رفع مستوى المعلومات والوعى السياسى ، ولكنه لايؤدى بالضرورة إلى زيادة حجم المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى .

- أما فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بتقييم الجمهور لفاعلية الأحزاب ، فقد رأى نصف أفراد العينة تقريبا (٤٦٪) أن ماتقدمه الأحزاب إيجابيا . بينما أجاب (٤٩٪) منهم أنه غير إيجابى . وظهر أن أبرز ماتقدمه الأحزاب هو : حل مشكلات الناس ، ومساعدة الناس على التعرف على حقوقهم وواجباتهم ، والمشف عن الفساد . أما وجهة النظر التى لاتعتقد فى فاعلية الأحزاب ، فقد كان أهم سبب فى عدم الفاعلية هذه هو أن الأحزاب لاتقدم حلولا لمشكلات الناس ، وأنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها .
- لم يعتقد سوى ٢٤٪ بأن نواب مجلس الشعب يساهمون فى حل المشاكل . أما تقييم عينة الجمهور لمجلس الشورى فقد كان إيجابيا فى مجمله ، وإن وضح وجود شئ من عدم الفهم الصحيح لوظائف مجلس الشورى ، حيث أجاب البعض منهم بأن مجلس الشورى يعد القوانين ، ولكن إعداد القوانين ليس من اختصاص مجلس الشورى .
- وعلى الرغم من أن الغالبية من الجمهور العام ترى ضرورة الإبقاء على نسبة تمثيل العمال والفلاحين باعتبار أنهم أقدر على تمثيل الشعب ومصالحه ، فإن الواقع العملى لايدل على ذلك . وقد يكون هذا ناجما عن انخفاض مستوى الوعى والتعليم لدى هذه الفئة ، حيث إن القانون لايشترط فى المرشح سوى معرفة لقراءة والكتابة .

وقد خلص التقرير النهائى للاستطلاع إلى أن وجود نوع من الانفصال بين الجمهور وبين التنظيمات الحزبية السياسية يرجع إلى أمرين :

الأول : انخفاض مستوى الوعى بالموضوع .

الثانى : استغراق الجمهور فى المشاكل التى لا تحل بالنسبة له .

وقد انعكس كل ماسبق من نتائج الاستطلاع على النتيجة العامة المستخلصة ، وهى عدم فاعلية الأحزاب والتنظيمات السياسية بصفة عامة من وجهة نظر عينة الجمهور العام ، بل وعدم جدوى وجودها أساسا .

٤ - إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

نظرا لأهمية موضوع الأحزاب ، وأهمية معرفة معلومات ومدى وعى الجمهور العام بجدوى التعددية السياسية وبدور الأحزاب فى تحقيق الديمقراطية ، تم توزيع تقرير الاستطلاع على الأحزاب السياسية ، وعلى المشتغلين بالعمل السياسى بعامة ، وتوزيعه أيضا على أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، ونشر موجز له فى صحف قومية وحزبية ، فضلا عن عرض أهم نتائجه فى المؤتمرات والندوات .

ثالثا : استطلاع رأى النخبة فى قضية الحوار الوطنى *

قام بهذا الاستطلاع فريق من قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

يمثل هذا الاستطلاع نموذجا للتعاون البحثى بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وقد تم اختيار موضوع هذا الاستطلاع إدراكا من فريق العمل البحثى لأهمية استطلاعات الرأى فى الارتفاع بمستوى الأداء السياسى والاقتصادى ، والوصول إلى تقارب وطنى يحدد أولويات القضايا الملحة .

وهو من الاستطلاعات العلمية المفيدة لمتخذى القرار ، فقد أجرى فى ذروة احتدام الخلاف حول السياسات المتبناة والسياسات البديلة .

اهتم الاستطلاع بالتعرف على رأى عينة من النخبة فى موضوع الحوار الوطنى ، من حيث أهميته وأهدافه وبدائله وإجراءاته والمشاركين فيه . والتعرف على رؤيتهم للقضايا الأساسية التى يلزم أن يتعرض لها الحوار مثل : قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى ، والمشكلات الاجتماعية ، والتعرف أيضا على مختلف التصورات فى النتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها واسلوب اختيارها)

شملت عينة الاستطلاع ٩١٢ فردا من أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، والإعلاميين ، وقيادات الأحزاب السياسية ، وقيادات النقابات المهنية ، والهيئات البحثية ، وجمعيات رجال الأعمال ، ونوادى هيئات التدريس ، وممثلى القوى

* خليل ، نجوى (١٩٩٥) ، الحوار الوطنى ، استطلاع لرأى عينة من النخبة ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المحجوبة عن الشرعية ، وعلماء الدين الإسلامى ورجال الدين المسيحى ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، واتحادات الطلبة بالجامعات المصرية .

وقد اختيرت العينة باستخدام الأسلوب العشوائى المنتظم فى بعضها ، وأسلوب الحصر الشامل فى بعضها الآخر .

٣ - نتائج الاستطلاع

نكتفى بإبراز النتائج الأساسية المحورية المتفق عليها من الغالبية فى فئات عينة الاستطلاع :

- أهمية إجراء الحوار الوطنى فى مصر (عام ١٩٩٤) .
- أسباب هذه الأهمية ترجع إلى : إتاحة الفرصة لكل القوى السياسية لإبداء الرأى بشأن القضايا المختلفة ، وتحديد كيفية مواجهة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وتضييق الفجوة بين رؤى كافة القوى وتحقيق الإجماع القومى ، وحفظ الأمن والاستقرار الداخلى ، وزيادة المشاركة الشعبية والخروج عن السلبية وعدم الانتماء ، ووضع استراتيچية قومية شاملة ، والتخطيط المستقبلى ، وضرورة مشاركة أطراف أخرى مع الحكومة لحل مشكلات الأمة ، ومواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية .
- إن الهدف الرئيسى من الحوار الوطنى هو الوصول إلى حد أدنى من الإجماع الوطنى حول تشخيص المشكلات وطرق حلها . وطرحت أهداف أخرى انخفض ورودها فى إجابات أفراد العينة ، منها : الاتفاق على طرق التعاون بين الحزب الحاكم والأحزاب والقوى السياسية ، وكسب الجماهير وتشجيع المشاركة الشعبية ، والاتفاق على إجراء إصلاح سياسى واقتصادى ، ووضع أهداف استراتيچية ، ومقاومة الإرهاب .

- اتفاق الرأى على اشتراك قوى سياسية مع الأحزاب السياسية فى الحوار . وكانت القوى الأكثر ورودا فى إجابات أفراد العينة هى : التيار الإسلامى والشيوعى ، ثم النقابات المهنية والعمالية ، ثم الجامعات ومراكز البحوث ، ثم الشخصيات العامة من مفكرين ومستقلين .
- إن الشروط التى ينبغى توافرها فى الأطراف المشاركة فى الحوار هى : ضرورة القبول بمبادىء وقواعد النظام الدستورى ، ورفض العنف كوسيلة للتغيير ، والنزاهة ، والحيدة ، وفهم مشكلات المجتمع والصالح العام ، والاقتناع بجدوى الحوار ونتائجه ، والقدرة على صياغة قرارات ، والثقل الشعبى ، وقبول الديمقراطية والتعددية ، واحترام الأديان السماوية والشريعة الإسلامية .
- إن الشكل الأكثر ملاءمة لتنظيم الجوانب الإجرائية للحوار هو لجنة تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والنقابات والشخصيات العامة .
- ضرورة وجود ضمانات مسبقة لجدية الحوار ، وذلك أرجعه أفراد عينة الاستطلاع لعدة أسباب ، منها : لعدم إضاعة الوقت ، ولانعدام الثقة ، ولإرضاء النفوس ، ولتدعيم الأمن داخل الحوار .
- إن أكثر الضمانات ورودا هى : العلانية ، وضمان التزام حكومى بتنفيذ نتائج الحوار ، وضرورة التمثيل المتوازن لكافة القوى السياسية ، والحياد الحكومى والأمنى ، وغيرها من الضمانات قليلة الذكر فى إجابات العينة الكلية .
- تبين أن قضية الإصلاح الدستورى والسياسى ، تليها قضية الإصلاح الاقتصادى ، ثم قضية الأمن القومى ، ثم القضية السكانية ، هى القضايا الأكثر ورودا فى حالة إذا اقتصر الحوار على قضية رئيسية واحدة . فى الوقت الذى رفضت فيه الغالبية من أفراد العينة أن تكون هناك قضية واحدة

يقتصر عليها الحوار .

- أهمية أن تكون المشكلات الاجتماعية ضمن قضايا الحوار ، وبخاصة البطالة ، ثم العنف ، ثم التعليم ، ثم الإسكان ، ثم المشكلة السكانية .
- توقع غالبية أفراد عينة النخبة أن يسفر الحوار الوطنى عن نتائج إيجابية ملموسة ، وليس مجرد إصدار توصيات .
- كانت أبرز توقعات عينة النخبة إصدار وثيقة تتضمن الدعوة للبدء بالإصلاح السياسى ، والدعوة لإجراء انتخابات عامة بعد تعديل القوانين المنظمة للعملية السياسية .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

قدم المشرف على الاستطلاع تقريرا موجزا يتضمن النتائج الرئيسية التى أسفر عنها الاستطلاع لرئيس لجنة الإعداد للحوار الوطنى ، حتى يكون تحت بصر اللجنة قبل انعقاد الجلسات . وبخاصة أن فريق البحث قام برصد مناخ الرأى المطروح فى الصحافة القومية والحزبية عن قضية الحوار الوطنى فى الفترة من أكتوبر ١٩٩٣ إلى مايو ١٩٩٤، وبخاصة فى الفترة التى تتضمن المرحلة التى تسبق جمع بيانات الاستطلاع من الميدان ، وإعلان رئيس الجمهورية عن دعوته لإجراء الحوار الوطنى ، ومرحلة التطبيق الميدانى الفعلية للاستطلاع ، إلى أن أعلن عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار الوطنى ، وقد استغرق العمل الميدانى فترة زمنية من فبراير إلى مايو ١٩٩٤ . ثم نشر مقالا موجزا للاستطلاع فى المجلة الاجتماعية القومية ، فى عددها الثالث الصادر فى سبتمبر ١٩٩٤ .

ونستطيع القول إن هذا الاستطلاع أتاح لفئات النخبة المتنوعة الاتجاهات السياسية أن تصل آراؤهم إلى السلطة السياسية حول قضية محورية ساخنة ،

هى قضية الحوار الوطنى ، وذلك قبل بدء الحوار الوطنى ، بدون آية عوائق من تنظيمات سياسية أو جماعات ضغط . كما أن الاستطلاع استخلص أراء النخبة بفئاتها المتعددة بعيدا عن التهويل أو التهوين .

وقد نتج بالفعل عن الحوار الوطنى إصدار وثيقة ، تضمنت عرضا كاملا لأهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

رابعا : استطلاع للرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية *

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين اهتماما متصاعدا بتغيير بعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، ومواكبة مشاريع القوانين لهذه التغيرات بما يحقق العدالة بين فئات المجتمع .

أسهم فريق بحثى من قسم بحوث وقياسات الرأى العام باستخدام منهجيات استطلاع الرأى فى ترشيد صانعى القرار ، وذلك بالتعاون مع خبراء لهم مكاناتهم وخبراتهم فى مجال موضوع الاستطلاع .

وجاءت أهمية هذا الاستطلاع فى الإسراع بإجرائه قبل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، وهو ما نتناوله فيما يلى :

١ - اختيار موضوع الاستطلاع واهميته والهدف منه

إن قضية العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية قد بدأ إثارتها بشدة فى عام ١٩٨٦ ، حين طرح الحزب الوطنى مقترحاته الأولى لتعديل العلاقة الإيجارية ، ثم أعيد طرحها - بعد تجميدها عدة سنوات - فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ .

جاءت هذه القضية لتقدم نموذجا متميزا لتفاعلات العملية السياسية مع الرأى العام ، وصناعة القرار وإعادة صياغة قانون لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ؛ وذلك بهدف مواجهة قضية شائكة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية .

* قنديل ، أمانى ، ومغاورى ، منصور (١٩٩٩) ، استطلاع للرأى حول مقترحات تعديل قانون العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية . يناير - مارس ١٩٩٢ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد أسهم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من بداية إثارة هذه القضية إسهامات علمية لترشيد صناعة القرار بهذا الخصوص . فقام باستطلاع آراء عينة من ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية فى المحاور المستهدفة بالتعديل فى عام ١٩٨٦ . ثم أجرى مرة أخرى استطلاعا للرأى حول القضية نفسها ، ولكن بعد إعادة طرحها واتساع دائرة النقاش حول مقترحات التعديل ، واتجاه صانعى القرار نحو حسم القضية حسما نهائيا فى عام ١٩٩٢ ، بإصدار قانون يحقق العدالة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية والعقارية .

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على آراء عينة من الملاك (المؤجرين وغير المؤجرين) ، والمستأجرين (نقدا أو مشاركة) ، والملاك المستأجرين فى المقترحات المطروحة من الحزب الوطنى والمجالس القومية المتخصصة ، بشأن إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، حيث أجرى التطبيق الميدانى للاستطلاع (يناير – مارس ١٩٩٢) قبل أن تعلن الحكومة عن مشروع القانون الذى تطرحه فى هذا الصدد .

وتمثل الهدف الثانى فى التعرف على آراء عينة من الخبراء والمتخصصين والسياسيين وقيادات الرأى بشأن إعادة تنظيم العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب إختيارها)

يضم هذا الاستطلاع الذى نقدم له عينتين رئيسيتين :

- عينة حجمها ١٨٥٦ فردا من الملاك المؤجرين وغير المؤجرين ، والمستأجرين نقدا ومزارعة ، والملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ، فى ثمانى عشرة قرية من قرى ست محافظات بالوجهين البحرى والقبلى .

- عينة نخبة بالقاهرة والاقاليم تضم ٥٠٢ فرد من الخبراء والمتخصصين والمسئولين السياسيين ، الذين يسمح تخصصهم أو تفاعلهم المباشر مع القضية بإبداء الرأى فى المحاور المستهدفة من تعديل العلاقة الإيجارية . وقد تم التطبيق الميدانى للاستطلاع على العينة الأولى من أصحاب المصلحة من الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين فى شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٩٢ ، والتطبيق الميدانى على العينة الثانية من النخبة فى الفترة الزمنية نفسها موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها الاستطلاع فى جانبه الأول ، وأجريت مقارنات بين أراء العينة الأولى من أصحاب المصلحة والعينة الثانية من الخبراء والمتخصصين والمسئولين .

وقد شمل رأى الجمهور العام محافظات : الغربية ، والمنوفية ، والدقهلية فى الوجه البحرى ، ومحافظات : المنيا ، وسوهاج ، وبنى سويف فى الوجه القبلى . وتم اختيار ثلاثة مراكز فى كل محافظة ، حسب حجم الظاهرة موضوع الاستطلاع . أما على مستوى اختيار القرى الممثلة لكل مركز ، فقد تم الاعتماد على المعيار نفسه من واقع البيانات المتاحة ، واختيرت مفردات العينة اختيارا عشوائيا من واقع بيانات سجل الحيازة بالجمعية التعاونية بالقرية ، وبخاصة فيما يتعلق بالحائزين لحيازات مستأجرة (نقدا أو مزارعة بالكامل) ، والحائزين لحيازات مختلطة ، والحائزين لحيازات مملوكه بالكامل (اتفق على تمثيلهم بنسبة ١٠٪ فقط من مجموع عدد مفردات العينة فى كل محافظة ومركز من المراكز المختارة) .

بلغ عدد القرى التى تم تطبيق الاستطلاع بها ٢٣ قرية . وبلغ توزيع مفردات العينة على الفئات كما يلى : مالك مؤجر (٢٩٨ فردا) ، مالك غير مؤجر (٣٠٤ فردا) ، مستأجر (٤٨٤ فردا) ، ومالك مستأجر (٧٧٠ فردا) .

أما فيما يتعلق باختيار عينة استطلاع رأى النخبة ، فقد وقع الاختيار على خمسمائة واثنين من الخبراء والمتخصصين والمسئولين ، وأعضاء الأحزاب السياسية ، ومجلسى الشعب والشورى ، وبعض النقابات المهنية التى تهتم بالقضية ، وجاءت موزعة على القاهرة والمحافظات الست التى شملها استطلاع الملاك والمستأجرين .

ونظرا لغياب إطار إحصائى لاختيار العينة ، فقد حدد فريق الاستطلاع الجهات المعنية بموضوع الاستطلاع ، ثم المناصب التى يشغلونها وخبراتهم التى تؤهلهم لإبداء آراء حول القضية . ثم عدد مفردات العينة المطلوبة ، موزعة على الفئات المحددة .

٣ - نتائج الاستطلاع

طرح فريق الاستطلاع ملاحظات مهمة تتعلق بأبرز النتائج التى ألقى الاستطلاع الضوء عليها :

- هناك قدر كبير من الاتساق بين النتائج التى توصل إليها الاستطلاع . فعينة الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين قد حددت مواقفها وآراءها طوال مراحل الاستطلاع ، فالقضية تمس مصالحهم وحياتهم اليومية . كما أن فئات عينة النخبة اتسمت إجاباتهم بالاتساق والموضوعية ، وانطلاقا من رغبة فى تحقيق التوازن بين مصالح طرفى العلاقة الإيجارية .
- ظهر الاقتراب الكبير بين آراء فئة الملاك المستأجرين وآراء المستأجرين ، وقد يرجع ذلك إلى ميل هذه الفئة للدفاع عن مصالحها فى المساحة المستأجرة ، والتى قد يهددها إجراء تعديل بقانون العلاقة الإيجارية . وقد لوحظ أن موقف هذه الفئة فى استطلاع ١٩٩٢ هو نفس الموقف الذى اتخذته فى استطلاع ١٩٨٦ والذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول مشروع

القانون الذى طرح فى ذلك الوقت .

- تمثلت زيادة القيمة الإيجارية كموضوع من أكثر الموضوعات التى حصلت على اتفاق فئات العينة ، سواء على مستوى الجمهور العام أو على مستوى النخبة ، باعتبارها هدفا رئيسيا لتعديل القانون . فقد أدرك أصحاب المصلحة والنخبة فى الوقت نفسه ضرورة إجراء تعديل بهذا الخصوص ، ولكن حدث خلاف بينهم حول تقدير قيمة الزيادة .

كذلك حدث اتفاق بين كافة الأطراف على ضرورة التدرج فى تطبيق القانون ، والالتزام بفترة انتقالية مناسبة ، ولكن صعب الاتفاق حول هذه الفترة .

- ظهر فى استجابات المستطلع رأيهم أن أكثر القضايا حساسية هى ما تعلق بامتداد عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر الأصلى بعد وفاته . وتكرر هذا الصراع بين اعتبارات المصلحة الشخصية واعتبارات العدالة الاجتماعية ، حين ناقش الاستطلاع حق المالك فى التصرف فى أرضه ، وبخاصة ما تعلق بحق الإخلاء بعد انتهاء السنة الزراعية . فى مثل هذه المواضع انخفضت نسبة تأييد الملاك المؤجرين للاقتراحات المطروحة .

- وجود علاقة بين حجم الحيازة واتجاهات الآراء ، فكلما اتجهت حيازة الملاك المؤجرين إلى التزايد ارتفعت نسبة الموافقة على اقتراح التعديل الفورى لقانون العلاقة الإيجارية ، والعكس صحيح . وكلما ارتفع حجم حيازة المستأجر ارتفعت نسبة معارضة رفع قيم الإيجار النقدى إلى ١٥ مثل الضريبة . وقد انعكس ذلك على استجابات فئات العينة طوال مراحل الاستطلاع ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تعاظم مصالح كل فئة وموقفها المتشدد دفاعا عن هذه المصالح المهددة .

- أهمية الآراء الموضوعية التى أبدتها عينة النخبة إزاء بعض القضايا المتعلقة بموضوع استطلاع الرأى . مثل : تفضيل الإيجار النقدى أو الإيجار بالمشاركة . فقد عارض غالبية المتسأجرين نظام الإيجار بالمشاركة ، واعتبروا أنه يحقق مصالح الملاك فقط على حساب المستأجرين . كما أن عينة النخبة - خاصة فى الأقاليم - قد اتجهت إلى تفضيل الإيجار النقدى وأيدت فئة المستأجرين فى ذلك . ولعل مراجعة اتجاهات قيادات الحكم المحلى ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى ، والعمد والمشايخ ، والعاملين بالجمعيات الزراعية ، تفيدنا فى الاستدلال على مصداقية آراء فئة المستأجرين بهذا الخصوص . كذلك فقد رجح الخبراء والمتخصصون - فى عينة النخبة فى القاهرة - أن يترك نظام الإيجار للاتفاق الحر بين الطرفين .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

يعكس هذا الاستطلاع إدراك الفريق البحثى لقيمة استطلاعات الرأى فى ترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة فى فترات حدوث تغيير اجتماعى والتصدى بمشاريع قوانين لإحداث هذا التغيير . وأن من شأن استطلاع الرأى للجمهور العام والنخبة التعرف - بشكل علمى - على آراء أكبر قطاع ممكن أن يتأثر من هذا التغيير .

فقد سابقت هيئة الاستطلاع الزمن - منذ اكتوبر ١٩٩١ وحتى مايو ١٩٩٢ حين صدر التقرير الأول والثانى - لإخراج نتائج الاستطلاع وتوفيرها أمام صانعى القرار ؛ بهدف ترشيد عملية صنع القرار . وقد أشارت المشرفة على كافة مراحل الاستطلاع إلى حرص فريق العمل على تقديم تقرير نتائج الاستطلاع إلى المسئولين والمشرعين وينعكس ذلك فى الإسراع بنشر مقال لها بعنوان استطلاع الرأى حول مشروع قانون بتعديل العلاقة الإيجارية بين الملاك

والمستأجرين فى الأراضى الزراعية ، فى المجلة الاجتماعية القومية الصادرة من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مايو عام ١٩٩٢ .

وقد قدم المشرف على هذا الاستطلاع نسخة من التقرير الفرعى متضمنا أبرز النتائج فى مقابلتها لوزير العدل بهذا الخصوص . كما تم توزيعه على أعضاء مجلس الشعب المهتمين بموضوع الاستطلاع .

خامسا : استطلاع رأى الجمهور فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن *

جاء هذا الاستطلاع ضمن الاستطلاعات التى يقوم بها قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، بهدف تقديم نوع من أنواع الترشيد العلمى لصناع القرار ومتخذيه فى القضايا التى تهم وتشغل بال قطاعات كبيرة من المجتمع . وبخاصة فى فترة شهدت الكثير من التغير فى سياسات الدولة ، بعد تبنيها الانفتاح الاقتصادى وتخليها فى مجال الإسكان عن سياسة إنشاء المساكن وتأجيرها ، وتحولها كلية إلى نمط التمليك . وقد تأكد هذا التوجه مع تطبيق سياسة الخصخصة والتحرير الاقتصادى على نطاق واسع منذ نهاية الثمانينيات .

١ - اختيار موضوع الاستطلاع وأهميته والهدف منه

انصب اهتمام فريق الاستطلاع على موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، باعتبار أن هذه العلاقة هى من أبرز جوانب مشكلة الإسكان ، والتى يدور حولها الكثير من الجدل الفكرى الاجتماعى والسياسى منذ منتصف الثمانينيات . ففى هذه الفترة حدث أكثر من إعادة نظر فى القوانين المعمول بها منذ فترات طويلة ، ومن بينها القوانين المنظمة للعلاقة بين الملاك والمستأجرين لتحقيق نوع من التوافق التشريعى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التى بدأت تشهدها مصر منذ منتصف السبعينيات . ولم يحظ مشروع قانون بمثل الاهتمام الذى حظى به مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، فقد تداول الحوار حوله فى قاعات الأحزاب المصرية ، والمجالس القومية المتخصصة ، والصحف والمجلات ، على مدى سنوات بدأت منذ أوائل

* العامرى ، سلوى (١٩٩٧) ، استطلاع رأى الجمهور فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الثمانينيات . ومع بداية عام ١٩٩٥ عرضت مواد هذا القانون فى الصحف ، كما أجازه مجلس الوزراء . ومع مطلع عام ١٩٩٦ وافق مجلس الشعب على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها ، والذى جاءت مواده مغايرة لمواد مشروع القانون السابق الذى يشكل جزءا من هذا الاستطلاع .

وقد حرص فريق الاستطلاع على تطبيق وجمع بياناته فى الفترة من أبريل إلى يوليو عام ١٩٩٥ ، حين تبلور الجدل الفكرى الاجتماعى والسياسى فى صورة مشروع قانون جديد لضبط وتنظيم العلاقة بين الطرفين قبل طرحه أمام مجلس الشعب .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيارها)

تم سحب عينة الاستطلاع من إطار العينة الدائمة لقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، والتى سحبت من عينة المسح الديموجرافى والصحى لمصر (DHS) ، وذلك باستخدام الأسلوب العشوائى المنتظم . وقد بلغ الحجم الفعلى لعينة الاستطلاع ١٣٣٧ فردا ، وهو ما يزيد على ضعف الحد الأدنى للحجم الأمثل للعينة . وتمثلت الأعداد النهائية للاستطلاع فيما يلى : ملاك شقق ، سواء بالتقسيط أو غيره ، عددهم ٣٤٧ فردا ، وملاك عقارات عددهم ٤٠٤ ، ومستأجرون شقق عددهم ٥٧٧ ، ثم ملاك ومستأجرون فى نفس الوقت عددهم ٩ من إجمالى العينة . وقد روعى فى العينة أن تمثل كافة المحافظات وعددها ٢١ محافظة ، موزعة وفقا للتقسيمات الفرعية للعينة ، ولمتغيرات أخرى كالسن ، والنوع ، ومستوى التعليم ، والمهنة .

٣ - نتائج الاستطلاع

- اهتم فريق الاستطلاع بإبراز أن ٦ر٦٣٪ من أفراد العينة لم تكن لديهم أدنى معرفة بمشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن رغم التكثيف الإعلامى النسبى الذى تناول المشروع بالحوار والمناقشة . وأنه تجدر الإشارة إلى أن القانون الذى صدر برقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها - قد صدر مختلفا عن المشروع الذى قدم ونوقش على مدى عام كامل وعلى كافة المستويات ، ولم يتضمن أهم مادة خلافية مقترحة ، وهى الخاصة بتحديد مدة لسريان عقد الإيجار يتفق عليها بين المالك والمستأجر على ألا تقل هذه المدة عن خمس سنوات كحد أدنى ، والتى كانت مقترحة فى مشروع القانون محل استطلاع الرأى ، والتى تبين من الاستطلاع أن ٨٢٪ من المستأجرين يرفضون هذه المادة ، كما رفضها بعض ملاك العقارات والشقق .
- أبرزت نتائج الاستطلاع أن أهم أسباب الموافقة على تحديد مدة لسريان عقد الإيجار لدى فئة الملاك هى أن خمس سنوات فى تقديرهم فترة مناسبة ، كما أنها تتيح للمالك أن يرفع من قيمة الإيجار بحيث تتمشى مع ارتفاع الأسعار ، وأن الاتفاق المسبق على مدة محددة يؤدى إلى نوع من التفاهم بين المالك والمستأجر . هذا وتوجد المبررات نفسها لدى ملاك الشقق ولكن بنسبة أقل .
- وأبرزت نتائج الاستطلاع أيضا أهم أسباب رفض تحديد مدة للعقد . فقد ورد فى تقدير الجمهور على اختلاف فئاته أن هذا التحديد يضر بالساكن ، كما أنه يعطيه إحساسا بعدم الأمان ، لذلك ترى النسبة الغالبة من المستأجرين

(٨ر٦٨٪) استمرار سريان القانون المعمول به ، بينما يرى (٥ر٤١٪) من ملاك العقارات تحديد مدة لسريان العقد تتراوح بين خمس وعشر سنوات .

- بالنسبة للوضع الخاص بالوحدات السكنية المؤجرة بالفعل وموقف الجمهور من الوضع القانونى بشأنها ، يرى ١ر٤٢٪ من ملاك الشقق ، و٢ر٣١٪ من ملاك العقارات و١ر٦٨٪ من المستأجرين استمرار سريان القانون المعمول به والمطبق .
- ورد أن أهم مبرر لدى المستأجرين فى تفضيلهم لاستمرار الوضع القائم هو أنه مريح للساكن ، وقد جاء بنسبة ٦ر٧٦٪ . ويتفق فى ذلك أيضا ملاك العقارات والشقق ، ولكن بنسب أقل كثيرا .

وفى المقابل ، أظهرت النتائج أن أهم مبرر لدى ملاك العقارات فى تغيير القانون هو ضعف الإيجارات وعدم تناسبها مع مستوى المعيشة ، وقد جاء بنسبة ٩ر٨٠٪ ، كما جاء بنسبة ٣ر٧٩٪ لدى ملاك الشقق .

- أبرزت نتائج الاستطلاع أن موقف الجمهور من مبدأ زيادة الإيجار على الوحدات السكنية القديمة تمثل فى موافقة ٢ر٧٣٪ من ملاك الشقق ، و٧ر٧٩٪ من ملاك العقارات ، و٩ر٥٢٪ من المستأجرين . وقد فسر هذا الارتفاع النسبى فى موافقة المستأجرين على مبدأ زيادة القيمة الإيجارية اختيارا من جانبهم قد يفضل احتمال إجراء تعديلات أخرى فى القانون مازالت مجهولة بالنسبة لهم ، وقد تمثل ضررا عليهم يفوق مجرد زيادة القيمة الإيجارية . وينسحب هذا الأمر أيضا على الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكن ، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الموافقة لدى الملاك عن المستأجرين .
- ازدادت نسبة الملاك المؤيدين لدور القانون فى حل الإشكالية على نسبة المستأجرين .

- ورد أيضا أن أهم العوامل المؤدية للمشاكل بين طرفى العلاقة هى المسائل المتعلقة بالصيانة وتكلفتها ، ويؤكد ذلك المالك والمستأجر على حد سواء . ويزيد الوزن النسبى للسبب الخاص بعدم حرية المالك فى زيادة القيمة الإيجارية لدى الملاك عن المستأجرين .
- تراوحت الحلول الأساسية لمواجهة المشكلة بين المالك والمستأجر بين تدخل الحكومة لضبط العلاقة ، والنقيض الذى يرى ترك العلاقة حرة بين الطرفين . كما أكد الجمهور على أهمية دور الدولة فى حل إشكالية العلاقة ، سواء عن طريق التشريع ، أو إيجاد حلول أخرى لمشكلة الإسكان ومشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر .

٤ - كيفية إتاحة المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

حرص فريق الاستطلاع على الإسراع بنشر نتائج الاستطلاع كى يستفاد من نتائجه عند وضع القانون فى شكله النهائى . وتم نشر ملخص لأبرز النتائج فى المجلة الاجتماعية القومية ، فى عددها الصادر فى يناير / مايو ١٩٩٦ . كما نشر التقرير النهائى للاستطلاع فى عام ١٩٩٧ . وتم توزيع التقرير الموجز والتقرير النهائى على الجهات المعنية بالتشريع وبموضوع الاستطلاع .

سادسا : استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد *

بادر قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء استطلاع الرأى فى مشروع قانون العمل الموحد ، إدراكا لأهمية وضع نتائجه أمام صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى الدولة .

١ - إختيار موضوع الاستطلاع واهميته

يعد مشروع قانون العمل الموحد فى مصر من بين مشروعات القوانين التى لمس فريق الاستطلاع أهمية إجراء استطلاع لرأى النخبة بشأن موادها المتعددة ، وبخاصة المواد القانونية التى تثير العديد من القضايا الأيديولوچية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر . وهو مشروع قانون تم إعداده ليحل محل قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وسائر التعديلات التى طرأت عليه .

وأجرى هذا الاستطلاع فى إطار الاهتمام بترشيد التعديلات التشريعية لبعض أحكام قانون العمل . وذلك بهدف تحديد رأى نخبة من المتخصصين فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمة لحقوق العمال والتزاماتهم ، من حيث موافقتهم أو عدم موافقتهم على نصوص مشروع القانون المقترح ، وأسباب الموافقة أو الرفض ، وتصوراتهم المقترحة .

واعتمد الاستطلاع على آخر صورة لمشروع القانون المنشورة فى كتاب العمل فى مارس ١٩٩٥ بعنوان النص الكامل لمشروع قانون العمل ، والمودعة فى المجالس القومية المتخصصة فى أبريل سنة ١٩٩٤ ، وعرضت على اللجنة الفنية بوزارة القوى العاملة والتشغيل فى ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

* خليل ، نجوى ، وحافظ ، سحر ، وجمال الدين ، هبة (١٩٩٧) ، استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ - العينة (حجمها وفئاتها وأسلوب اختيارها)

أختيرت العينة من النخبة المهتمة بقضايا القانون ودوره فى المجتمع ، الذين لديهم معرفة أو خبرة عملية وتطبيقية بقانون العمل السارى والتعديلات المقترحة فى بعض أحكامه والقرارات المنفذة له . وقد بلغ حجم العينة الكلية المستطلع رأيها ٣٣٨ فردا ، تتضمن الفئات التالية : أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال ، المحامون ، ممثلو وزارة القوى العاملة والتشغيل ، القيادات النقابية العمالية والمهنية ، واتحاد عمال مصر، وأعضاء النقابات العامة ، وممثلو اتحاد الصناعات ، وبخاصة المختصون منهم الذين حضروا جلسات الاستماع لمناقشة مشروع تعديل القانون ، والخبراء المتخصصون من أساتذة الجامعات والذين لهم دراسات قانونية فى مجال تشريعات قوانين العمل ، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وقيادات الأحزاب السياسية ، ورجال الصحافة القومية والحزبية ، وممثلو جمعيات رجال الأعمال . وطبق أسلوب الحصر على الفئات قليلة العدد . أما بخصوص أسلوب اختيار أفراد عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، فقد تم سحب عينة عشوائية منتظمه من قائمة أعضاء المجلسين عام ١٩٩٥.

٣ - نتائج الاستطلاع

فى ضوء نتائج استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد ، نكتفى باستعراض أبرز النتائج التى رأينا أنها يمكن أن تسهم فى مجال ملاءمة الصياغة القانونية للمجتمع ، وأن تفيد المشرع عند سن القانون المقترح .

- انقسمت الآراء بين فريق مؤيد بالقبول بتمرير هذا المشروع واعتماده فى صورته النهائية ، وفريق رافض يرى ضرورة الإبقاء على القانون الحالى .

وحرصا على مساعدة المشرع أبرزنا الآراء التى ينبغى وضعها فى الحسبان

والإفادة منها قبل وضع الشكل النهائى للصياغة القانونية للقانون المقترح .

- إن مشروع القانون يتضمن تعديلات لم يوافق عليها عدد غير قليل من أفراد العينة : ففى مجال علاقات العمل الفردية ارتفعت نسبة عدم الموافقة على القاعدة القانونية المتعلقة بتعريف الأجر ومكوناته (البدل) ، وتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات ، والاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر ، والقاعدة التى تنظم الحصول على الإجازات وتحديد مدتها . وكذلك الحال بالنسبة لبعض المواد المضافة لتنظيم قواعد الحظر ، وللجزاءات المستحدثة الخاصة بالخصم من الأجر ، وتأجيل موعد استحقاق العلاوة السنوية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين ، وخفض الأجر فى حدود علاوتين على الأكثر ، والنص بالخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة ، والنص على إجازة فصل العامل فى حالة عدم قيامه بتأدية التزاماته الجوهرية ، وفى حالة قيامه بمنافسة صاحب العمل ، والنص على أن يحقق صاحب العمل مع العامل بنفسه ، أو يعهد بذلك إلى إدارة الشئون القانونية بالمنشأة أو أى شخص آخر ، وتعديل أحقية العاملة فى إجازة الوضع ومدتها ، وشروط إنهاء عقود العمل غير محددة المدة وتقييدها بشرط الإخطار لكل من صاحب العمل والعامل ، واعتبار عقد العمل قائما طوال مدة الإخطار ، ويحق العامل فى الغياب يوما كاملا فى الأسبوع مع الأجر فى حالة توجيه الإخطار بالإنهاء من قبل صاحب العمل ، وبخصوص الإعفاء من العمل أثناء مهلة الإخطار مع احتساب مدة الخدمة مستمرة لحين الانتهاء من تلك المهلة ، وبخصوص قاعدة التزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن مدة المهلة فى حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل .

وفى مجال علاقات العمل الجماعية ارتفعت نسبة عدم الموافقة على القاعدة

القانونية المتعلقة بضرورة إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية بموعد الإضراب وقبل القيام به ، والضوابط والأحكام الخاصة بالمحظورات الواردة على حق الإضراب ، والحظر الوارد على حق الإضراب فى منشآت الخدمات الحيوية للجمهور ، وكون الإضراب يوقف عقد العمل ولا ينهيه ، إلا فى حالة الخطأ الجسيم الذى يرتكبه العامل المضرب خلال فترة الإضراب ، واعتبار الإغلاق إجراء "جائزا" قانونا يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية تبرر ذلك ، وتنظيم إجراءات الفصل فى طلب الإغلاق الكلى أو الجزئى من صاحب العمل .

- كشف استطلاع الرأى عن سلبيات تكمن فى نصوص مشروع القانون المقترح، ومشكلات فى تطبيقها . ومن ذلك : طول الفترة الزمنية لإعادة النظر فى الأجور ، وعدم تحديد آلية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ، وأن الخصم أو الاستقطاع من الأجر يجعل المبلغ المتبقى غير كاف لالتزامات العامل وأسرته ويؤثر على سير إنتاجه ، وتناقض النص بالخصم أو الاستقطاع من الأجر مع قانون العاملين بالدولة ، وأن النص الخاص بالعقوبات التأديبية وقواعدها وإجراءاتها غير واضح ، وأن هذه العقوبات حادة ، هذا إلى جانب عدم التدرج فى العقوبة ، وأن العلاوة تعد حقا للعامل لا يجوز المساس به ، وأن النص بحق صاحب العمل فى أن يحقق مع العامل بنفسه يؤدى إلى انتفاء الحيدة والموضوعية وإهدار الضمانات الدستورية ، وأن النص بتعديل حق العاملة فى إجازة الوضع ومدتها وتحديد عدد مرات الإجازة غير كافية لرعاية الطفل ، وأن الشرط بضرورة مضى عشرة شهور على التحاق الأم بالعمل غير ملائم ، لأن من شأنه تحديد النسل إجباريا وإضعاف العمالة النسائية فى القطاع الخاص .

وبخصوص إنهاء عقود العمل غير المحددة بشرط الإخطار الكتابى ، فإن من شأن هذا النص إطلاق يد صاحب العمل ، وعدم تحديد مبررات الفصل بوضوح ، وقصر المدة المتاحة للإخطار ، وأن النص بأن يظل عقد العمل قائما طوال مهلة الإخطار يهدر حقوق العمال ، والنص بأحقية العامل فى البحث عن عمل آخر يضر بمصلحة العمل والعامل . أما القاعدة الخاصة بتنظيم إجراءات الإخطار بحق الإضراب فإنها تنفى الهدف من الإضراب ، وتجعل من المتعذر حدوث الإضراب بالنص على شرط موافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، كما أنها تلغى دور اللجنة النقابية .

وهذه كلها أسباب تعكس قيودا يفرضها مشروع القانون ، حيث يتضمن إخلالا بنصوص دستورية تكفل حقوقا يلغيها النص المستحدث أو يقيدها . كما أنها تعكس تضييق دائرة حرية العامل ، ولا تحسن أوضاعه .

- أبرزت نتائج الاستطلاع تصورات واقتراحات النخبة المتخصصة ، منها : أن يكون الأجر نقدا فقط ، مع إضافة كافة العلاوات إلى الأجر الثابت والمتغير ، واستحقاق الأجر المتغير فى حالة المرض أو الإصابة ، وضرورة النص على أنواع البدلات ، وإضافة بدل متطلبات الوظيفة وظروفها ، والنص على أن الأجور المتغيرة من الثوابت ، وربط الإعانة الاجتماعية بمعدلات الأجور والنظر فيها سنويا . وبخصوص العقوبات التأديبية ، اقترح الإبقاء على المادة الحالية وإلغاء البند المستحدث ، وتطبيق عقوبات متدرجة ، ووضع ضوابط لتوقيع العقوبة ، وتخفيف عقوبة الفصل ، وعدم الفصل إلا إذا تكرر الخطأ أو أفشى سرا ، وأن يكون الفصل بعد التحقيق، وضرورة الحفاظ على حقوق العامل .

وفيما يتعلق بعلاقات العمل الجماعية ، أكدت الاقتراحات على أن حق الإضراب حق مطلق كفله الدستور ، وضرورة إضافة حق المنظمات النقابية

فى إنشاء صناديق لتمويل الإضراب ، وأن يكون الإخطار من اللجنة النقابية لا من النقابة العامة ، وعدم اشتراط إخطار صاحب العمل بموعد الإضراب . وضرورة تحديد المنشآت الحيوية صراحة ، والسماح بالإضراب الجزئى فى المنشآت الحيوية ، وأن الإضراب لا يوقف ولا ينتهى عقد العمل إلا فى الخطأ الجسيم ، وضرورة تحديد هذا الخطأ الجسيم ، ووضع ضوابط محددة للإغلاق .

٤ - كيفية تقديم المعلومات العلمية لواضعى السياسات ومتخذى القرار

حرصنا على وضع توصية بوضع نتائج هذا الاستطلاع فى الحسبان عند صياغة التشريع لما له من أهمية تطبيقية ، وبخاصة أنها آراء نخبة من المتخصصين فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمة لحقوق العمال والتزاماتهم .

وقد طرحنا التقرير النهائى لهذا الاستطلاع عام ١٩٩٧ على قيادات الدولة التنفيذية والتشريعية والنيابية والقضائية . حيث يتم توزيع المطبوعات العلمية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على كافة جهات الاختصاص المعنية بموضوعات البحوث والاستطلاعات التى يقوم بها المركز . كما أنه يتم عرض هذا التقرير النهائى للاستطلاع ضمن البحوث التى يمكن شراؤها عند عقد المؤتمرات والندوات فى المركز .

وبالفعل ، استعانت جهة التشريع المختصة بوزارة العدل بنتائج استطلاع الرأى الذى قام به القسم فى مشروع قانون العمل الموحد ، وذلك فى سياق الصياغة النهائية لمشروع القانون المقدم من إدارة التشريع بوزارة العدل .

سابعا : استطلاع للرأى بشأن تعديل قانون مكافحة المخدرات *

نظرا لأهمية هذا الاستطلاع من حيث الدور الذى قام به فى المساهمة فى وضع السياسة التشريعية بشأن مكافحة المخدرات ومواجهة مشكلة التعاطى والإدمان فى مصر ، فسنتناوله بشئ من التفصيل ، مقدمين بذلك نموذجا يحتذى به لتحقيق التفاعل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من جهة ، والمؤسسة البحثية من جهة أخرى ، وملقين الضوء – فى الوقت ذاته – على الدور الإيجابى للباحث العلمى ، بدءا من إقناع المسئولين بأهمية استطلاعات الرأى وحتميتها فى ترشيد السياسات وصنع القرار ، ومرورا بالمشاركة العلمية الفاعلة فى مرحلة صنع السياسات ، وانتهاء بإبداء الرأى العلمى فى السياسات بعد وضعها موضع التنفيذ .

شهد عام ١٩٨٨ اهتماما بالغا بمشكلة انتشار المخدرات تهريبا واتجارا وإدمانا، تجسد هذا الاهتمام فى تناول وسائل الاتصال الجماهيرى لهذه المشكلة بشكل مكثف ، وبنغمة انفعالية عالية ، وفى استجابة من الدولة كان من أهم معالمها اللجوء إلى القانون كخطوة أساسية لمجابهة مشكلة المخدرات ، مكافحة ووقاية وعلاجا ، انطلاقا من إدراك واع بوظيفة القانون فى تحقيق الضبط الاجتماعى وحماية المجتمع ، عن طريق ماينص عليه من عقوبات أو إجراءات أو تدابير احترازية ، ومايحققه من ردع عام وخاص .

ولكى نوضح كيف مهد اهتمام وسائل الاتصال الجماهيرى ، واهتمام الدولة بسلطاتها الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، لتقبل استطلاع

* صالح ، ناهد (١٩٩١) استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرأى كأحد المدخلات الرئيسية لوضع السياسة التشريعية ، وكمرتكز من المرتكزات الأساسية لعملية صنع القرار ، سنتناول هذه النقاط بشئ من التفصيل .

أولا : دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى إثارة الاهتمام بقضية المخدرات

عندما ناقشنا فى الفصل الأول من هذا التقرير علاقة استطلاعات الرأى العام بوضع السياسات واتخاذ القرار ، أكدنا على الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى فى دعم هذه العلاقة ، بحيث اعتبرناها الطرف الثالث فيها. وحددنا دورها هذا فى إثارة الاهتمام بالقضية أو المشكلة ، وطرح الجدل العام الذى يتناول كافة أبعادها ، فضلا عن طرح نتائج استطلاعات الرأى العام لتكون أحد المداخل الهامة التى تغذى هذا الجدل .

وبناء على رصد ملامح مناخ الرأى Climate of Opinion الذى حددت ملامحه الصحافة المصرية الحزبية والمعارضة خلال عام ١٩٨٨ ، وتحليل المضمون الكيفى لما نشرته جرائد : الأهرام ، والأخبار ، وأخبار اليوم ، خلال الفترة من أول يناير إلى آخر مارس ١٩٨٩ ، يمكننا القول إن وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو الصحافة على وجه التحديد ، نجحت فى إثارة الاهتمام بالمشكلة ، وإن كانت قد بالغت فى دورها هذا بحيث تجاوزت مرحلة إيجاد الاهتمام بمشكلة المخدرات ، إلى خلق مناخ يسيطر عليه الذعر من خطر المخدرات ، فهو خطر داهم يهدد مصر فى أمنها واقتصادها ، فى حاضرها ومستقبلها ، ويحطم شبابها بدنيا ونفسيا واجتماعيا ، وهو خطر ليس بقاصر على فئات أو شرائح بعينها ، وإنما هو خطر يهدد كافة قطاعات المجتمع وفئاته ، ويتسلل إلى الشرائح العليا فى المجتمع ، إلى شريحة المتعلمين والمثقفين . وهو خطر ليس فقط مصدره مهربى ومنتجى وتجار المخدرات ، أو مافيا المخدرات ،

وإنما خطر مصدره أيضا متعاطو المخدرات ومدمنوها ، فهم المسئولون عن غالبية مايقع فى المجتمع من جرائم ، وعموما فهو خطر يتطلب من الدولة ومن المسئولين اتخاذ إجراءات لمواجهته [1] .

وفى إطار هذا المناخ الذى أوجدته وسائل الاتصال الجماهيرى ، بالإضافة إلى ماتوافر لدى المسئولين عن صنع السياسات من إحصاءات وبيانات ومعلومات عن ظاهرة المخدرات بكافة أبعادها ، كان لابد وأن تواجه الدولة بسياساتها هذه الظاهرة ، وأن تتصدى لمواجهتها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية معا.

ثانيا : اهتمام الحكومة بتعديل قانون المخدرات

كما هو الوضع دائما عند التفكير فى وضع سياسة ، أو تعديل سياسة قائمة ، لمواجهة مشكلة ما، نجد القانون يفرض أولويته كأداة لهذه المواجهة . ومن هنا كانت أول خطوة فى طريق مواجهة قضية المخدرات – من جانب الحكومة – هى تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل ؛ بهدف إعداد مشروع لتعديل القانون السارى آنذاك بشأن مكافحة المخدرات (وهو القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) ، وكان أحد أعضاء هذه اللجنة هو مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهى فى الوقت ذاته مقررة المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

وقد طرحت على هذه اللجنة العديد من القضايا الخلافية – التى نجحت وسائل الاتصال الجماهيرى فى خلق مناخ للرأى معبأ بها – ولعل من أهمها الخلاف حول ما إذا كان المدمن مجرما يستحق العقاب أم مريضا يستلزم العلاج ، وبجانب مسألة جعل عقوبة الإعدام وجوبية أو اختيارية فى حالة تهريب المخدرات أو الاتجار بها ، ومسألة وضع قيد على المحكمة فى استعمال المادة ١٧

من قانون العقوبات أم لا ... وغير ذلك من القضايا الخلافية التى يحتاج البت فيها إلى الاستناد إلى معارف علمية وخبرات متنوعة ، من ثم كان السياق مهيأ تماما لطرح فكرة إجراء استطلاع للرأى للحصول على هذه المعارف والخبرات .

ثالثا : الموقف الإيجابى من إجراء استطلاع الرأى من جانب المسئولين عن وضع السياسات

جاءت المبادرة بإجراء استطلاع للرأى من جانب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية آنذاك ؛ بهدف الاسترشاد بنتائجه فى تعديل القانون ، حيث يضع أمام المشرع وأمام متخذ القرار وأمام الجمهور العام خلاصة آراء نخبة من المختصين والمتخصصين فى مجال المخدرات والمهتمين بكافة أبعادها - سواء نبع اهتمامهم هذا من طبيعة عملهم وتفاعلهم المباشر مع هذه الظاهرة ، أم صدر عن تخصصهم العلمى - فى التعديلات المقترحة والمطروحة بشأن تعديل قانون المخدرات .

وقد لقى هذا الاقتراح ترحيبا ، بل واهتماما بالغا، من جانب كل من رئيس الوزراء ، وهو فى الوقت ذاته رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، وهى فى الوقت ذاته رئيسة مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيسة اللجنة الوزارية للسياسات ، ووزير العدل ، وهو أيضا رئيس اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وكانت هذه الخطوة هى أولى الخطوات فى طريق الربط بين السياسات واستطلاعات الرأى ، والتى تمثلت فى ترحيب واضعى السياسات - فى أعلى مستويات السلطة - بالاستفادة من استطلاعات الرأى فى وضع سياساتهم ،

وهو ترحيب مبنى عن اقتناع بأهمية هذا الاستطلاع بل وبضرورته ، هنا نسجل أهمية الدور الذى يقوم به المتخصصون فى قياس الرأى العام فى إقناع واضعى السياسات ومتخذى القرار بجدوى استطلاعات الرأى فى عملية وضع السياسات ، فعملية الإقناع والاقتناع كانت الخطوة الأساسية التى بنيت عليها كافة الخطوات التى نجحت فى النهاية فى تحقيق التفاعل المثمر بين صنع السياسات واستطلاعات الرأى .

ساعد هذا الاهتمام ، بل الاقتناع بأهمية إجراء استطلاع للرأى من جانب السلطة المسئولة عن صنع السياسات ، بل لمن هم فى قمة هذه السلطة ، على تحقيق معادلة طالما فشل الكثير من استطلاعات الرأى فى تحقيقها ، وهى الخاصة بحاجة واضعى السياسات أو متخذى القرار إلى الحصول – فورا ، أو فى أقصر وقت ممكن – على المعلومات السليمة التى يستندون إليها فى وضع سياساتهم أو اتخاذ قراراتهم من جهة ، وحرص الباحث وتمسكه بتوخى الموضوعية والدقة والشمول فى هذه المعلومات من جهة أخرى . وهى معادلة صعبة ، طالما وقفت عقبة كئود أمام استفادة السياسات من نتائج البحث العلمى الاجتماعى بعامة ، وتزداد صعوبتها فى مجال حساس وله خصوصيته ، مثل مجال استطلاعات الرأى بخاصة ، حيث تبرز تماما– تحت ضغط عامل الوقت– خطورة تقديم نتائج تفتقر إلى الدقة والموضوعية ، أو نتائج مبتسرة ، باسم استطلاعات الرأى أو استطلاعات الرأى العام ، يستند إليها أو يسترشد بها صانع السياسات أو متخذ القرار [٢].

رابعا : التفاعل بين واضع السياسات وبين القائمين باستطلاع الرأى

تمثلت أول خطوة نحو تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الرأى فى إقناع القائمين بوضع السياسات ، واقتناعهم بأهمية استطلاع الرأى ، وبأهمية

حصولهم على معلومات تتسم بالموضوعية والدقة ، والشمول والثراء، وتعبر عن خبرة علمية وخبرة عملية ، أو تجمع بين الخبرتين معا، من جانب نخبة متخصصة ومختصة و مهتمة وواعية بمشكلة انتشار المخدرات : اتجارا ، وتعاطيا ، وإدمانا .

وإذا كانت الخطوة الأولى هى اقتناع واضعى السياسات بأهمية استطلاع الرأى ، والتى تمثلت فى رغبتهم فى سرعة الحصول على نتائجه ، وبالتالى إرجاء تقديم المشروع الخاص بتعديل قانون المخدرات لمجلس الشعب حتى الانتهاء من إجراء الاستطلاع والحصول على النتائج للاستفادة منها فى التعديلات التى يتضمنها المشروع ، فإن الخطوة التالية لم تكن أقل أهمية من الخطوة الأولى ، وهى إشراك المسئولين عن وضع السياسات فى كافة المراحل الأساسية لاستطلاع الرأى ، قد تحقق ذلك من خلال عضوية مديرة المركز – وهى فى الوقت ذاته التى قامت بالإشراف على استطلاع الرأى بحكم تخصصها فى الرأى العام – فى اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل لإعداد مشروع تعديل قانون المخدرات . وقد ضمت هذه اللجنة فى عضويتها ممثلين لوزارات : العدل ، والداخلية ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، كما مثل فيها أيضا القضاء والنيابة والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ومن خلال عمل هذه اللجنة تحقق التفاعل بين واضعى السياسات وبين القائمين باستطلاعات الرأى ، وتحققت استفادة كلا الطرفين بشكل إيجابى من هذا التفاعل . كان لمشاركة المسئول عن استطلاع الرأى فى عضوية هذه اللجنة أكبر الأثر فى الاستفادة من أعمالها ومناقشاتها فى تصميم أداة استطلاع الرأى ، سواء من حيث الخلفية والأسباب التى استند إليها فى إدخال التعديلات على قانون المخدرات ، أو من حيث مدى تأثير مناخ الرأى على عمل اللجنة ، وأهم من

ذلك كله الآليات التى كان يتم وفقا لها التغير أو التعديل فى آراء أعضاء اللجنة ، الأمر الذى كان له الفضل الكبير فى تحديد محتوى أداة استطلاع الرأى وفى الأسلوب الذى أعدت به ، بل وترتيب أسئلتها وتسلسلها، وتحديد متى توضع بدائل يحدد المستطلع رأيه موقفه منها أو يضيف إليها، ومتى تترك له الإجابة حرة تماما دون تحديد أى بدائل للاختيار من بينها .

وفى الوقت نفسه فإن وجود تنوع فى التخصصات العلمية ، وتنوع فى وجهات النظر والآراء بين أعضاء اللجنة ، بالنسبة لمشكلة المخدرات تهريبا واتجارا وتعاطيا وإدمانا ، وكيفية التعامل معها بالنصوص القانونية ، وأيضا التعدد فى آراء الأشخاص والجهات التى كانت اللجنة تستطلع رأيها بالنسبة لبعض التعديلات المقترحة ، انعكس على تصميم أداة الاستطلاع ، حيث أكد أهمية ألا تقتصر الأداة على التعديلات القانونية التى أقرتها اللجنة بأغلبية الآراء، بل ضرورة أن تشمل أيضا أهم الاقتراحات التى رفضتها اللجنة لأسباب قانونية، مثل وجوبية عقوبة الإعدام ، ومصادرة الأموال المنقولة أو العقارية لمهرب المخدرات ... إلخ ، هنا لابد أن نشير إلى أن تشكيل اللجنة الذى ضم ممثلين من كافة الهيئات المهتمة بمشكلة المخدرات ، ومن ثم جمع بين متخصصين فى القانون الجنائى من رجال القضاء والتشريع ، ومتخصصين فى شئون التشريع وفى العلوم الاجتماعية والطبية والدوائية والشرطية ، عكس وعبر عن رؤى متنوعة ، بل ومختلفة ، بالنسبة للتعامل مع مشكلة المخدرات بعامة ، ومع متعاطى المخدرات ومدمنيها بخاصة ، وفى الوقت ذاته فإن ما تميز به عمل اللجنة من جدية ومثابرة واستمرارية ، وحرص على الإحاطة بالمشكلة من كافة أبعادها ، كان له تأثيره – بلا شك – على نوعية الأسئلة التى طرحها هذا الاستطلاع .

ولم يقتصر دور المسئول عن استطلاع الرأى فى هذه اللجنة على المساهمة

فى المناقشات أو الاستفادة مما يثار فيها من آراء ووجهات نظر ، وإنما جاءت الخطوة التالية من جانبه بعرض مشروع استطلاع الرأى بتفاصيله على اللجنة ، وتمت مناقشته خاصة فيما يتعلق بالفئات التى سيتم استطلاع رأيها والمبررات التى استند إليها فى اختيارها ، وأهم من ذلك تم عرض أداة استطلاع الرأى على أعضاء اللجنة لإبداء ملاحظاتهم عليها ، وقد تمت الاستفادة من خبرات وآراء أعضاء اللجنة فى وضع أداة الاستطلاع فى صورتها النهائية .

هذه الخطوة ، وهى إشراك واضعى السياسات بإبداء الرأى فى عملية استطلاع الرأى أو فى بعض جوانبها ، على جانب عظيم من الأهمية ، إذ إن مساهمتهم - بشكل أو بآخر - فى استطلاع الرأى تجعلهم أكثر اهتماما واقتناعا بالاستفادة من نتائجه .

وقد تمثل رد فعل اللجنة ، إزاء إشراكها بالرأى فى عملية استطلاع الرأى، فى حرصها على متابعة مايسفر عنه استطلاع الرأى من نتائج أولا بأول ، الأمر الذى أدى بدوره إلى الاهتمام بتزويدها بمؤشرات لنتائج الاستطلاع قبل التوصل إلى نتائجه النهائية ، وقد حرص وزير العدل ورئيس اللجنة إلى الإشارة إلى الاستطلاع ونتائجه المبدئية فى تصريحاته للصحافة ، مما عبر - بشكل صريح - عن الاقتناع التام بدور استطلاع الرأى فى عملية وضع السياسات التشريعية لمواجهة ظاهرة المخدرات (٤).

خامسا : صورة تقرير استطلاع الرأى الذى قدم لواضعى السياسات

من المسلم به أن تقارير استطلاعات الرأى تختلف فى تفاصيل إعدادها واللغة المستخدمة فيها وفقا للجمهور الموجه له التقرير ، فالتقرير الذى يوجه للأكاديميين المتخصصين يختلف عن التقرير الموجه للجمهور العام ، والتقرير الذى تنشره

مؤسسة علمية يختلف عن النشر الإعلامى له ، وبالتالى فإن التقرير الذى يوجه لواضعى السياسات يختلف بالضرورة عن التقرير العلمى فى عدة نواح .

فالتقرير الذى يقدم لواضعى السياسات ومتخذى القرار لابد أن يكون تقريرا موجزا ، فهم بحكم مسئولياتهم المتعددة لايمكنهم الاستفادة من التقارير العلمية التى تكتب بها عادة تقارير استطلاعات الرأى ، ولايعنيهم فى قليل أو كثير التفصيلات المنهجية التى تتضمنها هذه التقارير ، أو الكم الهائل من الجداول التى فى متنها أو الملحقة بها. فواضع السياسات أو متخذ القرار يحتاج إلى تقرير موجز وواضح وبلغة بعيدة تمام عن "الرطانة Jargon" العلمية ، ومزود بأهم نتائج الاستطلاع ، موضوعة فى صورة إحصائية مبسطة ومباشرة ودقيقة وواضحة فى الوقت ذاته . وأن ينتهى التقرير بأهم التوصيات التى تم استخلاصها من نتائج استطلاع الرأى ، مع توضيح ماقد يترتب على عدم الأخذ بها ، وهذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية .

وانطلاقا من هذه الرؤية ، تم إعداد تقرير موجز لاستطلاع الرأى متضمنا بجانب الهدف من الاستطلاع وفئات العينة التى طبق عليها أهم نتائج استطلاع الرأى ، ومزودا بثلاثة جداول تفصيلية : أولها عن تهريب المخدرات ، وثانيها عن الاتجار فيها، وثالثها عن تعاطيها أو إدمانها ، يتضمن كل جدول منها أهم التعديلات القانونية المقترحة ونسبة الموافقة على كل اقتراح بين كل فئة من الفئات التى شملها استطلاع الرأى ، بشكل يسمح بالمقارنة بين موقف الفئة بالنسبة لكافة التعديلات المطروحة، وأيضا المقارنة بين موقف كافة الفئات من كل تعديل مطروح من هذه التعديلات ، وتضمن التقرير الموجز فى نهايته – بناء على نتائج الاستطلاع – توصيات بشأن التعديلات المقترحة ، ومايترتب على عدم الأخذ بها[٥] (يقع هذا التقرير فى ٣٠ صفحة فقط بما فى ذلك الجداول) .

ويجانب هذا التقرير العام الموجز أعدت تقارير فرعية موجزة أيضا ، يقتصر كل تقرير منها على إحدى الفئات التى شملها استطلاع الرأى – فتقرير خاص برجال الشرطة ، وآخر خاص برجال القضاء وأساتذة القانون الجنائى ، وآخر خاص بالمتخصصين فى علاج المدمنين بالمستشفيات والمصحات ...إلخ – موضحا موقفها من التعديلات المقترحة . وبهذا الأسلوب فى إعداد التقارير كان من السهولة بمكان أن يدرك المسئولون عن صنع السياسات موقف كافة الفئات التى شملها استطلاع الرأى من كل تعديل من التعديلات المقترحة بالنسبة لقانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها ، وأن يدرك كل مسئول منهم موقف الفئة التى تعنيه وأسباب موقفها هذا ، وبهذا نجح أسلوب إعداد تقرير موجز للبحث – مع ماسبقه من تكثيف الجهود فى كافة مراحل إجراء استطلاع الرأى – فى تحقيق المعادلة الصعبة التى سبق أن أشرنا إليها ، وهى حاجة واضعى السياسات إلى الحصول على المعلومات العلمية فى أقصر وقت ممكن من جهة ، وحاجة الباحث العلمى إلى وقت كاف لإنجاز بحثه أو دراسته .

وبهذا قدم استطلاع الرأى هذا للمسئولين نتائج علمية فى أسرع وقت ممكن – أقل من ثلاثة أشهر – وفى الوقت نفسه لم تكن السرعة النسبية فى الإنجاز على حساب الدقة والموضوعية أو شمول النتائج وثرائها، وهو أمر فشل العديد من استطلاعات الرأى فى تحقيقه ، فغالبا ماتكون السرعة على حساب الموضوعية والدقة أو شمولية النتائج وثرائها ، وبالتالى يصبح ضرر مثل هذه الاستطلاعات أكثر من نفعها ، إذ تصبح مضللة تماما لمتخذ القرار ، أو قد تأتى الموضوعية والدقة على حساب الوقت الملائم لاتخاذ القرار ، وبالتالى تنعدم جدواها بالنسبة لمتخذ القرار ، الذى يكون قد اتخذ قراره – عادة – قبل التوصل إلى نتائج استطلاع الرأى[٦].

سادسا : الاستشهاد بنتائج استطلاع الرأى عند مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشعب

نجح إعداد التقارير الموجزة لاستطلاع الرأى فى استفادة المسئولين عن وضع السياسات من نتائجها ، وقد تجسدت هذه الاستفادة فى استشهاد وزير العدل باستطلاع الرأى وبنتائجه عند عرضه لمشروع القانون (مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) على مجلس الشعب ، وأيضا عند مناقشة بنوده فى المجلس من جانب رئيسة اللجنة العليا للسياسات ووزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية.

وتعد هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مجلس الشعب ، وفى تاريخ استطلاعات الرأى العام فى مصر ، التى يتم فيها الاستشهاد بنتائج استطلاع للرأى من جانب المسئولين عن وضع السياسات عند طرح مشروع قانون على السلطة التشريعية .

واللافت للنظر هنا حرص وزير العدل عند استشهاده باستطلاع الرأى فى مجلس الشعب على بيان أن جهة علمية – وهى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – هى التى قامت بإجراء هذا الاستطلاع ، تأكيدا من جانبه لموضوعية الاستطلاع ومصداقيته ، وقد دعم ذلك إبراز بعض الجوانب المنهجية الخاصة باستطلاع الرأى ، سواء بالنسبة لعدد الأسئلة التى تضمنتها إستمارة استطلاع الرأى ، أو فئات العينة التى تم استطلاع رأيها ، وحجم كل فئة وتكوينها .

وقد جاء استشهاد وزير العدل باستطلاع الرأى على النحو الآتى :

"... كما قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – باعتباره أمانة المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان – بعمل إستمارات استطلاع رأى عن هذا المشروع ، فى كراسة من ١٩ صفحة تضمنت ٤٨ سؤالا ، بالنسبة لقطاعات

الشرطة ، والقضاء ، والنيابة ، وأساتذة القانون الجنائى ، ورجال الصحافة ، والدفاع الاجتماعى ، والمستشفيات ، وأساتذة العلوم الاجتماعية ، وأساتذة الشريعة وأصول الدين . فشملت – مثلا – عينة رجال الشرطة جميع العاملين فى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وجميع العاملين فى مصلحة السجون فى حدود مدينة القاهرة الكبرى ، بلغ حجم العينة ٨٣ ضابطا ، منهم ٤٣ بإدارة مكافحة المخدرات و ٤٠ بمصلحة السجون ، وشملت العينة رجال القضاء والنيابة العامة ، ١٤٨ من أعضاء الهيئات القضائية ، منهم ٨٤ من القضاء و٦٤ من النيابة العامة، وشملت عينة المتخصصين فى القانون الجنائى ٤٢ متخصصا ، منهم ١٩ أستاذا و٣ أساتذة مساعدين و٢٠ مدرسا ، وشملت عينة الصحافة القومية والحزبية جميع الكتاب والصحفيين الذين تناولوا موضوع المخدرات فى كتابتهم ، أيا كان أسلوب تناولهم من خلال المقال أو التحقيق الصحفى أو الكاريكاتير خلال عام ١٩٨٨ ، كما شمل جميع الكتاب والصحفيين الذين لهم أعمدة ثابتة ، وبلغ حجم العينة ١٣٤ كاتبا وصحفيا ، وشكل كتاب الأعمدة والأبواب الثابتة ٤٩ كاتبا وصحفيا ، هذا وقد خلص استطلاع الرأى عن المشروع إلى الأخذ بغالبية نصوصه مع اقتراح إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه" (٧).

وعند عرض وزير العدل – فى مجلس الشعب – للتعديلات التى تتضمن وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين ذكر الآتى :

"... وهو اتجاه أيده استطلاع الرأى أيضا فى مصر ، الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمناسبة وضع هذا المشروع ، إذ وافقت على هذا النظام نسبة بلغت ٨٠٪ من رجال الشرطة ، و٩٥٪ من أساتذة القانون ، و٨٤٪ من رجال الصحافة ، إن هذا النظام فيه نظرة علمية تقوم على مجابهة ظاهرة الإدمان طبيا ، ثم التعمق فى أسبابها نفسيا وتتبعها اجتماعيا ..."(٨) .

وفى مجلس الشعب استشهدت أيضا وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية للسياسات باستطلاع الرأى وبنتائجه عند مناقشة موضوع التدابير الاحترازية بالنسبة للمدمن فذكرت :

"... لأن المدمن مريض - كما ثبت من آراء الخبراء - هو مريض وهذا ثابت فى استطلاع الرأى أيضا ، الذى أجرى حول مشروع القانون هذا ، أعتقد أن سيادة الوزير أشار إلى استطلاع الرأى الذى أجرى حول مشروع القانون هذا ، وطرح على مجموعة من الخبراء الاجتماعيين والخبراء النفسيين وأساتذة القانون ، ومستشارين وضباط شرطة وخلافه ، وكل هذه الأمور نوقشت بدقة ..." (٩).

ومما لا شك فيه أن الاستشهاد بنتائج استطلاع الرأى عند طرح مشروع القانون على مجلس الشعب من جانب السلطة السياسية المسئولة عن وضع السياسات ، وأن تصبح نتائج استطلاع الرأى أحد المرتكزات الأساسية فى عرض واضعى السياسات لمشروع القانون على السلطة التشريعية، هو دليل واضح على فاعليته فى عملية وضع السياسات ، هذه الفاعلية التى أكدتها موافقة مجلس الشعب على المشروع الذى اعتمد فى جل مواده على نتائج هذا الاستطلاع ، وصدوره بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر على تقديم نتائج استطلاع الرأى لواضعى السياسات .

سابعا : استمرار اهتمام واضعى السياسات باستطلاع الرأى

هنا يهمنا أن نشير إلى أن نجاح العلاقة والتفاعل بين عملية وضع السياسات واتخاذ القرار من جهة ، واستطلاع الرأى من جهة أخرى ، ترك بصماته لدى المسئولين عن وضع السياسات ، فبعد مضى أكثر من خمس سنوات على إجراء استطلاع الرأى ، نجد وزير العدل يشيد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية

والجنائية يدلل على ذلك بقوله "... وليس أدل على ذلك من استطلاع الرأى الذى أجراه المركز عام ١٩٨٩ عن التعديلات المقترحة لقانون المخدرات ، والذى أوضح كيف يمكن لقياس الرأى العام أن يخدم العملية التشريعية ، وعملية اتخاذ القرار"(١٠).

كما أكدت وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ، ورئيس اللجة الوزارية للسياسات ، الاهتمام الذى حظى به استطلاع الرأى "... والذى أوضح بشكل لا لبس فيه ، كيف يمكن لقياس الرأى العام أن يخدم العملية التشريعية وعملية اتخاذ القرار ، وأكد .. استفادة صانع القرار مع العمل العلمى الجاد"(١١) .

وبعد مضى ثلاث عشرة سنة على هذا التعاون المثمر بين واضعى السياسات والقائمين بالبحث العلمى الاجتماعى ، تأتى الخطوة هذه المرة من جانب واضعى السياسات ليطلبوا من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء استطلاع للرأى ثان يتناول تعديلات مقترح إدخالها على قانون المخدرات ، الذى سبق تعديله بناء على استطلاع الرأى السابق ، حيث أظهر التطبيق الحاجة إلى هذا التعديل ، ، ويلاحظ أن غالبية هذه التعديلات كان استطلاع الرأى الأول قد أوصى بالأخذ بها ، سواء فى التقرير الموجز الذى قدم لواضعى السياسات ، أو فى أعمال الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان والتى عقدت فى الفترة من ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، والتى خصصت أساسا لطرح الاستراتيچية القومية لمكافحة المخدرات ومعالجة التعاطى والإدمان . وهنا نجد لزاما علينا أن نشير إلى أن الخبرة الناجحة التى حققها استطلاع الرأى لعبت دورا أساسيا فى تبنى واضعى السياسات هذه الاستراتيچية ، ولا أدل على ذلك من ربط هؤلاء فى كلماتهم بين إقرارهم للاستراتيچية وبين الإشادة باستطلاع الرأى .

ويأتى طلب وزير العدل لقيام المركز القومى للبحوث الاجتماعية بهذا

الاستطلاع الثانى للرأى ، وبعد مضى مدة طويلة على إجراء الاستطلاع السابق ، أكبر دليل على أن واضعى السياسات يرحبون بل ويسعون إلى الاستفادة من العمل العلمى الجاد ، وهذا يؤكد فى الوقت ذاته مسئولية المؤسسة البحثية ، والباحثين العلميين ، عن أن يصبح البحث العلمى الاجتماعى بعامة ، واستطلاعات الرأى بخاصة ، مدخلا أساسيا لوضع السياسات واتخاذ القرار .

ثامنا : مسئوليات الباحث العلمى عن تحقيق التفاعل بين السياسات واستطلاعات الراى

يمكننا فى النهاية أن نوجز أهم مانستخلصه من هذه الخبرة العملية ، التى نجحت فى تقريب الفجوة بين عملية وضع السياسات واتخاذ القرار ، واستطلاعات الرأى ، بل وأيضا فى إيجاد نموذج للتفاعل المثمر بينهما، المبنى على اقتناع من جانب متخذ القرار بجدوى الاستفادة من نتائج العمل العلمى ، وعن وعى من جانب الباحث العلمى بأن دوره لاينتهى بإنجاز العمل العلمى ، ولكنه يتوج بالاستفادة من نتائج هذ العمل ، خاصة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات لمواجهة مشكلاتنا الاجتماعية .

١ - إذا كانت هناك فجوة بين البحث العلمى الاجتماعى وبين الاستفادة من نتائجه على مستوى وضع السياسات واتخاذ القرار ، فإن هذا لايرجع إلى عزوف من جانب المسئولين عن وضع السياسات واتخاذ القرار أو رفض لهذه الاستفادة ، بقدر مايعكس قصورا من جانب الباحث العلمى فى اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق هذه الاستفادة ، وتتضح صورة هذا القصور - بشكل واضح - فى ميدان استطلاعات الرأى ، حيث إنه أحد ميادين البحث العملى المرتبطة - بشكل مباشر - بعملية وضع السياسات واتخاذ القرار .

٢ – إن الباحث تقع عليه مسئولية إثارة الاهتمام بموضوع الاستطلاع الذى يجريه أو سيجريه ، وبيان أهميته بالنسبة لعملية اتخاذ القرار ، بحيث يتحول هذا الاهتمام إلى اقتناع به ويجدواه من جانب واضعى السياسات ومتخذى القرار . وفى حالة استطلاعات الرأى التى تقتصر على استطلاع آراء عينة من النخبة أو الجمهور الخاص أو المتخصصين ، فمن المتوقع أن يرحب المسئول عن وضع السياسة أن تقدم له آراء مئات الخبراء والمتخصصين ، بدلا من أن يقتصر على استشارة قلة منهم فقط ، وأن يتم ذلك بأسلوب علمى يساعده على الاستفادة من الخبرات المتنوعة والاستناد إليها فى وضع سياسته أو اتخاذ قراره . وهو ما أكده استطلاع الرأى هذا فى كافة مراحله .

٣ – تتوقف على الباحث تحقيق المعادلة الصعبة التى تتمثل فى حرص متخذ القرار على الحصول على المعلومات العلمية فى أسرع وأقرب وقت ممكن ، والتزام الباحث العلمى بمتطلبات المنهج العلمى وبأخلاقيات العمل العلمى ، بحيث لا تكون السرعة فى تقديم المعلومات العلمية على حساب موضوعية ودقة وثراء وشمول هذه المعلومات ، الأمر الذى يستلزم من الباحث – منذ البداية – أن يقدر تقديرا سليما المدة التى يستلزمها إنجاز استطلاع الرأى ، بحيث يصبح واضع السياسة على علم بذلك مسبقا ، وعليه فى الوقت نفسه ألا يقبل أى ضغط لهذه المدة يأتى على حساب المستوى العلمى لاستطلاع الرأى .

٤ – على الباحث تقع مسئولية تحقيق الاتصال المستمر بينه وبين واضعى السياسة أو متخذى القرار ، وأن يتم ذلك بشكل مباشر ، فى كافة مراحل العمل العلمى الخاصة باستطلاع الرأى . فمنذ البداية لابد أن يكون واضع

السياسة على علم بأن هناك استطلاعا للرأى سيتم إجراؤه ، ويمكن الاستفادة من نتائجه فى وضع السياسة ، وأن يحاط علما- كلما أمكن ذلك - بكافة مراحل تقدم العمل العلمى ، بحيث يدرك ما يستنفذه من جهد وما يستغرقة من وقت ، ومن ثم قيمة وجدية هذا العمل .

٥ - على الباحث أن يدرك أن التقرير الذى يخاطب متخذ القرار يجب أن يوضع بأسلوب علمى ، خال من الرطانة العلمية ، وأن يكون تقريرا موجزا ، وفى الوقت نفسه موضحا الجهد الذى بذل فيه من خلال بيان حجم العينة وفئاتها وعدد الأسئلة المطروحة ونموذج لاستمارة استطلاع الرأى ، مع مراعاة ألا يكون إيجاز التقرير على حساب الوضوح والموضوعية التامة فى عرض نتائج استطلاع الرأى .

وفى استطلاعات الرأى التى تهم نتائجها أكثر من مسئول ، لابد أن توضع النتائج بحيث يسهل على كل مسئول الاستفادة مباشرة من النتائج التى يهمه الاطلاع عليها ، بحيث يلحق بالتقرير الموجز تقارير فرعية ، يتناول كل تقرير فئة من الفئات التى شملها استطلاع الرأى ، مثلا تقرير عن آراء رجال القضاء ، وتقرير عن آراء رجال الشرطة ، وتقرير عن آراء الأطباء النفسيين ، وهكذا .

كذلك لابد أن يتضمن التقرير توصيات محددة ومبنية على نتائج استطلاع الرأى التى تم التوصل إليها ، بحيث توضح النتائج التى تم الاستناد إليها فى الوصول إلى هذه التوصيات ، مع الإشارة - بوضوح - إلى ما قد يترتب على عدم الأخذ بها من نتائج[١١].

وفى نهاية عرضنا لهذه الخبرات فى تحقيق التفاعل بين واضعى السياسات وبين المشتغلين بالبحث العلمى ، لابد أن نؤكد حقيقة على جانب عظيم من الأهمية وهى أن الاقتناع الحقيقى للباحث العلمى بأهمية الاستفادة من

استطلاعات الرأى فى وضع السياسات واتخاذ القرار ، بجانب تمسكه فى كافة مراحل إجراء استطلاع الرأى - منذ طرح فكرته حتى نشر نتائجه - بقيم ومبادئ ويمنهجية العمل العلمى ، وحرصه تماما على الالتزام بالأخلاقيات المنظمة لممارسة استطلاعات الرأى بما فى ذلك نشر نتائجها ، له مردود إيجابى لدى واضع السياسات ومتخذ القرار ، يتمثل فى تقدير العمل العلمى ، وبالتالى فى الاعتماد على نتائجه كأحد المدخلات الأساسية فى وضع السياسات وفى اتخاذ القرار .

المراجع والهوامش

١ - صالح ، ناهد (١٩٩١) . *استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها* . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص : ٢٣-٢٧ ، ٥٣-٥٩ .

٢ - بلغ حجم عينة استطلاع الرأي ٧١٣ شخصا من رجال القضاء والنيابة العامة ، وأساتذة القانون الجنائى . ورجال الشرطة من العاملين فى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفى مصلحة السجون ، ومن المتخصصين فى علاج المدمنين بالمصحات والمستشفيات ، والإخصائيين العاملين فى نوادى الدفاع الاجتماعى ، وأساتذة علم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا ، وأساتذة الشريعة وأصول الدين ، ومن الكتاب والصحفيين فى الجرائد القومية والحزبية .

لمزيد من التفصيل عن العينة ومبررات اختيار كل فئة انظر المرجع السابق ، ص ص : ٢٩-٤٠ .

٣ - بدأ العمل فى استطلاع الرأى فى أواخر يناير ١٩٨٩ ، وقدمت التقارير الموجزة والتى تضمنت أهم نتائج الاستطلاع لواضعى السياسات فى أواخر أبريل ١٩٨٩ ، وتمت مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشعب فى عشر جلسات ، فى دور الانعقاد الثانى لعام ١٩٨٩ ، وصدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ .

٤ - لمزيد من التفصيل عن هذه المرحلة انظر صالح ، ناهد (١٩٩١) المرجع السابق ، ص ص : ٤٠-٤٧ .

٥ - تعد هذه النقطة على جانب عظيم من الأهمية ، حيث يجب توضيح الآثار المترتبة على عدم الأخذ بالتوصيات المستندة إلى نتائج استطلاع الرأى المبنى على علم وخبرة من يتم استطلاع رأيهم . وقد اهتم القائمون بهذا الاستطلاع بهذه النقطة ، سواء عند عرض نتائجه على اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة وزير العدل لوضع مشروع القانون ، أو فى التقارير الموجزة المقدمة لرئيس الوزراء وللوزراء من أعضاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، بل وحتى بعد صدور القانون وبمناسبة طرح الاستراتيجية القومية لمكافحة المخدرات ومعالجة التعاطى والإدمان ، انظر :

صالح ، ناهد (١٩٩٤) "استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، فى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . "الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ص ص : ١٧١-١٨٧ .

وقد أكد من أهمية هذه النقطة ، أن إعادة النظر مرة ثانية عام ٢٠٠٣ فى تعديل قانون المخدرات ، جاءت بسبب أن بعض التوصيات الهامة التى أشارت إليها تقارير استطلاع الرأى - مثل ما يتعلق بالمادة ١٧ من قانون العقوبات أو بالإفراج الشرطى ... إلخ - لم يتم الأخذ بها عند تعديل القانون .

٦ - صالح ، ناهد (١٩٩١) . مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٤٧-٤٩ .

٧ - جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب (١٩٨٩) . *قانون مكافحة المخدرات : الأعمال التحضيرية* . القاهرة : مجلس الشعب . ص ص : ١٣٧-١٣٨ .

٨ - المرجع السابق . ص ص : ١٤٦-١٤٧ .

٩ - المرجع السابق ، ص : ٦٩٩ .

١٠- المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . (١٩٩٤) . *الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان* : ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ص : ٥ .

١١ - المرجع السابق . ص : ١١ .

الخاتمة

انتهينا فى القسم الأول من هذه الدراسة إلى أن تحقيق التفاعل بين استطلاعات الرأى العام والسياسات الاجتماعية بما يؤدى إلى ترشيد هذه السياسات أو دعمها يتوقف على ثلاثة محددات أساسية هى : ديمقراطية النظام السياسى ، وإيجابية مؤسسات قياس الرأى العام ، ومسئولية وسائل الاتصال الجماهيرى .

وقدمنا فى القسم الثانى من الدراسة نماذج من استطلاعات الرأى التى أجراها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية نجحت فى قيامها بدور فى عملية صنع القرار ، سواء اقتصر هذا الدور على تقديم المعلومات التى أسفر عنها استطلاع الرأى إلى المسئولين المنوط بهم وضع السياسات وصنع القرارات ، أو امتد هذا الدور ليحقق التفاعل الكامل بين طرفى هذه العلاقة ، أى بين استطلاعات الرأى وعملية صنع القرار .

وقد ختمنا ذلك القسم بتناول أحد استطلاعات الرأى التى قام بها قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، قدم نموذجا رائدا للتفاعل المثمر بين واضعى السياسات والقائمين باستطلاعات الرأى ، واستخلصنا من تحليلنا لهذا النموذج الآليات التى أدت إلى تحقيق هذا التفاعل ، وأكدنا على المسئولية الملقاة على القائمين باستطلاعات الرأى لتحقيق هذا التفاعل . ونضيف هنا إلى هذه المسئولية بعض الاعتبارات الأخرى التى أكدت الأدبيات أهميتها فى تحقيق هذا التفاعل ، تأتى فى مقدمتها أهمية المناخ السياسى السائد ، ووعى المسئولين عن وضع السياسات وصنع القرار بأهمية وجدوى استطلاعات الرأى العام ، وهو

أمر يرتبط ارتباطا إيجابيا بالديمقراطية وبالوعى العلمى ، فكلما اتجه النظام نحو المزيد من الديمقراطية ازداد اقتناعا بأهمية التعرف على مواقف الرأى العام واتجاهاته ، واحتياجات الجمهور العام ومشكلاته ومطالبه ، كذلك فإنه كلما ازداد الوعى والاقتناع بأهمية العلم والبحث العلمى فى ترشيد السياسات ازداد الاعتماد على الأساليب العلمية فى تحقيق ذلك ، وفى مقدمتها استطلاعات الرأى العام .

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة والخاصة بالوعى بأهمية الأساليب العلمية لقياس الرأى العام ، نشير إلى عدة إجراءات تساعد على تحقيق ذلك ، فبجانب النشر العلمى والإعلامى لاستطلاعات الرأى العام ، وإثارة الجدل والنقاش حولها ، بما يخلق وعيا عاما بأهمية استطلاعات الرأى العام ، فإن التفاعل المباشر بين القائمين باستطلاعات الرأى العام والمسئولين عن وضع السياسات واتخاذ القرار يعد أمرا لابد منه – وقد أوضحنا ذلك عند تحليلنا لاستطلاع الرأى الخاص بتعديل قانون المخدرات – ويتحقق هذا التفاعل أيضا عن طريق البرامج التدريبية . ونشير فى هذا الصدد إلى الخطوة الإيجابية التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والتى تمثلت فى قيام قسم بحوث وقياسات الرأى العام بعقد دورة تدريبية خاصة باستطلاعات الرأى العام للباحثين العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، وذلك فى إطار البرامج التدريبية للمؤسسات والهيئات التى يرتبط عملها بقياس الرأى العام ، وهى برامج من شأنها المساهمة فى إيجاد الوعى بأهمية ودور استطلاعات الرأى العام فى ترشيد السياسات وصنع القرار .

وفى النهاية نود أن نؤكد أنه متى توافر المناخ السياسى والثقافى الذى يتيح إجراء استطلاعات للرأى تتناول القضايا التى تهم الجمهور العام وتتناول

أوضاعه ومصالحه ، ومتى تزايد الوعى من جانب القائمين بوضع السياسات بأهمية استطلاعات الرأى العام ، فإنه سوف تتزايد مسئولية القائمين باستطلاعات الرأى العام تجاه تحقيق أهم الأهداف التطبيقية لعملهم ، وهو ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار .

استطلاع ومسوح الرأى العام وترشيد القرار
إزاء القضايا المجتمعية
الدكتورة ناهد صالح والدكتورة نجوى خليل
رقم الإيداع ٢٥٥٦/٢٠٠٤

I.S.B.N
977-309-096-6

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مطبعة العمرانية للأوفست
٤ شارع يوسف عثمان الجيزة. ت: ٧٧٩٧٥٥٠٠
٢٢ شارع مصنع المكرونة . المنيب


Bibliotheca Alexandrina
0516034